



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد 50 • ل.س • دمشق ص.ب 35033 • تليفاكس 3120598 11 00963 • بريد الكتروني: general@kassioun.org

مسحات «بي سي آر»
والحلول نصف الذكية

[19]



الافتتاحية

اللهات الأمريكي
وراء الفوضى

يقدم المشهد الهزلي الذي وجدت واشنطن نفسها فيه في مجلس الأمن الدولي منذ أيام، مع حليف واحد هو جمهورية الدومينكان «المجهرية حجماً ووزناً»، وفي وجه الدول الأخرى جميعها، نموذجاً أولياً من مسرحيات كاملة سنشهدتها خلال الأشهر والسنوات القادمة، فذلك هو حال الإمبراطوريات المتهاوية عبر التاريخ، تتحول في أيامها الأخيرة إلى أنموذج مثالي للسخرية.

رغم ذلك، وربما تتم عملية التراجع والتهاوي، فإنها ستستمر، ومررت فعلاً، عبر مصائب وفجائع ودماء، مهمتنا أن نقلصها إلى الحدود الدنيا، أو نمنعها حيث نستطيع. ومن سوء طالعنا أن منطقنا كانت في طبيعة دافعي ضريبة التحول العالمي.

في سياق التراجع الأمريكي العام، فإن عملية الانسحاب وإعادة الترميم العسكري، باتت واضحة وجليّة، ولعل تصريحات بولتون التي أكد فيها الاتجاه العام للانسحاب الأمريكي الشامل، حتى من الناتو، مجرد مؤشر «على أهميته»، يضاف إلى الوقائع الكثيرة.

ضمن عملية الانسحاب، التي ستشمل سورية، فإن الأمريكي يسعى جاهداً، وفي سباق محموم مع الزمن، إلى إحلال الفوضى وزرع الألغام في كل مكان سينسحب منه، كما كان شأنه خلال وجوده. وظيفة الفوضى والمستنقعات هي إطالة استنزاف الخصوم، ومنع استقرار المناطق التي يتركها. وكمحصول عام، تأخير إظهار التوازن الدولي الجديد بحجمه الكامل، فمن شأن الفوضى، كما هي الحال خلال الحروب، أن تترك الاحتمالات مفتوحة، ولو إلى حين.

بالملموس السوري، فإن العمل الأمريكي يتركز على مجموعة ملفات يمكننا إجمال الأكثر أساسية بينها بما يلي:

أولاً: في الشمال الشرقي، السعي إلى إضعاف كل القوى، وفي الوقت نفسه إدخالها في اقتتال بيني. بشكل خاص، السعي لاستخدام ورقة الصراع القومي بين عرب وكرد. ولهذا الغرض، يجري استخدام المتشددين من كل الأطراف السورية، والاستفادة منهم إلى الحد الأقصى.

ثانياً: في الشمال الغربي، العمل على تسريع عملية «سورنة» النصر التي تسعى لها واشنطن منذ أشهر عديدة، إن لم نقل سنوات. وذلك بالتوازي مع تحركات الجولاني الأخيرة، والزخم الإعلامي الذي تحيط به مراكز الأبحاث الأمريكية.

ثالثاً: في بقية المناطق السورية، تكريس العقوبات أكثر فأكثر، وعبر قيصر بصورة خاصة، والاستفادة حتى من كورونا، وبطبيعة الحال من المتشددين ضمن النظام وفسادهم الكبير، لتحويل هذه المناطق إلى برميل بارود وتفجيره إن أمكن.

رابعاً: بالمعنى العام، وعبر الخيوط السابقة كلها، الاستمرار في محاولات الفتنة بين ثلاثي أستان، لعل وعسى تجري إعاقة تنفيذ سوتشي الذي حقق خلال الأسابيع الماضية تقدماً ملحوظاً على طريق تنفيذه الكامل، وإعاقة الحل وإعاقة تطبيق 2254 على العموم.

النقاط السابقة ليست كل الخطوط التي يعمل عليها الأمريكي، ولكنها أبرزها في ما نعتقد، بالإضافة طبعاً إلى الدعم المستمر للكيان الصهيوني ومحاولة فرضه بشكل أو بآخر بوصفه «جزءاً من الحل»! في المقابل، فإن المهمة الملغاة على عاتق كل من له مصلحة في إنهاء الأزمة السورية، تتلخص بالنقاط الأساسية التالية:

- 1- تعميق التفاهم والتنسيق بين ثلاثي أستان.
- 2- رفع درجة المقاومة ضد الوجود الأمريكي في سورية.
- 3- رفع درجات الحوار البيني بين القوى والمكونات السورية وصولاً إلى التفاهم والتعاون.
- 4- السير الجدي والفوري نحو التنفيذ الكامل للقرار 2254، ابتداءً في هذه المرحلة من العمل المخلص لإنجاح جولة الدستورية القادمة.

شؤون عربية ودولية

هذا التطبيع الذي انتظرتموه
طويلاً فماذا بعد؟

22

علوم وتقانة

بأي معنى لقاح كورونا
الروسي «استثنائي»؟

20

شؤون اقتصادية

الولايات المتحدة «تشتري
الوقت» من التطور الصيني

06

ملف «سورية 2020»

النص الكامل للمؤتمر
الصحفي للدكتور قذافي جميل

08

فروا من الفقر فلاقوا حتفهم



معاونة العمال السوريين في لبنان ليست وليدة الانفجار الكارثة الذي وقع في بيروت، وراح ضحيته 200 من العمال اللبنانيين والسوريين وعائلاتهم وبعض الأجانب. والعمال السوريون أكثر تضرراً من غيرهم لأسباب عدة، أولها، التشرد الذي عانوا منه بسبب الحرب واضطرابهم إلى اللجوء إلى لبنان، واضطرابهم إلى العمل بأجور أدنى من بقية العمال، وتعريضهم للتمييز والإهانة كونهم سوريين وغيرها من المعاناة المريعة، وهذا كله تحت انظار المسؤولين وأصحاب القرار، وكذلك النقابات، التي هي مسؤولة عن تنظيم شؤونهم في بلاد الغربة وعدم تركهم لأقدارهم.

ولكن هؤلاء العمال غير مسجلين بشكل رسمي، وأسماءهم غير مسجلة في لوائح الموظفين في الميناء، ولذلك هناك احتمال كبير بأن يكون العدد أكبر، ففقدوا العمل اللبناني لعام 2014، سمح للأجانب بالعمل في الزراعة والبناء فقط ولذلك هم يعملون بشكل غير رسمي، حيث أفاد حقوقيون لوسائل إعلام: أن «عدد العاملين في مرفأ بيروت، يقدر بنحو 700 شخص، أما نسبة العاملين السوريين في المؤسسات اللبنانية فتتراوح بين 20 إلى 30%، وهذا يعني: أن نحو 150 إلى 200 سوري يعملون في مرفأ بيروت، وعملهم مقتصر على المهام الصعبة، وأعمال التحميل والتفريغ من البواخر والأرصعة، وبأجور خارج سلسلة الرواتب المعمول بها، والتي تصل إلى نصف ما يتقاضاه الموظف اللبناني.

ختاماً، يجب على الحكومة السورية وعلى الاتحاد العام لنقابات العمال متابعة ملف هؤلاء العمال للوصول إلى الإحصائيات الدقيقة لعدد السوريين العاملين في الميناء، منعاً لضيع ذكركم وحقوقهم تحت وطأة الكارثة والركام، ومطالبة أرباب العمل بتعويض عوائلهم.

الأساس تردي الوضع الاقتصادي والمعيشي في لبنان.

ارتداد الانفجار في العمق السوري

ما يجب التنويه إليه، أن العمال السوريين في لبنان كانوا وما زالوا يعملون خارج أي إطار قانوني يحمي حقوقهم، من الطرفين السوري واللبناني، وليس هناك من يقف إلى جانبهم، ومن يبحث يعلم كم الأشكال والإجحاف الذي لحق ويلحق بالعمال السوريين، واليوم نحن أمام مأساة أمت بالشعب اللبناني الشقيق، وامتدت إلى العمق السوري بعد حادثة انفجار ميناء بيروت، حيث أعلنت السفارة السورية في بيروت أن 43 سورياً سقطوا جراء الانفجار المروع الذي وقع في العاصمة بيروت، وقالت السفارة، في بيان صحفي نشرته وكالة الأنباء السورية، إن العدد المعلوم من الشهداء السوريين جراء الانفجار وصل حتى الآن إلى 43 في حصيلة غير نهائية، وأضافت: إنها قامت بتقديم «كل التسهيلات» لنقل جثامين بعض الشهداء إلى سورية، والمساعدة على دفن البعض الآخر في لبنان.

فادي نصري

الموت ليس مجرد انطفاء ورحيل عن الحياة، إنما توقف آمال وطموح وأحلام، وموت أحدهم يعني ألم لتلك السلسلة التي ينتمي لها، وما حصل في بيروت ألم جميع الضامير الحية، والتي تعتبر سورية ولبنان سلسلة واحدة.

بوابة الرزق

بعد انتهاء الحرب الأهلية في لبنان نشطت عمليات البناء وإعادة الأعمار، وكانت سوق العمل مفتوحة أمام الحرفيين والعمال السوريين الباحثين عن فرصة عمل ودخل أعلى، فكانت لبنان تستقبل آلاف العمال السوريين للعمل لديها، والجدير ذكره أن آلاف البيوت في الريف السوري اعتمدت وتعتمد على دخل أبنائها من العمل في لبنان، واستمر العمال السوريون باللجوء إلى لبنان لزيادة مدخولهم حتى بدء الأزمة السورية، والتي أجبرت أعداداً هائلة من المواطنين السوريين على الفرار إلى لبنان للإقامة والعمل هناك، مما سبب عبئاً إضافياً على العمال والحرفيين في لبنان، وهذا العبء سببه

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الدولار ولعبة الأسعار

شهدت سوق الصرف دريكات متوالية بسبب التغير الكبير في سعر صرف الدولار، وبقية العملات، مقابل الليرة السورية، بين هبوط وارتفاع، مما خلق فوضى سعرية عمل على تكريسها المالكون الكبار للدولار، والمتحكمون بكمياته في السوق السوداء، مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ بأسعار المواد الأساسية، التي يحتاجها الناس، خاصة في المواسم المختلفة، بالرغم من التأكيدات الإعلامية للحكومة بشكل يومي تقريباً: أن الأسعار ضمن التحكم والسيطرة من قبلها، وبهذا الصدد كانت الحكومة تطلب - عبر وزرائها المختصين - من التجار أن ينفذوا وعودهم لها بأنهم لن يرفعوا الأسعار. ويبدو أن الحكومة قد صدقت وعودهم، ولكن تلك الوعود قد ذهبت أدراج الرياح، إن كانت هناك وعود بالأساس.

وعلى سيرة الوعود التي تطلقها الحكومة في الطالع والنازل، والتي منها: مكافحة الفساد وملاحقة الفاسدين، وشكلت اللجان وغيرها من مستلزمات العمل التي تتطلبها عملية القضاء على الفساد والفاسدين من وجهة نظرها، ولكن كل ذلك الزخم الإعلامي قد تبخر وتبخرت معه الفكرة، وكأن الفساد الكبير قد لبس طاقية الإخفاء، بحيث لم يعد يرى، والآن تطالعنا وسائل التواصل الاجتماعي بخبر تقول فيه: إن وزارة التجارة الخارجية قدمت اقتراحاً بزيادة الأجور، وقد كررت اقتراحها أكثر من مرة من أجل تحسين الوضع المعيشي المتدهور، بسبب فلتان الأسعار، ولم يقل لنا أصحاب هذا الاقتراح ما هي مصادر التمويل لزيادة الأجور، إن كان هناك نية بزيادتها! فماذا يعني هذا الكلام إن صدقت وسائل التواصل؟ وهل الزيادة ستكون من جيوبنا وليس من جيوب قوى الفساد التي وعدت الحكومة بأن تربهم العين الحمراء؟

إن غياب دور الدولة، والمفترض أنه الضامن لتأمين حاجات الناس ومتطلباتهم دستورياً، يجعل لعبة السوق - ومنها: صعود سعر الصرف أو هبوطه - مؤثرة على مستوى الأجور ومعيشة الناس، من حيث قيمته الحقيقية، التي لم تعد تساوي في المتوسط، حصة قليلة من الدولارات التي يتصارع الكبار على تجميعها والاستحواذ عليها، ومن هنا: تكون مهمة الدفاع عن الأجور في مواجهة النهب العالي لها بأشكال مختلفة، وهي المهمة الأولى، ولا بد من أن تأخذ أشكالاً مختلفة، وفي مقدمتها: حق الطبقة العاملة في الإضراب كشكل من أشكال الدفاع عن أجورها، وهذا تتحمل الحركة النقابية مسؤوليتها تجاه حقوق الطبقة العاملة في الدفاع عن أجورها، وفي مواجهة الحلف غير المقدس بين الشركاء في تجويع وحرمان العمال من حقوقهم، وهم من ينتجون تلك الثروة المنهوبة، التي يتصارع عليها الناهبون الكبار، والتي شكل من أشكال الصراع على الدولار صعوداً أم هبوطاً.

نحو 150 إلى 200 سوري يعملون في مرفأ بيروت وعملهم مقتصر على المهام الصعبة وأعمال التحميل والتفريغ من البواخر والأرصعة وبأجور خارج سلسلة الرواتب المعمول بها

رفع مستوى الحريات الديمقراطية مطلب عمالي



عملت قوى النهب والفساد في أجهزة الدولة وخارجها خلال المراحل السابقة على الترويج أن نضال النقابات محصور في مشاكل العيش اليومي للعمال فقط، وتقديم بعض الإعانات لبعض العمال أشبه بالجمعيات الخيرية، لكن إذا نظرنا إلى قضايا العيش هذه من الغذاء والسكن والدواء والبطالة والسلامة والصحة المهنية إلخ... من القضايا العمالية، فسوف نرى أن هذه المصاعب الكبيرة والأهوال التي تسحق الطبقة العاملة ما هي إلا نتيجة لتلك السياسات الاقتصادية الليبرالية، التي تنتهجها الحكومات المتتالية تحت مسميات أصبحت معروفة، من اقتصاد السوق الاجتماعي والتحديث والتطوير وما إلى ذلك من يافطات.

■ نبيل عكام

ضمن خطة سياسية اقتصادية متكاملة، وضعتها قوى النهب والفساد المرتبطة بقوى الرأسمالية الكبرى من صندوق النقد والبنك الدوليين وغيرها من الدول الرأسمالية الكبرى، وخاصة الغربية منها. وإذا كانت أوضاع العمال قد تحسنت في فترات مؤقتة من ازدهار اقتصاد السوق، فإنه سرعان ما كانت تقوم قوى السوق بالإجهاد على ما انتزعه العمال من حقوق مختلفة، عندما يتعرض هذا الاقتصاد إلى أبسط هزة.

الاصطدام بجهاز الدولة

من المعروف، أن النقابات ليست منظمات لتحسين أوضاع الطبقة العاملة من ظروف وشروط عمل والحد من معاناتها فقط، بل هي جزء من أدوات النضال والكفاح لتحرير الطبقة العاملة، وبالتالي، المجتمع، من خلال القضاء على استعباد رأس

الحريات الديمقراطية والنقابية

إن توفر الحريات الديمقراطية والنقابية يتحقق من خلال معارك ومواجهات حقيقية تجمع عليها الطبقة العاملة، من أجل الحقوق والمطالب المختلفة بين النقابات، وتلك القوى السائدة من نهب وفساد، وكلما كانت هذه المعارك والمواجهات أكثر تنظيماً - أخذت بعين الاعتبار الشروط اللازمة التي تفرضها موازين القوى السائدة - يزداد الوعي الطبقي العمالي لدى النقابيين والعمال عامة وتزداد صلابته مواقفهم، وبالتالي تصبح الفرصة والقدرة لدى النقابيين والعمال على إعادة بناء تنظيم حركتهم النقابية المستقلة أفضل بناء ممكن وقابل للاستمرار، ويتقدمون

المنظم، بما فيها قطاع الدولة - إلى حد غير مسبوق، مما زاد من ارتفاع نسبة البطالة بشكل كبير، خاصة وسط الشباب، الذين يعملون بلا حقوق، وخاصة في القطاع غير المنظم وبأجور متدنية لا تلبي الحد الأدنى لمستوى المعيشة، مما ينذر بكارثة اجتماعية كبيرة قادمة أسوأ، بالنظر إلى ضخامة الكارثة التي تعيشها الطبقة العاملة والبلاد عامة، إن لم تتصد الحركة النقابية لها بامتلاكها أدوات وأساليب الكفاح، والدفاع عن حقوق ومصالح العمال، حيث الغضب العمالي والشعبي بات أكثر وضوحاً ويرتفع منسوبه، وبات العمال أمام خيارات عدة إما المقاومة، وإما الموت جوعاً، أو الموت من جائحة الكوفيد 19.

في معاركهم نحو حقوق ومصالح العمال الذين يمثلونهم. لذلك فالنضال من أجل الحريات الديمقراطية هو في جوهره ومقدمة كفاح النقابيين العماليين المناضلين اليوم. وانتزاع هذه الحريات الديمقراطية لا يكون دون قوة يشكل العمال عمودها الفقري، وخاصة أنهم الأكثر تضرراً من انخفاض مستوى الحريات الديمقراطية، وعلى النقابيين أن يضعوا نصب أعينهم مطلب الديمقراطية على رأس مطالبهم.

ارتفاع نسبة البطالة

لقد أثرت الأزمة على قسم كبير من المعامل والمنشآت المختلفة، وازداد عدد العمال المتعطلين عن العمل - في القطاعين المنظم وغير

الطبقة العاملة



بريطانيا - انخفاض التوظيف

تراجع معدل التوظيف في بريطانيا خلال الربع الثاني - المنتهي في حزيران - لأدنى مستوى منذ عقد، مدفوعاً بتراجع الطلب على التشغيل الناجم عن التبعات السلبية لتفشي فيروس كورونا. وقال مكتب الإحصاءات الوطنية في بيان، يوم 11 آب، إن التوظيف انخفض بمقدار 220 ألف وظيفة عن الربع السابق، مشيراً أنه أكبر انخفاض ربع سنوي منذ 2009.

ونقلت وكالة الأنباء البريطانية، عن، المسؤول في مكتب الإحصاء الوطني، إن مجموعات الأشخاص الأكثر تضرراً هم العمال الأصغر سناً، 24 عاماً أو أقل، أو العمال الأكبر سناً. وأضاف أن هذا الأمر مقلق، حيث يصعب على هذه المجموعات العثور على وظيفة جديدة، أو الحصول على وظيفة بسهولة، مثل العمال الآخرين.



مصر - إضراب مستمر

أعلنت النقابات العمالية عن دخول 1300 عامل من عمال شركة «سيراميك جرانيتو» في اعتصام مفتوح، وما زالت إدارة الشركة تتجاهل مطالب العاملين. وكان العمال قد نظموا اعتصاماً داخل مقر الشركة يوم 6 آب، احتجاجاً على ماطلة الإدارة في الرد على مطالبهم برفع الأجور بالزيادات التي تتناسب وغلاء المعيشة وارتفاع أسعار السلع والخدمات، حيث يبلغ متوسط أجور العاملين في الشركة 2500 جنيه شهرياً، وهي مطالب طالما طالب العمال بها ولم تلق أي اهتمام من قبل الإدارة، ولا تتفاوض مع العاملين بشأنها. وكذلك رفع بدل الوجبة، حيث يستقر منذ فترة طويلة علي 13 جنيه في اليوم، وصرف الأرباح المتأخرة التي لم تصرف، حيث اعتادت الإدارة علي صرف الأرباح قبل أن تتوقف عن صرفها منذ ثلاث سنوات.



فرنسا - منعاً من الإفلاس

توصلت شركة الطيران الفرنسية «إير فرانس» - ونقابة الطيارين في فرنسا - إلى اتفاق جماعي يسمح بالتقاعد المبكر لطيارتي الشركة، بهدف خفض كلفة أجور العاملين في شركة الطيران، في ظل تداعيات كورونا التي وجهت ضربة قوية لصناعة الطيران في العالم. وبحسب بيان أصدرته النقابة يوم 9 آب، فإنه سيتم تسريح 400 طيار نهائياً من الشركة في نهاية شهر آب الجاري. وأضافت النقابة أن طياري شركتي «إير فرانس» و«ترانسافيا فرانس»، «سيشاركون بالكامل في الجهود اللازمة لمواجهة هذه الأزمة الاستثنائية والمستمرة التي نمر بها»، وأضافت نقابة الطيارين إن خفض أجور الطيارين سيوفر لشركة إير فرانس نحو 300 مليون يورو سنوياً.



لبنان - أخلاق العمال

تداولت وسائل التواصل الاجتماعي والمحطات الفضائية، يوم 8 آب صوراً للعاملات الأجنبية في لبنان، وهن يقمن بالمشاركة في تنظيف ساحة الشهداء في يوم عطلةهن الرسمية، في حركة تضامنية مع الشعب اللبناني إثر انفجار المرفأ، وقد حملن المكناس جنباً إلى جنب مع النشطاء والنشطات اللبنانيات، الذين توجهوا منذ اللحظات الأولى لللمة الدمار. والجدير ذكره، أن هذه المشاركة الأخلاقية والإنسانية والتي تعبر عن روح الطبقة العاملة كان لها أثرها في نفوس من يطالبون بحقوق العمال، وقد تداولت صفحات التواصل الاجتماعي عدداً من التعليقات المطالبة بإنهاء نظام الكفالة والمعالجة الجزرية لقطاع عمل المنازل، والذي يعاني فيه المئات من العاملات من الإجحاف وسوء المعاملة.

الواقع الاقتصادي الاجتماعي...

ضرورات التغيير ومراوحة النقابات في المكان..



الواقع الاقتصادي بكل مفاصله.

السياسة الأجرية

تعتبر السياسة الأجرية مفتاحاً أساسياً لأي إصلاح اقتصادي، ولا يمكن بدون سياسة أجرية تؤمن التناصب بين الأجور والأرباح، أي بين الأجور والأسعار أن تتم عملية الإصلاح التي يملأون الدنيا بها عبر الإعلام والإعلام فقط، لأن خلق ذلك التناصب يعني وقف التدهور المعيشي للأكثرية الساحقة من الناس.

إنّ الخلل العميق بين الأجور والأرباح أدى إلى تمركز أعلى للثروة، أي إلى نهب كبير لهذه الثروة المنتجة، وهذا يعني من طرف آخر سوءاً في توزيع الدخل، الذي تكون نتيجته تراجعاً في القيمة الحقيقية للأجور، ومن هنا فإن عدم تطرق الورقة لهذا الجانب الهام، وهو السياسة الأجرية وكيفية حلها، يعني عدم المساس بمصالح قوى النخب، وبالتالي استمرار الوضع المعيشي بتدهوره مما يدفع الطبقة العاملة إلى أن تذهب إلى خياراتها من أجل الدفاع عن حقوقها ومصالحها.

إننا نذكر بما تم طرحه من قبل النقابات في المراحل المختلفة من الدورة 26 والنتائج التي حصلت عليها النقابات والطبقة العاملة، لنؤكد على ضرورة مراجعة تلك المواقف، ليس هذا فحسب، بل لابد من تقديم جردة حساب للطبقة العاملة وهي تقول كلمتها، خاصة ونحن على أبواب مرحلة نقابية جديدة من المفترض أن تصيغ رؤيتها استناداً إلى التجربة السابقة، واستناداً إلى التطورات الجارية بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من وجهة نظر الطبقة العاملة ومن مصالحها العميقة.

هل تفعلها النقابات؟

«انطلاقاً من مسؤولية الاتحاد ودوره التشاركي في رسم السياسات العامة وإقرار الخطط التنموية والاقتصادية فقد تم وضع رؤية اقتصادية استشرافية تحدد ما هو مطلوب على المدى القريب أو مرحلياً وما يجب أن نعمل من أجله على المدى البعيد».

الحركة النقابية بهذه المقدمة تقر بمسؤوليتها المشتركة مع الحكومة، وبالتالي، هي شريك بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومات المتعاقبة، وما ينتج عن هذه السياسات من قضايا لها علاقة مباشرة بتطورات الوضع الاقتصادي بالرغم من نقد النقابات لهذه السياسات في بعض جوانبها، ولكن هذا لم يغير من واقع الحال في شيء.

التراجع الحاد

الحياة المعيشية لأغلبية الشعب السوري - حيث الطبقة العاملة السورية جزء لا يتجزأ منه وأصابها ما أصابها من تلك السياسات - التي تقول الورقة عن نتائجها المتمثلة بالتراجع الحاد في أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية من انكماش في الناتج المحلي الإجمالي، إلى تغيير في هيكلية الإنتاج، إلى تفاقم الدين العام، وانخفاض الاستثمار العام والخاص وارتفاع في معدلات التضخم والبطالة والفقر إلخ... هذه القضايا التي وصفتها الورقة المقدمة كرؤية، فكيف عليه الحال الآن بعد عدة سنوات من تقديمها؟!.

الورقة النقابية لم تتطرق بشكل خاص لموضوع الأجور وضرورة زيادتها وعلاقتها بنسبة الأرباح المحققة في الدخل الوطني، وهنا بيت القصيد الذي كان على الورقة الوقوف عنده لتبيان حجم النخب الواقع من خلال نسبة الأرباح التي يجنيها الفاسدون الكبار، وتأثير ذلك على الطبقة العاملة وعلى



الأوضاع

الاقتصادية

وأوضاع المعامل

تزداد تدهوراً مع

المستجدات الجديدة

الحاصلة والسؤال

هل ستجري النقابات

مراجعة لتلك

القرارات بما يعني

تنفيذها من قبل

الحكومة؟

المؤتمر السادس والعشرون للحركة النقابية الذي عقد في دمشق بين 18-20/1/2015 خرج بمجموعة من القرارات التي تحدد توجهات الحركة النقابية بعد المؤتمر، ومن ضمن تلك القرارات المتخذة ما يتعلق بالشؤون الاقتصادية، أي إن الحركة النقابية تقدم لنا رؤيتها بالواقع الاقتصادي ورؤيتها بحل مشاكله المزمنة منها والآنية، وهذا كان واضحاً من المقترحات التي تم تقديمها للحكومة - وباللغة تسعة عشر مقترحاً يمكن العودة إليها لمن يرغب - لخروج اقتصاد بشكل عام والوضع الإنتاجي للشركات بشكل خاص من علق الزجاجة التي وضع فيها.

■ محرر الشؤون العمالية

الحركة النقابية عليها مسؤولية أكبر وأعظم ليس في صياغة مجموعة من القرارات والتوجهات العامة، بل عليها صياغة برنامج يؤمن المواجهة مع السياسات الاقتصادية الجارية والمتسارعة في أن واحد، والتي محصلتها تكون مركزة أعلى للثروة من جراء النخب غير المسبوق الذي تقوم به قوى النخب الكبير، وهذا يتطلب ليس برنامجاً على الورق، رغم أهميته السياسية والتنظيمية، بل يحتاج إلى حامل لهذا البرنامج، والحامل هو الطبقة العاملة التي توافق عليه وتتبناه وتناضل على أساسه، باعتباره برنامجها الذي يعبر عن أعمق مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اللحظة الزمنية المحددة، التي تتغير فيها موازين القوى على كل الصعد الدولية والإقليمية، مما يخلق مناخاً وظروفاً تساعد أكثر على زيادة وزن الحركة العمالية والنقابية، من حيث قدرتها على الدفاع عن حقوقها ومطالبها، ولكن هناك سؤال يطرح: هل بمقدور الحركة النقابية الذهاب في الاتجاه الذي تحدثنا عنه ضمن آليات عملها الحالي، وضمن الشروط التي تعمل بها وضمن الرؤية المصاغة إلى الآن؟

«رؤية اقتصادية استشرافية»

جاء في مقدمة الرؤية الاقتصادية الاجتماعية

ما نود أن نقوله في تذكيرنا لما جاء من قرارات المؤتمر: إن الحركة النقابية مقبلة على مستحققات جديدة، وعقدت مؤتمرها السابع والعشرين، وأصدر المؤتمر قراراته كما يفعل في كل المؤتمرات النقابية، وهي شبيهة بالقرارات السابقة وهذا يعني أن الأوضاع الاقتصادية وأوضاع المعامل تسير على الرتم السابق نفسه، لا بل تزداد أوضاعها تدهوراً مع المستجدات الجديدة الحاصلة، والسؤال: هل ستجري النقابات مراجعة لتلك القرارات بما يعني تنفيذها من قبل الحكومة؟ حيث تقول النقابات إنها في خندق واحد وهي شريك للحكومة في قراراتها.

إن الزمن أو تطورات الأزمة وتغول الحكومات في سياساتها الاقتصادية، ووصول الواقع المعيشي والاقتصادي إلى مستويات من التبدني تجاوزت فيها زمن انعقاد المؤتمر، وما كان يراه في ذلك الوقت من إمكانية إصلاح ما قد يساعد على تحسين وتطوير الواقع المتردي للاقتصاد والمستوى المعيشي، اليوم لم يعد بالمقدور طرح الإصلاح للقطاع الصناعي والزراعي في ظل السياسات السائدة، وفي ظل نهب عالي المستوى للثروة المنتجة بكل أشكالها.

متى تتجاوز المصلحة الأوروبية النفوذ الأمريكي؟



الذين فرضت الولايات المتحدة إرادتها عليهم على مدى السبعين عاماً الماضية، ولن تقبل بسهولة أي تحد لهذه الهيمنة دون إبداء ممانعة من نوع ما. ثانياً، من الواضح أن المشروع يصب في المصالح الاقتصادية والسياسية لروسيا، وهو سبب في حد ذاته لمعارضة الولايات المتحدة. حيث لا تزال الحكومات الأمريكية المتعاقبة تصور بلا كلل «التهديد الروسي» المحقق بواشنطن، وأي تعاون متبادل المنفعة بين روسيا وجيرانها يقوّض بوضوح تلك الدعاية التي لا أساس لها على أرض الواقع.

أما الأهم من هذا وذاك، هو أن الولايات المتحدة إذ تخوض هذه المعركة ضد «السييل الشمالي 2»، فهي تخوضها ولديها شعور عارم بأن «السكين على رقبتها»، وهذا صحيح، ذلك أن الولايات المتحدة حتى وإن تغاضت عن التعاون الروسي الأوروبي، فهي لا يمكن أبداً أن تتغاضى عن تبعات هذا التعاون على اقتصادها هي بالذات، ولا سيما أن الانفتاح في العلاقات الاقتصادية الروسية الأوروبية من شأنه أن يمهّد الطريق ليس لاستبعاد الطاقة الأمريكية من السوق الأوروبية فحسب، بل وكذلك الاحتمال الكبير القائم بأن يقوم الجانبان لاحقاً باستبعاد الدولار من مدفوعات هذه الطاقة، وما يزيد من إمكانية هذا الاحتمال هو السعي الروسي الدؤوب لاستبعاد الدولار من المبادلات التجارية العالمية، وكذلك الرغبة الأوروبية التي تظهر لدى بعض القوى السياسية في ملاقة هذه الرغبة الروسية الصينية التي تؤمن في العمق مصالح أوروبا أيضاً.

احتياجاتها من النفط والغاز من روسيا، كونها مصدراً موثقاً ورخيصاً نسبياً للطاقة المطلوبة. ووفقاً لتقديرات حديثة، فإن مشروع «السييل الشمالي 2» سيوفر ما يصل إلى 55 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً من روسيا إلى ألمانيا صاحبة الاقتصاد الأقوى والامتنان الأوروبي، وسيمر المشروع عبر المياه الإقليمية للدنمارك وفنلندا والسويد وألمانيا، ويبلغ طول خط الأنابيب 1230 كيلومتراً، وفي يومنا هذا لا يزال هنالك أقل من 100 كيلومتر من البناء اللازم لإكمال المشروع. وفي تموز 2020، تم التغلب على العقبة القانونية النهائية في وجه المشروع، عندما وافقت الدنمارك على استخدام مياهها الإقليمية لجزء صغير من مسار خط الأنابيب.

الممانعة الأمريكية

عارضت الولايات المتحدة الأمريكية -التي ترغب في بيع غازها صاحب الكلفة الأكبر إلى أوروبا- المشروع منذ البداية. وهنا برز السؤال لدى العديد من المحللين: كيف تكون إمدادات الطاقة في أوروبا مصدر قلق كبير للولايات المتحدة، حتى أنها تضع جانباً المصلحة التجارية الواضحة في بيع طاقتها إلى أوروبا؟ مثل هذا السؤال يقلل بشكل خطير من الاعتراضات الأمريكية. فأولاً، مجرد فكرة أن ألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية يمكن أن تتخذ مثل هذه القرارات بوضوح وفقاً لمصلحتها الخاصة، هي فكرة مرفوضة بالنسبة لواشنطن، حيث أنه من شأنه أن توضح مستوى التراجع الأمريكي، وضعف نفوذه حتى على الحلفاء التقليديين

لطالما اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها دولة «استثنائية»، ولا تزال على هذه القناة حتى هذا اليوم، رغم كل النداعي في وزنها الاقتصادي والعسكري والسياسي عالمياً؛ إذ لا تزال تستخدم هذه «الاستثنائية» كمبرر لفرض إرادتها على بقية العالم، وبشكل خاص اليوم ضد أوروبا التي على ما يبدو أن الأمريكي يشعر أن لديها من المصلحة ما يكفي لتضع حداً للتبعية الطويلة للسياسات الأمريكية.

■ إعداد: سمع خطار

هو أبعد من الحدود الأصلية لعقيدة مونرو. ويتجلى هذا في عدة طرق، من بينها، شبكة تضم أكثر من 800 قاعدة عسكرية أمريكية حول العالم، وهي مقسمة هذه الأيام بين روسيا والصين بطبيعة الحال، باعتبارهما مركز الاستهداف العسكري الأمريكي. ومع تغير التوازنات الدولية، اضطرت الولايات المتحدة لتغيير الطريقة التي تعاملت فيها مع مبدأ مونرو، فلم يبق في يدها حيلة إلا أن تركز مستوى الضغط على القوى الحليفة تقليدياً لها، ويظهر هذا النهج بوضوح مؤخراً، ولا سيما من خلال المحاولات الأمريكية لتخريب استكمال مشروع الغاز المعروف باسم «السييل الشمالي 2».

السييل وتجاوز العثرات

لدى بعض الدول الأوروبية إمكانات اقتصادية كبيرة، ومع ذلك، فإنها تحتاج إلى الطاقة من أجل تشغيل آلات هذه الاقتصادات، وكذلك من أجل التدفئة خلال الشتاء الأوروبي القاسي. وتفتقر أوروبا حتى الآن إلى هذه الطاقة، مما يضطرها لاستيرادها من الخارج. وهنا يبرز النفط والغاز الروسي إلى الواجهة، حيث تتمتع روسيا بفائض من هذه الطاقة، وكذلك بالاستعداد لإمداد أوروبا بجزء من هذا الفائض. وفي أي تقييم موضوعي، فإن الأكثر ربحاً لأوروبا هو أن تلجأ إلى استيراد

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تعتبر الولايات المتحدة أن لها الحق في التدخل الكامل بشؤون النصف الغربي من الكرة الأرضية بموجب ما يسمى «عقيدة مونرو»، وهي العقيدة التي لا تزال تؤكد نفسها من خلال التدخل الأخير الواضح في الشؤون الداخلية لفنزويلا ونيكاراغوا. بل وحتى بالعودة إلى السوراء، تنش الولايات المتحدة حرباً اقتصادية وسياسية على كوبا منذ الإطاحة عام 1959 بنظام باتيستا الفاسد. وتتجسد غطرسة الولايات المتحدة في احتفاظها بقاعدة خليج غوانتانامو العسكرية على الأراضي الكوبية، على الرغم من الطلبات الواضحة للحكومات الكوبية المتعاقبة بأن تحزم الولايات المتحدة حقائبها وتغادر. ويتجلى التجاهل التام لرغبات الحكومة الكوبية ليس في استمرار استخدام غوانتانامو كقاعدة عسكرية أمريكية، بل وكذلك في استخدام تلك القاعدة كمركز للاحتجاز إلى أجل غير مسمى للأشخاص الذين تعتبرهم الولايات المتحدة تهديداً لسلامتها الوطنية.

تجديد في العقيدة

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، امتد نموذج «التفرد الأمريكي» إلى ما

مجرد فكرة أن
ألمانيا وغيرها
من الدول
الأوروبية يمكن
أن تتخذ مثل
هذه القرارات
بوضوح وفقاً
لمصلحتها
الخاصة، هي
فكرة مرفوضة
بالنسبة
لواشنطن

منذ نهاية الحرب
العالمية الثانية
تعتبر الولايات
المتحدة أن
لها الحق في
التدخل الكامل
بشؤون النصف
الغربي من الكرة
الأرضية بموجب
ما يسمى
«عقيدة مونرو»

الميل الشعبي الطبيعي لمقاومة الأمريكي ومحاولات استغلاله!



يتعرض الاحتلال الأمريكي في شمال شرق سورية خلال الأشهر الماضية إلى ضغوط متزايدة تهدف إلى طرده من البلاد... من ذلك ما نراه من دعوات صريحة للعمل ضد الاحتلال، وأهم من ذلك ما نراه من أفعال مباشرة على الأرض، وإن كانت حتى اللحظة أفعالا محدودة.

■ مهند دليقان

إذا تركنا مؤقتاً، الوجه السياسي، الإقليمي والدولي للمسألة، وركزنا على الجانب الداخلي لها، فإننا سنقف أمام جملة من المؤشرات شديدة التنوع وشديدة التناقض، والتي تحتاج إلى الوقوف عندها ملياً لمحاولة فهمها. وسنبداً بتوصيف مقتضب لوضع محافظة دير الزور التي تدور على أرضها أقسام مهمة من الأحداث التي نناقشها.

في دير الزور

تتوزع المساحة الإدارية لمحافظة دير الزور شرق وغرب نهر الفرات، وهو الأمر الذي أنتج في الظروف الحالية وجودها بين سيطرتين مباشرتين مختلفتين على الأرض؛ ففي حين تقع مدينة دير الزور ومنطقة الميادين وبقرص والقورية والعشارة وجزء من البوكمال تحت سيطرة النظام السوري، تقع أجزاء من البوكمال وكذلك البصيرة وشحيل ورقيب والبوحمم وغيرها ضمن القسم الذي توجد فيه قوات سورية الديمقراطية ويتمتع فيها الاحتلال الأمريكي بالنفوذ الأساسي. الواقع المعقد هذا، دفع سكان المنطقة إلى البحث عن أشكال من التفاهم مع السلطات القائمة في مناطقهم، وأنتج في أحيان كثيرة، محاولات لتعليب رغبات سكان المنطقة ضمن الاتجاهات العامة التي تخدم مصالح المسيطرين. ولكن ما بات واضحاً هو أن مختلف أنواع التفاهات القائمة، ليست أكثر من تفاهات هشة ومؤقتة، شأنها شأن الوضع المؤقت الذي يحكم المنطقة بأسرها.

اتجاهان وثلاثة طروحات

ضمن عملية الفرز الضرورية للفهم، ينبغي أن ننقل من الطروحات العامة الخاصة بالمقاومة إلى الطروحات التفصيلية.

قبل ذلك، لا بد من تثبيت أن هناك أمراً واقعاً وعملاً واقعياً باتجاه مقاومة الأمريكي، وهذا ينبع من السوريين العاديين، وليس حكراً على عرب أو كرد أو أي مكون من المكونات السورية، بل يمتد عميقاً لدى كل سكان المنطقة.

الاتجاه الأول «بداءات مقاومة فعلية»

تندرج ضمن هذا الاتجاه، الأعمال الفعلية التي تسعى لمقاومة الأمريكي، سواء كانت أعمالاً على الأرض، أو كانت طروحات سياسية منطلقة من السوريين العاديين بقومياتهم المختلفة.

الاتجاه الثاني «تخريب باسم المقاومة»

تندرج ضمن هذا الاتجاه طروحات تصد من جهات متناقضة شكلياً، ولكنها تأتي منسجمة في الأهداف والغايات. ما نقصده بشكل واضح هو الطرحان التاليان: طرح قادم من جهة متشددين في «الموالة» يحاولون تحريض العشائر العربية على «مقاومة الأمريكي» ولكن ليس عبر استهدافه، بل عبر الدخول في اقتتال مباشر مع قسد. طرح قادم من جهة متشددين في «المعارضة» من طراز الائتلاف، على لسان رئيسه الحالي نصر الحريري، وكذلك عبر النشاط المستجد لرياض حجاب، وكلاهما يطلبان من الأمريكي، كل بطريقة، أن يستلم «الائتلاف/العشائر» السيطرة على منطقة الشمال الشرقي من يد قسد، وأن يتم الاستلام تحت الرعاية الأمريكية! ويدعون في سياق ذلك أيضاً إلى الاقتتال مع قسد.

الطرحان السابقان، يشكلان معاً اتجاهاً واحداً بالمعنى العملي، وكلاهما لا يستهدف مقاومة الأمريكي، بل على العكس تماماً يخدم الأجندة الواضحة للأمريكي في الدفع باتجاه حرب واقتتال على أساس قومي «عربي- كردي».

وهو أمر مفهوم من وجهة نظر مصلحة المتشددين في الطرفين، فكلاهما يعيشان على استمرار الحرب، ويتخوفان من اقتراب الحل، ويريدان تأخيرته عبر إشعال فتنة جديدة، وعبر مزيد من الدم السوري المراق الذي بات مص الحياة بالنسبة لهما.

مصلحة الأمريكي

ليس من عجب أن يبدو الأمريكي «والبريطاني»، قائداً لأوركسترا التشدد في الأطراف المختلفة وفي المراحل المختلفة. وهذا أيضاً مفهوم بالمعنى العام، انطلاقاً من تقاطع المصالح الذي يمكن تبسيطه بالشكل التالي: «الأمريكي يريد سورية مستنقعة/ المستنقع هو البيئة المناسبة لحياة المتشددين السوريين». ولكن أبعد من المعنى العام يمكننا تثبيت النقاط التالية:

في الإطار العام للتراجع الأمريكي، فإن لحظة الانسحاب الكامل من سورية تقترب موضوعياً، وما الانسحابات المتتالية والمتسارعة من ألمانيا وأفغانستان والعراق «والعراق خصوصاً» إلا بشارات هذا الانسحاب.

الانسحاب يحتاج إلى إعادة ترتيب أمور الشمال الشرقي بحيث يجري تلغيمه من الداخل، لينفجر مع خروج الأمريكان ويتحول انفجاره «الذاتي» إلى بديل عن الوجود الأمريكي، يؤدي الوظيفة نفسها التي يؤديها الوجود الأمريكي: الفوضى ومنع الحل وتأييد المستنقع.

الأداة الأكثر أهمية في هذا الإطار، هي افتعال حرب على أساس قومي «عربي- كردي»، بل وأكثر من ذلك، تعقيد الملف إلى الحدود القصوى عبر جرّ أرجل أكبر عدد ممكن من الدول إلى المستنقع، وذلك عبر إغرائها بقدرتها على الحلول محل الأمريكي ووراثة نفوذه: «يشمل ذلك محاولات جرّ تركيا وإيران وروسيا وكردستان العراق» على أمل أن يصطدم الجميع مع الجميع. من الأدوات المهمة أيضاً في هذا الإطار، ضمان احتواء قسد ومنعها من القيام بأي

سلوك مستقل، ورفع عصا «الائتلاف والعشائر وتركيًا» عليها، وبالبند الأمريكية... وليست خافية تصريحات جميل بايك الأخيرة الراضية لسيطرة الأمريكي على النفط السوري، بل ورفضه العلني للعقد الموقع مع شركة نفط أمريكية... وليست خافية المعاني العميقة والبعيدة لذلك «جميل بايك» هو أحد القياديين الأساسيين في حزب العمال الكردستاني وعضو اللجنة القيادية لـ KCK منظومة المجتمع الكردستاني»...

في السياق نفسه، فإن افتعال حرب داخلية طويلة الأمد تتطلب الخبرة التاريخية للأمريكي في التخريب. هذه الخبرة تتضمن قانوناً أساسياً: يجب أن تكون الأطراف كلها ضعيفة بحيث لا يستطيع أي منها التغلب على الآخر، وقوية بحيث تستطيع إحداث دمار وتخريب كاف... وفي هذا السياق نرى الأمريكي يلتقي رياض حجاب مثلاً «وعلى يمينيين متتالين رياء جويل ريبورن نائب جيفري في واشنطن»، حجاب نفسه الذي يحرض وضوحاً على حرب بين العشائر وقسد مستنداً بشكل خاص إلى أوضاع دير الزور التي أشرنا إليها أعلاه. وكذلك ليست خافية العلاقة بين الائتلاف والأمريكي، الائتلاف نفسه الذي يطلب من الأمريكي إزاحة «قسد الإرهابي» للجلوس مكانه... وفوق ذلك نرى الأمريكي يستمر في إرسال الإشارات الكاذبة حول «إخلاصه» لقسد، نرى بين صفوف قسد أيضاً، أنماطاً من المتشددين الذين يعتنقون تلك الإشارات، ويبنون عليها.

الوقائع أشياء عنيده

يعيش الأمريكي بما يتعلق بالشمال السوري سباقاً محموماً مع الزمن؛ إذ عليه أداء مهمة محددة ضمن أجال قصيرة قد لا تتعدى الأشهر: ينبغي إشعال الحرب، والانسحاب. وعلى الوطنيين السوريين من الأطراف المختلفة أن يركزوا اهتمامهم في اتجاهين، هما في الحقيقة اتجاه واحد: تصعيد المقاومة ضد الأمريكي، رفع مستوى التفاهم بين السوريين أنفسهم، لتحييد وإضعاف المتشددين من كل الجهات.

عودة العقل التدريجية إلى العالم



للهجوم اليومي المكثف من الأسطول الذي ذكرناه أعلاه، الذي لا يكفي معه فقط العمل السياسي المباشر، وحتى وسائل الدعاية السياسية الضيقة. والمطلوب هو مواجهته، على مستوى الاتساع والمضمون الجديد، هذا المضمون الذي يملك اليوم إمكانية جذب العقول والقلوب، إذا ما قرر على تقديم الإجابات حول أعماق حاجات وطموحات الشعوب المادية والروحية، مجتمع قيمة الفرد وتحقيق ذاته الفردية في إطار تقدم الجماعة الكلي. على الرغم من أن المضمون الجذري هذا غير موجود في شركات مواجهة سياسية للدعاية الغربية، إلا أن الشركات «الشرقية» لم تدخل إلا مؤخراً على المشهد، كالصينية لتسنت Tencent وبايدو Baidu بقيمة سوقية توازي الـ 600 مليار دولار للأولى، و 40 مليار دولار للثانية. هذا أخذاً بعين الاعتبار أنهمما تملكان في أكبر اقتصاد عالمي، هو الصين، مما يرفع من حجمهما السوق. والملاحظ للتقريون الصيني الناطق باللغات العربية والإنكليزية الذي بدأ بالتوسع عالمياً منذ فترة قليلة، أنه يقوم بمواجهة فكرية وسياسية مباشرة ضد الطروحات الغربية الأمريكية تحديداً، ولكنها لا زالت في المجال السياسي المباشر مع بعض التوسع في مجال القيم البديلة الشرقية، من موقع الدفاع، لا من موقع الهجوم على نمط الحياة المشكل لعقل الليبرالية، ودون تقديم بديله الناضج.

إن عودة العقل إلى العالم بدأت تجري على المستوى المادي من باب الكارثة البشرية الشاملة، ولكن لا زالت عودة العقل الواعية تحتاج إلى مجهود عالمي يوازي النقلة الضرورية، التي علينا كحزب وقوى أن نقوم بدورها تجاهها، ولكنها تحتاج إلى بناء رافعتها العالمية الأممية.

وفي شركة أندريسين هورويتز «Andreessen Horowitz» العاملة في مجال الهواتف والتعليم والألعاب، والتي تستثمر بمنصات كـ Twitter، وسكايب Skype، وغيرها من مئات الشركات المختلفة في مجال النقل والأغذية والصحة والأمن والدفاع العسكري ومراقبة الحدود. وتدير ألفابيت إينك قطاعات أخرى إلى جانب الإنترنت والتكنولوجيا، كالصحة، عبر شركات Calico و Verily. وهناك الشركة المعروفة وولت ديزني «Walt Disney»، بقيمة سوقية توازي أيضاً ربع ترليون دولار، والتي تغطي مجالات: بث الراديو والتلفزيون، وشبكات الكابيل، والترفيه كالمنتزهات والمتنزهات، ومجال إنتاج الأفلام، وتسجيل الماركات المسجلة، وإصدار المجلات والكتب، وإنتاج منصات الألعاب على الشبكة، وألعاب الهواتف. وهناك شركة كومكاست «Comcast CMCSA»، بقيمة سوقية حوالي 200 مليار دولار، والتي تغطي مجالات عدة كالاتصال عبر الكابيل وشبكات الكابيل محلياً وعالمياً، والبث التلفزيوني وصناعة الأفلام. وهناك الشركات «الأصغر» بقيمة سوقية توازي الـ 100 مليار دولار، كـ: شارتر للاتصالات CHTR. وتضم هذه التكتلات العملاقة شركات الدعاية والأفلام والموسيقى والإنترنت والألعاب وصناعة الأزياء والعطور والترفيه السياحي والنقل والغذاء ودور النشر...

المواجهة

على الرغم من أن المرحلة التاريخية تخلق أرضية لضرب القاعدة المادية التي شكلت التوليفة الفردية لضرب العقل، وتعطيل النقد والقبول بالواقع، إلا أن مستوى الوعي لا زال يخضع

للإنسان من الحقيقة، وما نفخ العقل دون بحث عن الحقيقة؟

أمثلة رقمية عن أسطول المدمرات

رافق هذا الحامل المادي هجوم على الوعي، مقدماً المادة الداعمة للتعطيل، والمعايير التي شكلت منصة الحكم الفردي التي لعبت دور حصان طروادة الفكري. فصار الفرد هو نفسه مصدر قمع ذاته، ارتفع تناقضه الداخلي. وكما احتد هذا التناقض، اشتد القمع الذاتي، إلى أن انفجر في أمراض عقلية-جسدية فاضت في المجتمع. مارس هذا الهجوم على الوعي أسطول من وسائل الإعلام والتربية والدعاية العالمية، الذي تبلور في منتصف الخمسينات «تاريخ الرشوة التاريخية الذي قامت بها الرأسمالية». حيث أنفقت الرأسمالية مئات مليارات الدولارات في ذلك التاريخ لتحضير البنية التحتية لهذه الوسائط. وكان الظهور القوي لهذه الوسائط في العالم العربي مثلاً في مرحلة انهيار الاتحاد السوفييتي، ودخول غالبية العالم الطرفي في دائرة التبعية بعد مرحلة قطع نسبي معها.

أهم الشركات العالمية في مجال الوسائط «الميديا» هي أمريكية، بقيمة سوقية توازي ترليون دولار! ومنها: ATT «قيمة سوقية حوالي ربع ترليون دولار» التي تضم شبكات بث فضائية كالـ CNN و TNT و TBS، والتي تضم إنتاج الأفلام والترفيه كـ Warner، إلى جانب دور نشر الكتب والمجلات. ولدينا أيضاً شركة ألفابيت إينك «Alphabet Inc.»، التي هي الشركة الأم لغوغل، بقيمة سوقية توازي ربع ترليون دولار، والتي تستثمر في شركة إنتاج الأفلام العالمية، أستوديوهات القرن العشرين «20th century studios»،

تجمع العديد من المواقف النقدية الأكاديمية-العلمية، أن العقل العلمي شهد تشظياً في العقود الماضية، وبالتالي سادت فيه الانتقائية، بينما تجمع مواقف أخرى أن العقلانية قد ساد مكانها الفكر العدمي والماورائي. وترتبط غالبية هذه المواقف بالاتجاه الليبرالي الاقتصادي-السياسي-الاجتماعي-الثقافي المسيطر طوال العقود الماضية، الذي عزز التنافسية الفردية ضيقة الأفق، وربطاً بالربح والسوق، وضرب علاقة العلم بالتطور الاجتماعي العام. ولكن خلف هذا كله هو تعطيل ممنهج للفكر، أرادت به الإمبريالية ودوائرها الإيديولوجية إبادة فكرية، فكان عصر «ظلمات» عنيف.

■ محمد المعوش

الحامل المادي للعقل السهل

لم يتم إخراج العقل بقرار إرادي فقط لدوائر القرار الإمبريالية تلك، بل شكل نمط الحياة الليبرالي القاعدة المادية البنيوية لذلك. فالفكر المهادن للواقع، المستسلم لـ«مغرياته الاستهلاكية» السطحية، لم يكن ليقف موقفاً نقدياً من الواقع ليخترق سطحه. فساد القبول، وتعطل الإبداع، وما العقل إلا إبداع لإنتاج الجديد، وسبر جوهر الظواهر. ووقفت الذات الفردية سداً منيعاً في وجه النقد. فالحساسية الفردانية التي ترفض-بسبب معاييرها الفردانية تحديد-تقبل النقد وممارسته. وخصوصاً عندما يصير هذا النقد تهديداً لها، لإبراز ضعفها. فالمسلك كان قد حُدد: الفرد بحد ذاته جوهر «ناجح»، «كامل»، وما عليها إلا ممارسة قدراته الكامنة. الفرد في الليبرالية يتطور كمياً، لا نوعياً. وكيف إذا كان الفرد في المجتمع الليبرالي مهمشاً، رغباته مقموعة ومشوهة، ما ينتج شعوراً بالضعف، لأن معايير النجاح السائدة تقوم على تحقيق هذه الرغبات والحاجات في قالبها الليبرالي الفردي! فخاف

النص الكامل للمؤتمر الصحفي للدكتور قدري جميل

1



عقد د. قدري جميل، أمين مجلس حزب الإرادة الشعبية عضو رئاسة جبهة التغيير والتحرير، ورئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، مؤتمراً صحفياً يوم الثلاثاء 2020/8/11 بدعوة من وكالة روسيا سيغودنا في موسكو. وفيما يلي النص الكامل لمقدمة المؤتمر، وكذلك للأسئلة والأجوبة التي تلتها.

يسميه الوفد الإيراني. والوفد الحكومي يسمى وفد المعارضة- الوفد التركي. وصلنا إلى هذه الحال... هل يمكن أن نصل إلى نقاش بناء وفعال في هكذا أجواء؟ السجلات الإعلامية تهدف إلى خلق أجواء- كسب أنصار- حفاظ على أنصار، ولكن ليس هدفها السير في حل الأزمة السورية إلى الأمام.

رابع وسيلة كانت التأخر في التوافق على جدول الأعمال. هل تصدقون أنه حتى الآن لم يتم الاتفاق نهائياً على جدول الأعمال؟ تم الاتفاق فقط على عنوان عريض لجدول الأعمال. طريقة أخرى، وليست الأخيرة، وهي رفض الاجتماع الإلكتروني في ظروف جائحة كورونا؛ النظام رفضها، والمعارضة تمنعت. أيضاً السلوك غير الجدي، ويمكن حتى أن أقول «الصبياني» ضمن القاعة، كان أحد أشكال التعطيل. لذلك نعلم ما هي أشكال التعطيل وقد حفظناها، يجب الآن إن كنا نريد أن نضع نصب أعيننا مصلحة الشعب السوري الذي يعاني كثيراً، علينا أن ننظر إلى الاجتماع المفترض إذا عقد في 24 آب كما يقال في أروقة الأمم المتحدة، أن ننظر إليه بأمل ولكن التجربة السابقة تجعلنا ننظر إليه أيضاً بأن واحد بحذر. بحذر لإمكانية تأخير حذر إذا عقد أن يستخدم المعطلون أدوات التعطيل السابقة أو أن يخترعوا أدوات جديدة

خلال الأشهر الخمسة الماضية، أشهر كورونا، جُمعت العملية السياسية في سورية، والتي كانت يجب أن تسير عبر اللجنة الدستورية كبدائية، كنقطة انطلاق. ولكن السؤال الجدي الذي طرحته على نفسي والآن أطرحه عليكم، لو افترضنا أنه لم يكن هناك هذا الوباء وهذا العزل وهذا التوقف للتنقل بين البلدان، هل كانت أعمال اللجنة الدستورية ستسير على ما يرام؟

انطلاقاً من تجربتنا وما رأيناه، أعتقد أن التعطيل السابق كان يمكن أن يستمر، وبالتالي مع كورونا أو دون كورونا، لست واثقاً أن عمل اللجنة الدستورية سييسر بشكل جيد، ما دامت العقلية السائدة موجودة ومستمرة لدى الأطراف المعنية في المعارضة والنظام.

أساليب التعطيل

يجب أن نقول الأمور على حقيقتها. لقد عايننا من أساليب التعطيل التي مورست في عمل اللجنة الدستورية. أحد الأساليب كانت الشروط المسبقة من الطرفين، الأسلوب الآخر وهو الذي يفتح به أحد الأطراف هو إغراق النقاشات في التفاصيل والقضايا التي لا قيمة لها لإضاعة الوقت. الأسلوب الثالث هو السجلات الإعلامية التي لا معنى لها بين الأطراف، والتي وصلت حد الإفراط، قسم من وفد المعارضة يسمى الوفد الحكومي، «أو الوفد المدعوم كما يقال من قبل الحكومة»

التعطيل خيانة

أعتقد أن تعطيل عمل اللجنة الدستورية التي أصبحت عملياً فاتحة العملية السياسية المطلوبة بقرار مجلس الأمن 2254 في الظروف الحالية لسورية والسوريين يرتقي إلى مستوى الخيانة الوطنية؛ لأن الوضع الداخلي نتيجة غياب الحل السياسي- غياب العملية السياسية، يتدهور يوماً وينيح ذلك أولاً كما نرى صحياً بانتشار كورونا بـ«الطول والعرض» وبشكل كبير ومخيف. وفي تراجع الليرة السورية وانهارها أمام الدولار وارتفاع الأسعار المريع، وفي ثبات الأجور المخيف، والذي جعل حياة السوريين لا تطاق. هذا مفهوم في الظروف الحالية لأن استمرار الحصار- استمرار العقوبات- استمرار تقطع أوصال سورية عبر عدة مناطق تسيطر عليها قوى مختلفة، كل ذلك عملياً يؤدي إلى تعقيد الأوضاع.

إذا كنا سننطلق من مصلحة السوريين ومصلحة بلداً، فمطلوب من جميع الأطراف أن تضع نصب عينها ذلك، وأن تتسامى وأن تترفع عن محاولة الحصول على مكاسب سياسية ضيقة آنية أو متوسطة المدى، لأنه ما هو على الميزان اليوم، هو مصير سورية ومصير الشعب السوري.



الشعب السوري، التي اختلفت كثيراً في الفترة الماضية. لذلك، نحن نرى في منصة موسكو أن اللجنة الدستورية هي مجرد خطوة أولى، والألف ميل تبدأ بخطوة، والألف ميل ما زالت تنتظر من يبدأ بخطوته الأولى عليها؛ لذلك نناشد الجميع أن يتغلبوا على سقاسف الأمور، وأن ينتقلوا إلى الجوهر والمضمون. ونحن في منصة موسكو نرى أن النقاش الجدي حول الدستور يفتح أفقاً جدياً أمام التطور اللاحق في سورية.

اقتراحاتنا للنقاش

لدينا اقتراحاتنا، واقتراحاتنا الأساسية تتمركز حول ثلاثة أمور: النقاش حول شكل الحكم: هناك نقاش يجري في الأروقة حول شكل الحكم، رئاسي أم برلماني أم رئاسي- برلماني أي مختلط.. إلخ، ولكن كل ذلك حينما يتحدد يتطلب بعده مباشرة إعادة توزيع الصلاحيات بين الفروع الثلاثة المعروفة للسلطة «تشريعية، تنفيذية، قضائية». أحد أسباب الأزمة في سورية واضح أنه اختلال في هذا التوازن بين فروع السلطة المختلفة لمصلحة الرئاسة، السلطة التنفيذية العليا. مجلس الشعب مثلاً، حتى الآن، والذي تم انتخابه مؤخراً، ليس لديه الصلاحيات حتى هذه اللحظة وفقاً للدستور المعمول به بإعطاء الثقة للحكومة، تأتي الحكومة وتقول ببيانها وتذهب، ولا يتم التصويت على الثقة بها. أعتقد أن هذا الأمر أصبح مجعاً وغير مقبول ومضراً، وأثبتت الحياة أنه مضر جداً لأن الحكومة في هذا الوضع ليست مسؤولة أمام البرلمان المنتخب من الشعب. لذلك يجب النظر بالحكم أولاً في الدستور بشكل توزيع الصلاحيات وإعادة توزيعها بين الرئاسة- الحكومة- والسلطة التشريعية.

وهذا يتطلب توافقاً- نقاشاً- تعمقاً في القضايا المطروحة. ونحن نرى في منصة موسكو، أن الشكل الأمثل اليوم ليس الشكل الحالي- الرئاسي المضاعف، الرئاسي- الرئاسي، ولا الشكل البرلماني الكلاسيكي 100%، بالتأكيد الشكل البرلماني شكل رائع إذا استطعنا الوصول إليه، ولكن المشكلة في سورية أننا نعاني من نقص الحريات

تأخير 2254 خطر على وحدة البلاد

أريد أن أضيف، أن الوضع يتعقد لأن المناطق التي تُدار من قبل إدارات مختلفة كأمم واقع مع الأسف الشديد حتى الآن هي ثلاث مناطق: شمال شرق، إدلب، وباقي مناطق البلاد.

قبلنا هذا الأمر في حينه كأمم مؤقتة من أجل إيقاف الاقتتال، ولكن استمرار هذه العملية لفترة زمنية طويلة خطراً، لأن تقسيم الأمر الواقع من الممكن أن يتحول إلى دائم، وتحوله إلى دائم يعني تنفيذ المخططات «الإمبريالية- الإسرائيلية- الصهيونية» وأحلامهم لتقسيم سورية، فهل يمكن أن نساعدكم نحن على ذلك؟

لذلك، حتى تأخير تنفيذ 2254 هو خطر على وحدة البلاد. وإذا أضفنا إلى ذلك أن الوضع الإقليمي يتدهور وأحداث لبنان الأخيرة دليل على ذلك، يوجد توتر ولا نعلم إلى أين ستسير الأمور، وعالمياً من الواضح أن قوى التدخل الخارجي التي هي قوى الاستعمار القديم، تحاول اليوم إيجاد أشكال جديدة للتدخل في أمور شعوبنا؛ المحتوى بقي ويتغير الشكل. وزيرة ماركرون الأخيرة للبنان دليل على ذلك، وفيها تدخل فاضح في الشؤون الداخلية للشعب اللبناني، ما الذي يعنيه كل ذلك؟

2254: إيقاف التدخل الخارجي

وحق تقرير المصير

إذا انعقد اجتماع اللجنة الدستورية في 24 آب، فهذا الأمر سيكون خطوة جيدة لبداية العملية السياسية ككل، التي نص عليها قرار مجلس الأمن 2254، هذا القرار الذي يقوم على ثلاثة بنود أساسية: بدء عملية انتقال سياسي.

دستور جديد. انتخابات على كل المستويات، رئاسية وتشريعية. لذلك هذه العملية إذا لم تبدأ فأعتقد أننا أمام مخاطر كبيرة وجديدة. إن 2254 يعني عملياً إيقاف التدخل الخارجي، ونقل حق تقرير المصير وإدارة شؤونه للشعب السوري، ويعني داخلياً ليس فقط إيقاف الاقتتال وإنما المصالحة بين مكونات

لقد عايننا من
أساليب التعطيل
التي مورست
في عمل اللجنة
الدستورية أحد
الأساليب كانت
الشروط المسبقة
من الطرفين

تنفيذ 2254 ضرورة للحفاظ على وحدة سورية...



من سينفذ 2254؟

السؤال الوجيه الذي يمكن أن يُطرح ويجب أن يطرح: من الذي سينفذ القرار 2254؟

أعتقد أن المسؤولية الأولى سيتحملها النظام، يجب أن يبادر كي يتحمل اسمه كنظام، كي يتحمل مسؤوليته، حتى يحق له أن نسميه نظام. ولكن إن لم يتحمل هذه المسؤولية فما الحل؟ من يستطيع تنفيذ هذا القرار؟

أعتقد أن المجتمع الدولي الذي أقر هذا القرار إضافة إلى الشعب السوري يستطيع إيجاد البدائل المطلوبة لتنفيذه.

نقل الدستور إلى دمشق

نحن من جهتنا كنمسة موسكو، وفي إحدى الجلسات في اللجنة الدستورية في جنيف، طلبنا نقل اجتماعات اللجنة إلى دمشق. ولا أكشف سرّاً الآن إن قلت: إننا طلبنا هذا الطلب «الذي ثارت علينا بسببه بعض أطراف المعارضة» بهدف اختبار نوايا النظام في السير على طريق الإصلاح الدستوري الذي طالب به مؤتمر سوتشي في حينه، والذي أيدته الأمم المتحدة.

إلى الآن، بعدما قمنا بإطلاق بالون الاختبار هذا بطلب نقل اللجنة الدستورية وعملها إلى دمشق، لم نسجم - لم نلمح - لم نشعر بأي رد فعل من قبل النظام. وكان النظام يسعى إلى مطمطة وتعطيل عمل اللجنة الدستورية كي تأخذ أكبر وقت ممكن.

ما المانع في نقل عمل اللجنة الدستورية إلى دمشق إذا كانت الأمم المتحدة ستضمن سلامة جميع الذين سيشاركون بالأعمال، واليوم مطلوب ليس فقط السلامة الأمنية وإنما الصحية أيضاً؟

نقل أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق، يعني تأكيد جدية السير في أعمالها، ويعني أيضاً أنه لم يعد هناك مبرر كي تدور أعمال اللجنة الدستورية في حلقة مفرغة لا نهاية لها ولا قاع لها.

يكون نصاً دستورياً كي لا يستطيع أحد الابتعاد عنه. ويمكن أن تجري صياغة قانون تفصيلي بعد ذلك.

في السياق نفسه، فنحن نرى أنه إلى جانب البرلمان «مجلس نواب الشعب»، يجب إنشاء غرفة ثانية هي مجلس الشيوخ، تمثل فيها المناطق المختلفة. ويجري توزيع صلاحيات كما هو معروف بالتجربة العالمية - التاريخية بين المجلسين.

حول هذه النقاط، في اعتقادنا، يجب أن يتركز النقاش؛ لأن هذا النقاش هو النقاش الجدي الذي يعطي نتيجة ويعطي ضمانات للتقدم اللاحق للسير باتجاه الخروج من الأزمة في سورية.

ضرورات لتطبيق 2254

السير بنقاش الدستور يعني السير بتنفيذ القرار 2254. وتنفيذ القرار 2254 الذي يعني بجوهره حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه، يتطلب رفع العقوبات الجائرة ضد سورية. هذه العقوبات لم تصب النخبة الحاكمة بضرر، بل إنّ فئات نخبة في البلاد استفادت منها، لأنها عن طريق التهريب جنت قيمياً مضافة جديدة. العقوبات أصابت الشعب السوري. والآن مع قانون قيصر يجري تشديدها، وهي تؤلم الشعب السوري كثيراً، وستؤدي إلى نتائج مأساوية. لذلك تنفيذ القرار يتطلب رفع العقوبات ورفع الحصار المفروض على سورية، كما أن تنفيذ هذا القرار يعني أوتوماتيكياً ربط مناطق سورية ببعضها البعض، إعادة تكوين السوق الاقتصادية الواحدة. كما أن تنفيذ هذا القرار سيفتح المجال أمام دخول المساعدات الإنسانية لمساعدة الشعب السوري، خاصة في الفترة الأخيرة لمواجهة جائحة كورونا. كما أن تنفيذ القرار 2254 يعني إيقاف التدهور الاقتصادي وإعطاء النفس الجديد لليرة السورية لتستطيع الوقوف من كبوتها وتحسين وضعها، لأن ذلك سيحسن الوضع المعاشي لملايين - ملايين 90% من الشعب السوري الذين يعانون الأمرين في الظروف الحالية.

أيضاً مشكلة في سورية، لأنها لا تؤمن - بعد كل الذي جرى - وحدة أراضي البلاد وسيادتها. نحن نرى المعادلة باختصار بالشكل التالي: مركزية مطلقة تعني دولة بلا شعب لديه حقوق. لا مركزية بشكل مطلق تعني شعباً بلا دولة ودون مركز. لذلك نحن نبحث وندعو الجميع أن يبحثوا عن الصيغة المتوازنة المنطقية - الصيغة الذهبية للمعادلة بين المركزية واللامركزية. ولكن هذا الأمر لا يمكن أن يقوم به لا حزب ولا وزارة ولا فرد. هذا الأمر يحتاج إلى نقاش واسع بين كل المكونات السياسية والاجتماعية للشعب السوري حتى نعرف ما للمركز من صلاحيات وحقوق، وما للأطراف من صلاحيات وحقوق.

ينبغي تفويض الأطراف والمناطق بصلاحيات واسعة بشكل يضمن مركزية الدولة، لأن صلاحيات للأطراف دون مركز، تعني كما قلت لا دولة. وأعتقد أن هذا أمر لا أحد يريد الوصول إليه.

هناك أيضاً قضية تجاوزتها ولم تهتم بها الدساتير السورية السابقة، هي النظام الانتخابي الذي بقي مبنياً للمجهول ويحمل لقانون. ومن الذي يقر القانون؟ مجلس الشعب.

الآن نعتقد أنه يجب إلزام السلطة بقانون انتخابات عادل شامل نزيه، يعتمد النسبية والبلاد كدائرة واحدة. هذا النص يجب أن

السياسية خلال نصف قرن مما أضعف التجربة السياسية والخبرة السياسية لدى القوى السياسية أولاً، ولدى الجمهور ثانياً. لذلك الانتقال مباشرة إلى دولة برلمانية فقط ممكن أن يحدث فوضى كبيرة في البلاد في وضع نحتاج فيه تعزيز الوحدة الوطنية والحفاظ على وحدة البلاد وإعادة الإعمار، وذلك كله يتطلب مركزية معينة للسلطات. بالمقابل، النظام الرئاسي لا يجوز أن يكون كما كان عليه سابقاً، يمكن أن نبرره في المراحل الأولى لتكونه، لأن الدولة كانت في طور البناء ولكن بعد خمسين عام من إنجاز بناء بنيتها التحتية الأساسية، أصبح من غير المعقول ومن غير الممكن أن تبقى صلاحيات الرئاسة كما هي عليه سابقاً. يجب إعادة النظر فيها. ماذا يعني يجب ألا تبقى كالمسابق؟ يعني إعادة توزيعها مع فروع السلطة الأخرى بشكل حقيقي وفعلي.

هذا الموضوع يفتح على قضية هامة هي موضع النقاش اليوم، علاقة المركزية باللامركزية في الدولة السورية.

النظام السوري مركزي مربع أو مكعب، هذا أضراره وسيئاته كثيرة كما أثبتت التجربة. أضراره على المناطق هائلة، لأنه جرى تخلف في تنمية هذه المناطق بسبب مركزية السلطة العالية في المراكز مما دفع البعض بسبب تخوفهم من مركزية السلطة إلى المطالبة باللامركزية حاف - صافي. واللامركزية الحاف

اعتقد ان تعطيل

عمل اللجنة

الدستورية التي

أصبحت عملياً فاتحة

العملية السياسية

المطلوبة في

الظروف الحالية

لسورية والسوريين

يرتقي إلى مستوى

الخيانة الوطنية



عرقلة الحل السياسي ترقى إلى مستوى الخيانة الوطنية..

3



● حول قانون قبصر وهل تتوقعون أن الاتحاد الأوروبي سيتمكن من اتباع سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة في سورية؟

الأوروبيون غير قادرين وغير ناضجين وغير جاهزين لاتباع سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة، هم يسببون حتى الآن وراء الأمريكيين وسلوك الأمريكيين يحدد سلوكهم إلى حد كبير. في أفضل الحالات يصمتون أو يمتنعون، ولكن قدرتهم على الفعل الحقيقي غير موجودة، بالتالي حتى قانون قبصر في الظروف الحالية يمكن أن يؤدي مؤقتاً إلى تعقيدات بالنسبة للأوروبيين. من هنا تزداد أهمية التسريع بالحل السياسي على أساس القرار 2254 لأنه عملياً يسحب من يد الأمريكيين ويد غير الأمريكيين جميع الحجج من أجل استمرار العقوبات.

الأساسي الذي يدفعهم للقيام بعمليات إرهابية ضد قاعدة حميميم هو الوضع المأساوي - بلا مخرج - الذين هم فيه، وخاصة في إدلب. لأن اتفاق أستانا والاتفاق الروسي-التركي في إدلب وصل إلى نقاط متقدمة في التنفيذ، استطاع أن يفتح طريق إم 4 وتجري محاولات حديثة من أجل إضعاف التفاهات الموجودة بين أطراف الأستانا الثلاثة. لذلك أنظر إلى كل محاولات زيادة عدم الاستقرار في المنطقة ليس ارتباطاً بهذا الحدث العابر أو ذلك، وإنما ارتباطاً مع التطور العام للأمور، التي وضعت الإرهابيين في الزاوية بالمعنى الاستراتيجي.

الكونغرس نشر خبراً حول الوضع في سورية حول الأكراد في سورية، ويقول بأن الأكراد يتقربون من دمشق، هل يعني ذلك بأن الحكومة المركزية قد تعيد السيطرة على شمال وشرق البلاد أود سماع تطبيقكم حول هذه المسألة.

إن مسألة شمال شرق سورية كمسألة إدلب، لا يمكن أن يوجد حل لها إلا في إطار اتفاق شامل حول الأزمة السورية مستند إلى القرار 2254. حتى الآن، كل محاولات النقاش الثنائي بين شمال شرق سورية ودمشق لم تعط نتيجة، ودائماً تجري عرقلتها. ولكن أعتقد أن هذا الأمر إذا انتقل إلى إطار الحوار السوري الشامل في إطار تنفيذ 2254 سيكون أمراً جيداً لأنه يضمن حل جميع المشاكل، ولكن هذا لا يمنع السعي إلى أن يجري التفاهم بين الحكومة السورية والقوى الموجودة في شمال شرق سورية. ولكن هذه المحاولات لم تعط النتيجة الإيجابية

من جهتنا في حزب الإرادة الشعبية وجهة التغيير والتحرير، موقفنا بصراحة كان تجاهل هذه الانتخابات: لم نشارك لا ترشحاً ولا انتخاباً. لأننا نعلم أن الجو ليس جو انتخابات. نسبة المصوتين المعلنة هي 33% ولكنها في الحقيقة أقل من ذلك بكثير. وإذا أخذنا أعداد اللاجئين خارج سورية الذين يعدون بالملايين، فالنسبة ستهبط بشكل حاد.

المشكلة ليست بالنسبة، وإن كانت منخفضة، المشكلة هي أن هذا البرلمان في ظل هذا الدستور ليس له أية صلاحية، ماذا سيغير؟ لن يغير شيء.

لذلك برأينا، إن هذه الانتخابات لا معنى لها، إلا من زاوية واحدة تهم النظام كثيراً، أن يثبت بأن شرعيته ما زالت قائمة وهو مستمر. ولكن يجب أن نفهم بأن أية شرعية تستمد نفسها من قضيتين، أولاً، من اعتراف الناس بها 33% رقم ليس عالياً وليس حقيقياً. ثانياً، الشرعية الحقيقية تأتي من قدرة أية دولة - أية حكومة على حل المشاكل المطلوب حلها أمام الناس، لدينا اليوم مشاكل في كل مكان وكل شيء، والحكومة غير قادرة على حل أية قضية في الظروف الحالية وبالتالي، لم نعط اهتماماً ووقتاً لهذا الموضوع ولن نعطيه الآن، ونعتبر الموضوع منتهياً.

أرجوا التعليق على الهجوم على قاعدة حميميم بقاذفات صواريخ بعيدة المدى وطائرات مسيرة، هل هذه محاولة لتوتير الأوضاع قبل الجلسة الدستورية في جنيف؟ الإرهابيون لم يتوقفوا لحظة عن محاولة دفع الأمور نحو عدم الاستقرار، وأعتقد أن العامل

المشكلة في سورية أننا نعانى من نقص الحريات السياسية خلال نصف قرن مما أضعف التجربة السياسية والخبرة السياسية لدى القوى السياسية والجمهور

الخارج! هذا الأمر لا يليق. قلت إنه يمكن أن يكون افتتاح النقاش في الخارج، ولكن استمرار العمل على اللجنة الدستورية يجب أن يجري فقط داخلاً.

مرة أخرى كشفت أن الموضوع هو اختبار للنوايا: فليثبت لنا النظام أنه جدي ويوافق على نقل أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق، ولتثبت لنا المعارضة أنها غير جدية ولا توافق على نقل أعمال اللجنة إلى دمشق.

نحن من جهتنا في منصة موسكو، وكجزء أساسي من المعارضة وفقاً لقرار مجلس الأمن 2254، نطالب بذلك.

يكفي حججاً وما أنزل الله بها من سلطان من أجل منع نقل أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق، وأنا أطلب دعم الأمم المتحدة والأصدقاء الضامنين في مجموعة أستانا أي «إيران - روسيا - تركيا» لتأمين الضمانات الضرورية لنقل أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق.

الأسئلة والأجوبة

● حول الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وتقييمكم لها ولدورها؟

نقلها إلى دمشق سيفرض على الجميع الوصول إلى نهاية النقاشات في اللجنة الدستورية، لذلك نحن نكرر اقتراحنا، ونطلب من زملائنا في المعارضة الذين تشنجوا بسبب اقتراحنا، أن يعيدوا النظر بموقفهم ونطلب من الطرف الآخر «الحكومة» أن تنتظر إليه بعين الجد وأن تثقل الاجتماعات بأسرع ما يمكن إلى سورية.

قلتها أكثر من مرة: هل يمكن لدستور سوري أن يكتب في جنيف؟ يمكن أن يفتح النقاش حوله في جنيف، لكن يجب كتابته في دمشق واللجنة الدستورية أصبحت موجودة، وقد أقرتها الأمم المتحدة بدعم من مجلس الأمن وأصبحت لهذه اللجنة الدستورية شرعية محددة، لذلك انتقلنا إلى دمشق يجب أن يتم نقاش وكتابة الدستور في دمشق حتى يتمكن أعضاء اللجنة الدستورية لاحقاً أن ينظروا في عين أولادهم وأحفادهم، وأن يقولوا لهم «نعم هذا الدستور كتبناه في دمشق - في سورية»، نحن الذين ساعدنا على صياغة ستة دساتير عربية، نحن في سورية كتبنا أول دستور في العالم العربي في عام 1920 وفي النهاية نذهب ونكتب دستورنا في



ترامب أو بايدن: الانسحاب الأمريكي لا راد له



هو القبائل المحلية التي وجدت نفسها تحت الاحتلال الأمريكي وحلفائهم، البعض يقول أن هذه مسألة تقاسم موارد، من هؤلاء الذين يقومون بهذه الهجمات؟ هم أهل المنطقة. الأمريكيان لم يدعمهم أحد إلى سورية، أتوا وتمركزوا في الدرجة الأولى في المناطق التي يوجد فيها نفط، في المناطق الشرقية؛ لذلك أهالي هذه المناطق لهم كامل الحق على أساس القانون الدولي بالمقاومة واستخدام كامل أشكال المقاومة، واعتقد أن الأمريكيان فهموا هذه النقطة لذلك سعوا منذ فترة لتخفيض عدد قواتهم في سورية.

المطلوبة لها حتى اللحظة، بسبب تدخل قوى كثيرة، الأمريكيان من جهة وقوى متطرفة في الطرفين، قوى متطرفة موجودة في النظام وعند الطرف الآخر، ولكني أعتقد، وأنا متأكد، ونستطيع أن نثبت ذلك قريباً، أن قوى سورية عديدة مصرة على وحدة سورية. وإن شاء الله سنستطيع أن نحقق خطوات إلى الأمام في إطار التفاهم بين هذه القوى وكل القوى السورية الوطنية التي تريد حل المشكلة السورية.

● القوات الأمريكية في شمال سورية تتعرض لهجمات. البعض يرى أن مصدر الهجمات

● ما هو دور الأكراد في السياسة الأمريكية؟ وكيف تغير دورهم في الفترة الأخيرة؟ الأمريكيان يحاولون أن يلعبوا دوراً، ولكنهم بسياساتهم في المنطقة خاصة اتجاه الأكراد، وكما أثبتت الحياة، منافقون وكذابون، وعدوا الأكراد كثيراً ونكثوا بوعودهم، وهناك عشرات الأمثلة. لذلك أعتقد بأن الثقة لدى الأكراد والشعب الكردي بكل مناطقهم، وخاصة في سورية والعراق بالأمريكان قد انخفضت إلى حد كبير، لأن وعودهم شيء وأفعالهم شيء آخر.

● ولكن السؤال ما هو الدور المرسوم للأكراد في السياسة الأمريكية؟ نحن في إحدى وثلاثين الحزبية قلنا بأكراً أنه إذا تراجع دور داعش، وقد بدأ بالتراجع، فإن الغرب الذي سبب مشكلة الأكراد تاريخياً من فترة سايكس بيكو سيحاول تأجيج القضية الكردية كي يوجج الصراع بين الشعوب الإخوة التي عاشت مع بعضها منذ آلاف السنين، أقصد «أكراد-أتراك-عرب-فرس».

كنا قد توقعنا قبل أن تظهر هذه الموجة، تدخلاً غربياً سافراً، يذرف دموع التماسيح على الأكراد من أجل خلق حالة عدم الاستقرار وتنفيذ الفوضى الخلاقة، لقد توقعنا ذلك وهذا ما جرى.

للأسف استطاعوا خداع البعض بعض الوقت ولكنهم لم يستطيعوا خداع الجميع كل الوقت. الآن أوراق الأمريكيان ومحاولاتهم استخدام الأكراد كورقة مرة واحدة قد انقضت كثيراً، ولذلك أنا أشك أن يستطيعوا استخدام الورقة كما كانوا يستخدمونها قبل عام أو عامين أو ثلاثة أو أربعة أعوام سابقة، حتى في العراق أعتقد أن الأمور تسير في هذا الاتجاه.

وفي نهاية المطاف، الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من أزمة عميقة، وهي تعيد

توزيع قواها في العالم، وهي تنسحب من المنطقة من أفغانستان للعراق لسورية لألمانيا؛ التواجد الأمريكي ينخفض عديداً، وحسب ما تم التصريح من قبل أحد المسؤولين الأمريكيين في الخارجية الأمريكية جيمس جيفري «أرقامنا قليلة لأنه مطلوب أرقام حسابية كي تلعب دوراً في المعادلات الموجودة في المنطقة».

بمعنى آخر، إذا قارنا دور الأمريكي الحالي بالأمثلة التاريخية في فيتنام في أفغانستان في العراق، حيث أرسلوا مئات الآلاف من الجنود، وقارنا ذلك بدورهم الحالي، فهناك انخفاض كبير. وفي النهاية، فالقرار هو لمن له القوى الأكبر على الأرض. هم يستخدمون قواهم من أجل المناورة والإيقاع بين الجميع لتطويل أمد بقائهم قدر الإمكان، لتأخير أمد خروجهم بشكل نهائي، ولكن لا بد مما ليس منه في نهاية المطاف.

الشعب الكردي عانى كثيراً، وبالدرجة الأولى من الاستعمار الغربي الذي حاول أن يوهمه أن أعداءه هم جيرانه وأخوته في التاريخ. ولكن العدو الحقيقي هو الغرب الذي صنع المشكلة الكردية والذي لا يريد حلها لأنها «قميص عثمان» كما يقال بالعربية.

إن هذا «الاتفاق» ليس سوى إجراء ضمن حزمة إجراءات إسرائيلية يدفع الأمريكي باتجاهها، لتشكل بمجموعها بدائل عن «صفقة القرن» المنهارة، والتي تهدف إلى تأمين كيان العدو في المرحلة القادمة التي سيضطّر فيها الأمريكي إلى مغادرة المنطقة تحت تأثير أزماته الداخلية العميقة وتراجع التاريخي مع موت التوازن الدولي القديم وولادة وتعزيز توازن دولي جديد.

فوق ذلك، فإن «اتفاقاً» من هذا النوع، من شأنه أن يظل بالشك

الآخر في بعض التفاصيل. الذي سيختلف بين ترامب وبايدن، وتذكروا كلامي لاحقاً، هو الاختلاف بين سرعة وتسارع الانسحاب من المنطقة فقط لا غير. إذا فاز ترامب سيكون الانسحاب أسرع، وإذا فاز بايدن سيكون الانسحاب أبطأ وتحت ذريعة إعادة تجميع القوى وإعادة انتشار، ولكنه انسحاب من كل المنطقة. إبقاء نقاط ارتكاز، إبقاء مجال للفوضى الخلاقة، ولكن هنا هم يعرفون أنه يجب أن يعيدوا انتشار قواهم في كل العالم نتيجة تغير الأولويات.

● هل ستتغير السياسة الأمريكية في سورية بعد انتخابات الرئاسة الأمريكية، أم لا؟ في الوقت الحالي وفقاً لاستطلاعات الرأي بايدن يتقدم كثيراً على ترامب، أي أن الديمقراطيون سيعودون إلى البيت الأبيض، فما هي تقييماتكم وتوقعاتكم؟ كذب المنجمون ولو صدقوا. هنا التوقعات لا قيمة لها، لأنه بغض النظر بايدن أو ترامب، فإن تغييراً جوهرياً في السياسة الأمريكية لن يجري؛ هم ينفذون بالجور سياسة واحدة ولكن شكل تنفيذها عند كل طرف يختلف عن

تصريح صحفي من جبهة التغيير والتحرير

تدين جبهة التغيير والتحرير السورية المعارضة ما جرى الإعلان عنه اليوم من «اتفاق» بين دولة الإمارات العربية المتحدة، وبين الكيان الصهيوني وبرعاية أمريكية.

إن هذا «الاتفاق» ليس سوى إجراء ضمن حزمة إجراءات إسرائيلية يدفع الأمريكي باتجاهها، لتشكل بمجموعها بدائل عن «صفقة القرن» المنهارة، والتي تهدف إلى تأمين كيان العدو في المرحلة القادمة التي سيضطّر فيها الأمريكي إلى مغادرة المنطقة تحت تأثير أزماته الداخلية العميقة وتراجع التاريخي مع موت التوازن الدولي القديم وولادة وتعزيز توازن دولي جديد.

فوق ذلك، فإن «اتفاقاً» من هذا النوع، من شأنه أن يظل بالشك



مخيم الهول.. وفيات



ولا تزال المعاناة على حالها بانعدام النظافة وقلة الخدمات وتجاهل المنظمات والجمعيات للواقع المأساوي».

بقي أن نشير أن المخيم استقبل النازحين الهاربين من المناطق التي سيطر عليها «داعش» عند توسع نشاطه الإرهابي «المدعوم أمريكياً» في كل من العراق وسورية، وكانت موجات النزوح هذه هي الأكبر، تلتها موجات نزوح أخرى إليه على إثر المعارك الدائرة لطرد هذا التنظيم من مناطق سيطرته في الأراضي السورية، ثم أتت موجات نزوح جديدة مع العمليات العسكرية للاحتلال التركي في بعض المناطق أيضاً.

بيان توصيفي جديد ليس إلا!

لا شك أن البيان الأخير أعلاه سطر الضوء على بعض أوجه الواقع المأساوي الذي يعيشه المقيمون بهذا المخيم، وخاصة الأطفال، لكن ذلك سيكون ذا طابع مؤقت، فسرعان ما ستخوب الأضواء ويطوي النسيان المخيم ومأسيه، كما جرت العادة مع غيره من البيانات والتقارير التي تصدر عن المنظمات الأممية التي تُعنى بالشأن الإنساني.

بالمقابل، فإن مضمون البيان والواقع المأساوي للمخيم سيدخلان حيز الاستمرار السياسي والمالي وبنزواته بين القوى الفاعلة، المحلية والدولية، بما في ذلك المنظمات الأممية نفسها، على حساب المزيد من الشقاء على الجانب الإنساني واستمراره، وسيضاف مضمون هذا البيان بالنتيجة، بكل ما فيه من توصيف للبؤس، إلى ما سبقه من بيانات توصيفية شبيهة، جرى زجها في معترك المسامات على حساب استمرار

وفي التفصيلات فإن: «نسبة 47% من المقيمين هم من الجنسية العراقية، بواقع 30,573 مقيم، ونسبة 38% هم من السوريين بواقع 24,914 مقيم، ونسبة 15% من جنسيات مختلفة أخرى بواقع 9,912 مقيم».

وقد أشار التقرير إلى أن «انقطاع المياه المتكرر خلال الأشهر الماضية يعرض صحة سكان المخيم للخطر خاصة وسط انتشار فيروس كورونا».

وقد ورد على موقع الأمم المتحدة بتاريخ 2019/3/8 تحت عنوان: «وفاة ثلاثة رضع في الطريق إلى مخيم الهول، والأمم المتحدة توسع جهود الاستجابة الإنسانية»، ما يلي: «مع وصول أكثر من ثلاثة آلاف شخص إلى المخيم في حالة مزربة الليلة الماضية، معظمهم من النساء والأطفال، بلغ إجمالي عدد السكان أكثر من 65 ألف شخص». وقال المتحدث باسم الأمين العام: «هناك مخاوف كبيرة بشأن صحة سكان المخيم الهشة، حيث توفي حوالي 100 شخص منذ أوائل ديسمبر الماضي في طريقهم إلى الموقع أو بعد وقت قصير من الوصول. ثلثا هؤلاء الأشخاص الذين لقوا حتفهم من الأطفال دون سن الخامسة، وأهم أسباب الوفاة انخفاض درجة حرارة الجسم والالتهاب الرئوي والجفاف ومضاعفات سوء التغذية».

وقد تناولت بعض التقارير الصحفية واقع المخيم أيضاً، حيث ورد في أحد التقارير أن: «عام 2019 كان قاسياً على المقيمين فيه لانعدام أبسط وسائل الحياة، خاصة للأطفال الذين عانوا سوء التغذية وتعرضوا لأمراض كثيرة سببت فقدان 370 طفلاً لحياتهم خلال العام الماضي، ومجمل الذين فقدوا حياتهم أكثر من 700 شخصاً، بالإضافة إلى الأطفال، كانوا من المرضى وكبار السن..»

«وفاة ثمانية أطفال في مخيم الهول في شمال شرق سورية في أقل من أسبوع»، كان هذا عنوان بيان صدر عن المديرية التنفيذية لمنظمة «اليونيسف» بتاريخ 2020/8/13، الذي يبين أسباب الوفيات من الناحية الصحية، متضمناً بعض البيانات والمعطيات الإضافية عن الواقع البائس للأطفال في المخيم.

عاصي اسماعيل

لكن هل ستغير حوادث الوفاة التي تم رصدها عبر بيان المنظمة مؤخراً من الواقع البائس للمخيم والمقيمين فيه؟! وهل تضمن البيان الإشارة للأسباب الحقيقية لاستمرار البؤس، وبعبارة من؟ وعلى من تتوّل مسؤولية استمرار الواقع المزري في هذا المخيم، بما في ذلك حالات الوفيات الأخيرة؟

تفاصيل المأساة

المأساة الأخيرة في المخيم التي توقفت عندها «اليونيسف» تمثلت بوفاة ثمانية أطفال دون سن الخامسة خلال مدة أسبوع واحد فقط، وقد بدأ البيان بالعبرة التالية: «تُعرب اليونيسف عن قلقها العميق إزاء التقارير بشأن وفاة ثمانية أطفال دون سن الخامسة في مخيم الهول في شمالي شرق سورية خلال أقل من أسبوع»، وذلك حسب ما ورد عبر الموقع الرسمي للمنظمة.

أما عن أسباب الوفاة فقد ورد عبر البيان ما يلي: «وقعت الوفيات خلال الفترة بين 6-10 آب/ أغسطس، وقد حدثت أربع وفيات بسبب مضاعفات مرتبطة بسوء التغذية، في حين حدثت الوفيات الأخرى بسبب الجفاف الناجم عن الإسهال، وقصور في القلب، ونزيف داخلي، ونقص السكر في الدم».

ويضيف البيان: «ما زال يقبع في مخيم الهول

قراية 40,000 طفل ينحدرون من أكثر من 60 بلداً، وهم يفتقرون للخدمات الأساسية ويضطرون لتحمل قيظ الصيف والصدمات الناجمة عن العنف والتشرد». «وقد تفاقم هذا الوضع العصيب بسبب جائحة كوفيد-19، وما نتج عنها من قيود على الحركة وإجراءات العزل. وقد حدثت مؤخراً إصابات مؤكدة بين العاملين في المخيم، مما أدى إلى تعليق بعض خدمات الصحة والتعليم، وتقليص مؤقت في عدد العاملين داخل المخيم.»

تقارير سابقة

مخيم الهول، يعتبر من أكبر المخيمات وأقدمها في المنطقة، والواقع المأساوي فيه ليس جديداً، والتقارير أعلاه ليس الأول ولن يكون الأخير، فقد سلطت العديد من التقارير- الصادرة عن المنظمات الأممية سابقاً- الضوء على الكثير من أوجه المعاناة فيه. فقبل البيان أعلاه كان قد صدر تقرير عن «مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في سورية- أوتشا» بتاريخ 2020/7/26 حول واقع المخيم، متضمناً الكثير من المعلومات التي تشير إلى بؤس ما يعيشه القاطنون فيه، وخاصة وسط انتشار كورونا.

وبحسب تقرير «أوتشا» أعلاه: «يبلغ عدد المقيمين في المخيم 65,406 مقيم، نسبة 94% منهم هم من النساء والأطفال، وتبلغ نسبة الأطفال دون 12 عاماً من هؤلاء تبلغ 53%».

**خروج الأمريكي
يعتبر أحد الشروط
الرئيسية للحد من
الكثير من المآسي
والخلاص منها
في المنطقة التي
يسيطر عليها
وعلى مجمل
الخارطة الوطنية
السورية**

موتقة ومسؤوليات مغيبة



للخروج من الأزمة الوطنية العميقة الشاملة التي يعيش كارتها عموم السوريين، عبر التنفيذ الكامل لهذا القرار، مع ما يعنيه ذلك من استعادة الشعب السوري لحق تقرير مصيره، واستعادة كامل سيادته على كامل ترابه الوطني، بعيداً عن كل أشكال الهيمنة والتبعية، وبما يحقق مصالحه ومصالح الوطن.

بحكم تشابك تداخلاته وعلاقاته، لكنه ليس شرطاً كافياً. فالحل السياسي الناجز وفقاً للقرار 2254، يعتبر الشرط الأساسي الذي لا بد منه، ليس لاستعادة السيادة الوطنية على كامل الجغرافيا السياسية لسورية، مع ما يعنيه ذلك من خروج للقوات الأجنبية الغازية والمحتملة بمختلف مسمياتها وتبعياتها، بل

المباشرة والأساسية، والتهرب منها ومن استحقاقاتها، الإنسانية والسياسية.

فالأمريكي الغائب عن المشهد، عبر التقارير الأممية والإعلامية، كان وما زال هو المسؤول الأول والأخير عن كل الموبقات والمآسي في المنطقة، بحكم الهيمنة والسيطرة المفروضة غزواً وبالقوة عليها، بما في ذلك ما جرى ويجري في مخيم الهول أو سواء من المخيمات فيها.

ولئن تم تغيب هذه المسؤولية عن التقارير الأممية، بحكم الهيمنة الأمريكية المزممة عليها، فإن ذلك لا يعني إعفائه منها وإدانته عليها.

وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن المخيم يضم الكثير من عناصر تنظيم «داعش» وأفراد أسرهم، المستقدمين من 60/ دولة بحسب التقرير أعلاه، والجميع يعلم مدى الارتباط الوثيق والموثق بين «داعش» والأمريكي، وبشهادة بعض الأمريكيين أنفسهم على ذلك، بالإضافة لكل المعطيات على الأرض كذلك الأمر، بما في ذلك عمليات الإجلاء التي نفذها الأمريكي لبعض عناصر «داعش» خلال الفترات الماضية، ناهيك عن تحريك هذا التنظيم الفاشي بمهام قتالية وتخريبية كلما استدعت المصالح الأمريكية ذلك، سواء في سورية أو العراق، أو في غيرها من الرقع الجغرافية خارج المنطقة أيضاً.

المآسي نفسها، التي ستستمر دون حلول جدية ونهائية لها.

تغيب المسؤولية

«مضاعفات سوء التغذية - الجفاف الناجم عن الاسهال - قصور القلب - نزيف داخلي - نقص سكر الدم» جميعها أسباب صحية مباشرة للوفيات التي تم تسجيلها بين الأطفال، بحسب مضمون البيان.

بالمقابل، فقد جرى الاعتراف بالافتقار للخدمات الأساسية في المخيم، وكذلك بتداعيات جائحة «الكورونا» ونتائجها التي تمثلت بوقف بعض الخدمات الصحية في المخيم، مع الإشارة من بعيد لبعض أوجه القصور الأخرى.

لكن ماذا عن مقدمات هذه الأسباب، وبعدها من، ومن المسؤول عن نتائجها بما الت إليه من مأس ووفيات؟! وهل تكفي عبارات الإعراب عن الانشغال والأسف بهذا الصدد؟! فكل ذلك لم يتم التطرق له في متن التقرير، رغم ورود عبارة: «إن وفاة أي طفل هي مأساة. وتتعاضد المأساة عندما تكون الوفاة ناجمة عن أسباب يمكن منعها»!

والسؤال بعد التأكيد على «المأساة»: كيف «يمكن منعها»، أو الحد من تكرارها، في ظل تغيب المسؤوليات، وغض الطرف عن المتسببين المباشرين بها وإدانته؟!

الأمريكي المغيب عن المشهد!

مع عدم تغيب مسؤولية «الإدارة الذاتية» كونها المشرف التنفيذي على المخيم، ومع عدم تغيب مسؤولية المنظمات، الدولية والأممية أو المحلية، التي تتغنى بعملها ونشاطها ودورها الإنساني، لكن بالمقابل فإن ذلك لا يعني أن نتوه بضيق المسؤوليات

تقارير هيولوية بذريعة الحياد

تعكف المنظمات الأممية المختلفة، التي تُعنى بـ«الجانب الإنساني» في عملها، على رصد واقع التجمعات البشرية وشرائح الاستهداف التي تُكنى بها، عبر تقاريرها الدورية المشقوقة بالكثير من البيانات والمعطيات، وخاصة ما يتعلق بتوثيق المآسي والكوارث المستمرة وغير المنتهية، والغاية الأساسية من كل ذلك هي العمل على جمع التمويل من المانحين الدوليين لوضعها في محفظة وعهدة هذه المنظمات، لتقديمها كمساعدات تصرف على هذه التجمعات أو الشرائح المستهدفة عبر برامجها التنفيذية المخططة، وبهامش تلك التقارير ربما ترد بعض الاقتراحات والتوصيات أحياناً، غير الملزمة طبعاً، والتي تقع بعهدة الجهات المؤثرة والفاعلة، دون تحميلها أية مسؤولية أيضاً، بذريعة «الحياد» المصطنع لدور هذه المنظمات المهيمن عليها أمريكياً من الناحية العملية، بل والمسيرة من قبلها!

والتقرير أعلاه، لم يخرج عن القاعدة السابقة، فقد ورد في نهاية التقرير ما يلي: «لقد طال انتظار إيجاد حل أطول أجلاً لهذا الوضع. ومن حق الأطفال في مخيم الهول، مثل سائر الأطفال المتأثرين بالنزاعات، الحصول على مساعدة إنسانية. ويحق للأطفال المولودين لأبناء من المقاتلين الأجانب أن يحصلوا على ضمانات، بما في ذلك الوثائق القانونية ولم شملهم بأسرهم وإعادتهم إلى أوطانهم، عندما يمثل ذلك مصلحتهم الفضلى. ويحق لجميع الأطفال الحصول على الحماية من التأثيرات المدمرة التي تتسبب بها الجائحة على بقائهم وتعلمهم وحمايتهم».

هذه النهاية الهيولوية، المليئة بالمحتوى الإنساني المائع باسم الطفولة، والحديث عن «الأطفال المولودين لأبناء من المقاتلين الأجانب»، لم تغفل فقط عن تحديد المسؤوليات، بظل امتناع الكثير من الدول عن «إعادة هؤلاء الأطفال إلى أوطانهم»، ولا عن وقف استخدام المقاتلين أنفسهم والمسؤوليات الدولية حيالها، وخاصة الأمريكية، بل وأغفلت تحديد ماهية «الحل الأطول أجلاً»، الكفيل بوضع حد للمعاناة، وإنهاء الكارثة الإنسانية عموماً.

الأمريكي الغائب
عن المشهد عبر
التقارير الأممية
والإعلامية كان وما
زال هو المسؤول
الأول والأخير عن
كل الموبقات
والمآسي في
المنطقة

الحل السياسي بوابة العبور

بعد كل ذلك يبدو من الطبيعي القول: إن خروج الأمريكي يعتبر أحد الشروط الرئيسة للحد من الكثير من المآسي والويلات، بل والخلاص منها ومن تداعياتها، ليس في المنطقة التي يسيطر عليها بحكم القوة فقط، بل وعلى مجمل خارطة الوطنية السورية

هل الافتتاح المدرسي في موعده صائب؟



اقترب موعد افتتاح المدارس المعلن عنه رسمياً، والذي تم تحديده من قبل وزارة التربية بتاريخ 2020/9/1، ومع اقتراب هذا الموعد تتزايد مخاوف ذوي الطلاب على أبنائهم في ظل استمرار انتشار جائحة «الكورونا».

سمير علي

الوقاية والعقامة.
على ذلك ربما تبدو خشية ذوي الطلاب على أبنائهم من تفشي الجائحة مشروعة، ومطالباتهم بتأجيل افتتاح المدارس في محلها.

اقتراحات وخطط..

ترافق مع موضوع افتتاح المدارس في موعدها تقديم بعض المقترحات التي عرضها بعض ذوي الطلاب، وبعض المدرسين، على هامش الخشية من الجائحة وتداعياتها، بل وأعرب بعض ذوي الطلاب عن عدم التزامهم بإرسال أبنائهم إلى المدارس في حال تم التمسك بموعد الافتتاح المعلن، قبل أن يلمسوا تراجع الجائحة، فالمغامرة بهذا السياق لا تقف عند حدود إصابة أبنائهم فقط، بل ربما تنتشر العدوى إلى بقية أفراد الأسرة.

وكذلك جرى الحديث عن بعض المقترحات من قبل مديرة الصحة المدرسية بشكل رسمي، حيث قالت عبر إحدى الإذاعات المحلية نهاية الأسبوع الماضي إن «هناك عدداً من الخطط للعام الدراسي القادم، وجميعها مطروحة للفريق الحكومي»، ومن هذه المقترحات بحسب مديرة الصحة المدرسية: «تأجيل العام الدراسي - تقسيم الدوام خلال الأسبوع على مرحلتين لتخفيف عدد الطلاب - اختصار بعض المواد التعليمية وتدريبها كأوراق عمل - التعليم عن بعد، والوزارة جاهزة لذلك، لكن تحتاج هذه المنظومة لجاهزية من قبل جهات أخرى - افتتاح المدارس مع إلزام المدرسين بالكمامات، وتخصيص أوقات خاصة للتوعية من كورونا، وجعل الاستراحة «الفرصة» مقسمة لأعداد محددة، وتخصيص مرشد صحي في كل مدرسة، مع تعقيم يومي للصفوف والمرافق الصحية، وتعقيم باصات المدارس الخاصة وتعقيم الطلاب قبل

تداولت صفحات التواصل، الشخصية والعامة، وبعض المواقع الإعلامية، خلال الفترة الماضية مطالبات ذوي الطلاب بتأجيل افتتاح المدارس، وعلى هامش هذه المطالبات سرت إشاعة عن تأجيل هذا الافتتاح، لكن سرعان ما تم نفيها عن طريق وزير التربية، وذلك بحسب إحدى الصحف المحلية بتاريخ 2020/8/15، الذي أكد أنه: «لا صحة لما يتم تداوله عن تأجيل بدء العام الدراسي، مؤكداً أن القرار في ذلك يعود للفريق الحكومي ومجلس الوزراء».

الخشية المشروعة

ذوو الطلاب، بل وحتى جزء من الطاقم التعليمي، عبروا عن خشيتهم من افتتاح المدارس في موعدها، بل واعتراضهم على هذا الافتتاح، وذلك بالتوازي مع استمرار تفشي الجائحة، وما يتم توثيقه يومياً من أعداد إصابات ووفيات على المستوى الرسمي، وما يجري تداوله من معلومات غير رسمية بهذا الصدد، وخاصة على مستوى الإصابات والوفيات في الطواقم الطبية نفسها، من أطباء وممرضين وممرضات. فالمؤشرات تقول: إن وزارة الصحة، ومن خلفها الفريق المعني حكومياً، كانوا وما زالوا عاجزين عن احتواء الجائحة بالشكل المطلوب.

فضعف الإمكانيات الطبية لم تعد أمراً خافياً على أحد، والاستنزاف لهذه الإمكانيات بلغ مداه على كافة المستويات، ولعل الأهم في هذا المجال، هو تزايد أعداد المصابين في الطواقم الطبية نفسها مع كل أسف، وهذا ليس إدانة للجهاز الطبي العامل مع كل بد، فهؤلاء يبذلون الكثير من الجهود ورغم قلة الإمكانيات المتوفرة، بما في ذلك مستلزمات

الرسمي لها: «أكد المجلس ضرورة عدم التشدد في اللباس المدرسي للعام الدراسي المقبل والاكتفاء بأساسيات العملية التعليمية مراعاةً للأوضاع المعيشية».

لا شك أن التوجيه أعلاه بشأن اللباس المدرسي إيجابي، لكن ماذا بشأن افتتاح المدارس نفسها على ضوء حديث وزير الصحة عن تعزيز جاهزية القطاع الصحي، الذي لم يرد أي تفصيل بشأنه؟!

بجميع الأحوال، وبعيداً عن الحديث عن واقع المدارس والأزدحام الصفي وشح المياه، وغيرها من ضرورات العملية التعليمية غير المستكملة في الظروف الطبيعية، ومع ظروف الجائحة وضرورتها الإضافية، نتساءل مع ذوي الطلاب: هل التمسك بافتتاح المدارس في موعدها أمر صائب؟.

بانتظار ما سيقرره الفريق الحكومي المعني من خطط بهذا الشأن.

الركوب».

وفي حديث سابق لمديرة الصحة المدرسية، قالت: «عند تبيان وجود أعراض صحية لدى الطالب سيتم إرجاعه إلى المنزل، وتعويض الفاقد التعليمي له لاحقاً».

وخلال الحديث الأخير لها حول الموضوع نفسها، قالت: «أي طالب تتأكد إصابته بفيروس كورونا يتم حجره منزلياً وتغلق القاعة الصفية لمدة 5 أيام، وإذا ظهر عدد حالات بنسبة 5% تغلق المدرسة وتعقم»!

توجيه حكومي على الهامش

على هامش الحديث عن افتتاح المدارس في ظل الجائحة، وفي ظل الوضع المعيشي المتردي، وخلال جلسة الحكومة بتاريخ 2020/8/9، وبعد أن: «استمع المجلس من وزير الصحة لعرض حول الإجراءات الإضافية المتخذة لتعزيز جاهزية القطاع الصحي»، بحسب ما ورد عبر الموقع

المؤشرات تقول
أن وزارة الصحة
ومن خلفها الفريق
المعني حكومياً
كانوا وما زالوا
عاجزين عن احتواء
الجائحة بالشكل
المطلوب

الكتاب المدرسي.. رفع السعر بذريعة الدعم

ولعل مجمل الحديث أعلاه لم يخرج عن كونه عملية استباقية لرفع السعر المغلفة بالحديث عن الدعم، وهو ما درجت عليه العادة من قبل الجهات الرسمية.

وفي هذا الصدد، لن نقل من أهمية الدعم وضرورته طبعاً، مع تحفظنا ورفضنا لكل أشكال «المنية» فيه، لكن رفع السعر بالمقابل يعني فيما يعنيه أن التكاليف المالية التي ستترتب على أرباب الأسر مع افتتاح المدارس ستزيد عملياً، في الوقت الذي تستمر فيه الأوضاع المعيشية في التدهور والتردي دون توقف.

فعن أي دعم يجري الحديث هنا، ومن سياخذ بعين الاعتبار متغيرات واقع التكاليف والإنفاق بالنسبة لمعيشة الفقيرين، من نفس بوابات حساب التكاليف التي تأخذ بها الجهات الحكومية أو الخاصة وتقرضها عليهم؟!



أعلاه يشير إلى أن كل نسخة كتب يتم دعمها بحدود 28 ألف ليرة سورية، وبالمقابل، وفيما بين السطور، يشير إلى أن كل نسخة كتب سيزيد سعرها على ذوي الطلاب بحدود 5000 ليرة عملياً!

الحقيقية من المفترض أن يكون سعر النسخة الواحدة 40 ألف ليرة. لن نخوض بتفاصيل التكلفة بما يخص مواد صناعة الكتاب المستوردة، وما يترتب على ذلك من رفع لأسعارها، لكن الحديث

تفاصيل عن الدعم أو استباق لرفع السعر

بحسب مدير المطبوعات، فإن: «سعر نسخة الكتب العام الماضي كانت 7000 ليرة وهذا العام تقارب الـ 12 ألفاً، مبيناً بأنه بحسب التكلفة

توسعت دائرة الحديث عن الدعم الحكومي للمواطن من باب «سقف المنيات» لهذا المواطن، وتوجت بالكتاب المدرسي وتكاليفه وأسعاره، والتوجيه بـ «الزامية دعم أسعار الكتب المدرسية»، لكن ذلك يعني أن هناك رفعاً لسعر هذه الكتب!

سوسن عجيب

الحديث الذي نقلته صحيفة تشرين عن لسان مدير المؤسسة العامة للمطبوعات والكتب المدرسية في وزارة التربية بتاريخ 2020/8/13، تناول بعض التفاصيل المرتبطة بهذا العنوان، فقد أكد أن: «أسعار الكتب المدرسية في سورية ارتفعت إلى نحو الضعف مقارنة مع أسعار العام الماضي، وأن سبب ارتفاع أسعار نسخة الكتب إلى هذا الحد يعود إلى أن كل مواد صناعة الكتاب مستوردة، فقط اليد العاملة محلية، وهذا ما رفع التكاليف والأسعار».

السورية للتجارة..

أسمع كلامك أصدقك.. أشوف عمايلك أتعجب



■ دعاء دادو

«أخي المواطن، السيطرة على الوباء هو قراركم... ارتدواكم الكمامة، التزامكم بالتباعد المكاني أثناء استلامكم للمواد المقننة يعني السيطرة على الوباء... تمنياتنا للجميع بالصحة والسلامة...»

هل الكلمات اللطيفة والجميلة والناعبة من صمومة القلب شيتون يلي دائماً وأبداً سيكون ع المواطن وراحتو وراحة بالو وسلامتو وسلامة صحتو وصحة عيلتو- نابعة من أصابع القائمين بالمؤسسة السورية للتجارة على صفحاتهم الرسمية بـ «فيسبوك» يا أعزائي... بس طبعاً، كلنا منعرف.. ولك حتى هنن بيعرفوا.. إنو أكثر من الحكي والمشاعير المشلخة والمهرتكة الكذابية ع فيسبوك مافي!! لأنو ببساطة الحكي بيكون شي والواقع مخالف تماماً للحكي تبعون.. مثل ما تعودنا بكل مرة...

التصريحات عكس الواقع

يعني فبركات إعلانية منشان شوفوني يا ناس.. مو كرمال المحاسبة الضميرية إذا هيك لا سمح الله خطر بالكون.. لأنو ضميرون ضمير مستتر.. كنا مفكرينو غائب بس طلع للأسف ميت... لهيك، لا عاد حدا ينجر ورا حكي وبوستات الـ «فيسبوك»، خصوصي البوستات النابعة من تحت أنامل الحكومة وإنتم نازلين... لأنو الحياة الجميلة وفائقة الجمال يلي عم يظهرها للناس خصوصي المهاجرين، مو بس عم تخليو يعضوا أصابعون ندامة لأنو عم يروحوا هل الفرص الذهبية عليهم!! لا وعم يضربونا عين كمان.. الله وكيكم... شي بيضك، وهو مجرد صف كلام لا أكثر ولا أقل، بس كمستوى فهو أدنى مما يمكن إنو يتوقعوا العقل البشري...

الأيادي الخفية

قالوا: «كمية المواد تخفي المواطنين وحالياً يتم التوزيع عن شهرين أب وأيلول...» بس للأمانة، ما ذكرنا شو هية المواد مدري لي؟ يمكن ها يمكن لأنو المواد عم تقوت من باب وعم تهرب من منظر العالم يلي ناظرنا لتفترسا من باب ثاني... يمكن هالـ مالنا متأكدين!! فعلياً ما عم يتم التوزيع غير لمادة السكر فقط، ومن جديد السكر عمل دايت وبلش يكش بقلب الكياس المختومة تبع الكيلو... في واحد قال بعد ما استلم السكر بطولوع الروح: «صباح السكر يلي أول ما شافني داب نصو...» بس كيف داب ووين صار ما حدا بيعرف!!

طفش- طحش

طبعاً دك من كلمة في وما في والذي منو أيها المواطن يلي ما بتعرف شو عم يصير ع أرض الواقع... رح نجبلكون ياهنا من الآخر، صالات السورية للتجارة صفيانة بؤرة للنهب والاستغلال ولالذلال ولتقريف الواحد عيشنو وعيشة

أهلو بالجملة.. وأسعارها ما بتفرق عن سعر السوق كتير هالـ بس رغم هيك طلعوها من عيوننا...

ولك حتى صفيانة بؤرة لانتشار كورونا إن كانوا حاطين إنو في تباعد اجتماعي ومتر ب متر بين المواطن والمواطن الآخر أو لا!!! المواطنون كلون عم يركضوا ريكض أول ما عم يسمعو إنو نزلت المواد المدعومة... وحقون يدافشو ويطحشو بين البشر كرمال يحصلوا ع مستحقاقون... لك ومن حقون كمان إنو ينسوا موضوع الكورونا وأساليب الوقاية منو...

سرقة المواد المدعومة تبعون.. وبلي هية ع أساس إلنا ومن حقنا.. والغلا الفاحش.. والجوع الكافر يلي متغلغل بالبلد ومعشش فيها وع عيتك يا تاجر.. من زمان كتير أكبر من فيروس جديد نازل ع الساحة وما عم ينشاف بالعين المجردة...

الثقة معدومة

طبعاً المواطن فقد الثقة كلياً بهل المؤسسة هي مثل ما فقد الثقة بالحكومة تبعو... وما عاد يضمن إنو القائمين بالسورية للتجارة ما يشفطوا المواد المدعومة أو غير المدعومة بحكم العادة، لهيك الكل بس بدو يلحق حالوا عرفان ما عاد في شي رح يبقو ليومين مو شهرين! ومثل ما بيقول المثل «من جرب المجرب كان عقله مخرب»...

السورية للتجارة هي العنوان

وقد ما ضلو عم يحطوا ويكتبوا ع صفحاتهم بالـ «فيسبوك» ما في ضمانات- ضمانات ماافي... كتبوا إنو «تم تخفيض سعر كيلو غرام الفروج المذبوح والمنظف من 3500 لـ 3000 ليرة سورية للكغ الواحد» وكان «أن تعديل سعر الفروج يأتي في إطار عملية التدخل الإيجابي للمؤسسة»...

عيشوا وانبسوا واتبهنكو بأكل الفروج... عفواً وسوري ودستور من خاطركون، مين حسنان من الموظفين المشحطين ذوي الدخل المهدوم إنو يجيب كيلو فروج بهل السعر لك أمي.. هاد إذا نوجد فعلاً وما تهرب براني ع السوق مثل غيرو من السلع؟! ومين يلي قال إنو العالم بعدا متذكرة طعمة اللحمه البيضاء؟!!!

قلتولي تدخل في إطار عملية التدخل الإيجابي للمؤسسة! بعد الـ «هاهايات» يلي وصلت للركب ع هل الحكي يلي حقو فرنك... قال أحد المواطنين «بالله طلبوا من القوات العالمية تنزل الخبر بالنشرة الرئيسية عندين كمان منشان يشوفوا الإنجاز العظيم للسورية للتجارة، إنجاز بعظمة الوصول لكوكب المريخ، شيء لا يقدر بشئ، لكم جزيل الشكر، جهودكم لا مثيل لها، لكم عظيم الثواب عند الله، والأکید جنان الخلد بانتظاركم، لقد خفضمتم السعر 500 ليرة والـ، أكيد الله رح يمسح كل ذنوبكن فيا لأنكم دخلتم الفرحة لقلوب الشعب»... أي وهيك صار والله...

«الحرما» في السورية للتجارة

طبعاً بعد ما غلي وارتفع سعره لهداك المقوص يلي ما فينا نحن المواطنين المنكوبين إنو نجيب سيرتو بس هنن فيون، وفيون كمان يفرضوا ع المواطن إنو يدفع فيه لفحص الـ PCR وع الحدود كرمال يدخل أراضي الوطن، تخلى أغلب المواطنين عن دخانهم المستورد لأنو فعلياً مرتبط بهداك الأخضر وحولوا للدخان الوطني يلي مالو علاقة بسعر الصرف كما يفترض...

طبعاً بعد ما انفقد بالسوق والعالم صارت تقايل مقاتلة لتلاقيه، وكرمال ما يحس حالوا إنو مالو قيمة وإنو أقل شأن من الدخان المستورد، كسروا بخاطر شعب بأكلوا ليحبروا بخاطروا ورفعوا سعره بالمعية بالحر وبصالاتون، ولك السرقة والاستغلال

ع عيون الكل يا عيون... وكرمال تعرفوا إنو الشعب كلو صار يفهم تكتيكاتكن في واحد قال «أي شو هل التخاطر والتنسيق التكتيكي بينكون وبين التجار؟؟ كلما بتنفق مادة من السوق منلأقيها مدوبلة وعندكون!!»

انتهى التصويت

يلي زاد كمية المسخرة ع كل المبادرات يلي عم تعملها السورية للتجارة ويلي هية فعلياً «ضحك ع اللحى» لدى المواطنين... هية الإعلان يلي نزلتوا عن التصويت لأفضل مجمع بكل محافظة...

لك يا حبيباتي يا أرواحي.. إنتوا بحاجة التصويت لنعرف أي مجمع فيو نهب واستغلال وسرقة أكثر من الثاني؟؟ والله منعرف نفسكون دنية وبعينكون حتى هوا يلي عم يشموا المواطن... يعني ما في داعي لهل الحركات يلي لك حركات... عنجد «شر البلية ما يضحك»... صبر أيوب...

الحكي بموضوع السورية للتجارة كتير وما بيخلص من إبداعاتون وتصريحاتون ووعودون الخلبية والفافوشية يلي عم تقتبس طابع التصريحات الحكومية بحذافيرا وهدفاً، وبلي صار معروف عند الكل شو هو أصلاً...

بتنشرنا بوستات كذابية ذات الصورة الرائعة المأخوذة من كوكب زمردة الخيالي حقون... وحقون كمان تورجوا العالم إنكون ع أساس عم نعملوا واجبكون...

بس أبدأ مو حقون تستغبوا وتستخفوا وتتلوا العالم!

ع فكرة، في مواطن بيضل يلقون «عاليب... عاليب»

وعند عيب عليكم، لأخذ العلم إنو البركان الهامد ينفجر مع الوقت.. وبيحرق الأخضر واليابس...

والمعنى بقلب الشاعر... فهمتوا علي كيف؟

سكون الحروب الاقتصادية الأمريكية ضد الصين سمة من سمات المرحلة القادمة من العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية... وليست حدثاً مؤقتاً أو إجراءً إدارياً تختاره هذه الإدارة الأمريكية أو تلك! لأن الحرب الاقتصادية والتكنولوجية بالدرجة الأولى تعتمد على استهلاك باقي عوامل القوة الأمريكية، التي تستهدف إيقاف التقدم الصيني.

الحرب التكنولوجية...3

الولايات المتحدة «تشتري الوقت» من التطور التكنولوجي الصيني



مشاركة الاستثمارات الصيني لشركات تكنولوجية أمريكية أو حتى غربية تلقى الدعم أو المشاركة من شركات أمريكية.

في 2016 استطاعت الولايات المتحدة منع صناديق الاستثمار الصينية من حيازة شركة ألمانية منتجة لأشباه الموصلات، باعتبارها تلقى الدعم من الولايات المتحدة، وفي 2017 تمت مراجعة 50 صفقة استثمار صينية في مجال التكنولوجيا والسماح لنصفها بالعمل، وارتفع معدل الرفض في بعض القطاعات إلى أعلى من النصف! أما في عام 2018 أقر هذا التوجه بتشريع «FIRMA» لتحديث ومراجعة مخاطر الاستثمار الأجنبي والسعي وسع صلاحيات إدارة الاستثمار الأمريكية على قطاع الأعمال في 27 صناعة تضمنت البطاريات، التخزين الحاسوبي، النانوتكنولوجيا، البايوتكنولوجيا، أشباه الموصلات، ومعدات الاتصال اللاسلكية.

توسعت الاستثمارات التكنولوجية الصينية في الخارج إلى حد بعيد منذ ما بعد أزمة عام 2008 مساهمة بالفعل في نقل التكنولوجيا للصين، ووصلت هذه الاستثمارات إلى الذروة عام 2016، ثم تراجعت بحدة خلال الأعوام القليلة الماضية نتيجة أمرين: سعي الصين إلى استثمار أموالها في قطاعها التكنولوجي الداخلي، وتقييد الغرب لاستثمار الأموال الصينية في التكنولوجيا الغربية.

إن الاستثمار التكنولوجي الأجنبي المباشر الصيني ارتفع من 1 مليار دولار في 2008 إلى 40 مليار في 2016، ليتقلص بعدها إلى بنسبة 66% إلى حدود 13 مليار دولار في عام 2018... وذلك في ست دول متقدمة تعتبر الوجهة لأكثر من ثلاثة أرباع الاستثمارات الصينية التكنولوجية. أما منع التصدير فيشمل تقييد بيع معدات التكنولوجيا الأمريكية للصين، ما يجعل من الصعب على الشركات الصينية في سلاسل التوريد أن ترتبط

أصبح «التوتر التكنولوجي» واحداً من المعارك الساخنة المنقولة علناً ووصلت إلى حد استهداف شركات بعينها، مثل هواوي التي تم اعتقال مديرتها التنفيذية، وإلى الحديث عن منع تطبيق تيك توك أو فرض بيعه لشركة مايكروسوفت الأمريكية! ولكن هذا ليس إلا «غيضاً من فيض» ضمن الإجراءات الأمريكية المتصاعدة منذ 2015... عندما أعلنت الصين عن خطتها الصناعية والتكنولوجية «صنع في الصين 2025» التي تستهدف تطوير قطاعات التكنولوجيا العالية الصينية وتقليل الاعتماد على الخارج.

■ عشران محمود

بدأت الإدارة الأمريكية في 2019 التركيز علناً على القطاع التكنولوجي الصيني وشركات ومجالات بعينها... ولكنها في 2017-2018 استكملت بناء بنية تشريعية لمراقبة قطاع التكنولوجيا الأمريكية وإدارة تعاملاته الدولية، وقد كانت بعض هذه التشريعات صياغة مشتركة لسيناتورات جمهوريين وديمقراطيين، ولم يحصل عليها خلاف كما يجري في أغلب ملفات السياسات الأمريكية حالياً حيث يتفق أطراف الحكم العميق الأمريكي «رغم كل خلافاتهم» على محاولة منع التقدم التكنولوجي الصيني.

ثلاثة محاور

للحرب التكنولوجية على الصين تريد الولايات المتحدة أن تمنع الصين من سد الفجوات التكنولوجية المتبقية بين الصين والغرب ومنع «اللاحق والسبق» الصيني، وهو ما يظهر في ثلاثة اتجاهات: تقييد الاستثمار الصيني في التكنولوجيا، وتقييد تصدير التكنولوجيا إلى الصين، وفرض التعريفات الجمركية. وفق ما يلخصه تقرير صادر عن S&P Global Ratings.

التقييد الاستثماري، يعني وجوب حصول الشركات على موافقة من الحكومة الأمريكية للتعاون مع رأس المال الصيني في الصناعات التكنولوجية لتقليص حيازة أو

ضمن عينة
من 869 شركة
صينية فأن
الموردين
المحليين
يشكلون نسبة
42% والباقي
اجنبي 30% منه
تقريباً غربي

على تيك توك الذي يستهدف ليس فقط التطبيق الصيني الأسرع انتشاراً في العالم، بل شركة Tencent التي تمتلك أيضاً «وي تشات» الصيني، والتي تعتبر ثاني أكبر شركة في آسيا من حيث القيمة السوقية، وإحدى أهم مالكي قواعد البيانات الكبرى ومطوري التداول الإلكتروني.

بالشركات الأمريكية وتورد لها. وهو أيضاً ما تمّ التشدّد به في عام 2018 عبر إجراء «ECRA» للتحكم بالتصدير التكنولوجي، وفي 2018 تم تطبيق تقييد التصدير إلى شركتي ZTE و Fujian الصينيةتين، وهما من أهم الشركات التي تعتمد على تكنولوجيا أشباه الموصلات الأجنبية.

الترابط التكنولوجي الصيني مع الخارج سلاسل التوريد

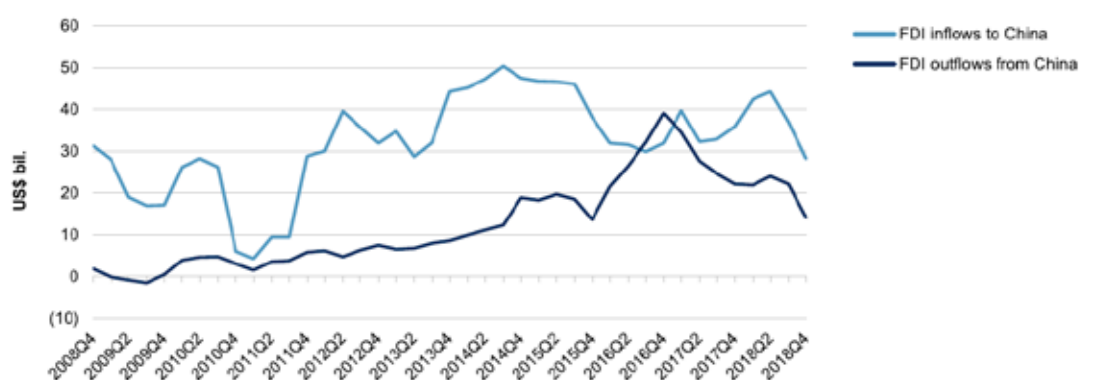
تعتمد المحاولات الأمريكية على نقطتين أساسيتين: ارتباط التكنولوجيا الصينية بالموردين الخارجيين، وكونها جزءاً من سلاسل إنتاج عالمية، إضافة إلى حاجة الإنتاج الصيني إلى المستوردات التكنولوجية من الخارج نتيجة ثغرات في عملية اللاحق، ربما يكون أبرزها قطاع أشباه الموصلات. من الصعب إجراء قياس دقيق لحجم التداخل بين المنتجين العالميين والمحليين في دولة معينة وتحديداً في الصين، نتيجة التشابك الكبير في سلاسل التوريد. ولكن وفق تقدير في 2019 فإنه من ضمن عينة من 869 شركة صينية تعمل في مجال التكنولوجيا وتستهلك منتجات تكنولوجية وسيطة، فإن نسبة 57% من الموردين الأساسيين خارجيين، وموزعين عبر العالم، بينما النسبة المتبقية موردين محليين.

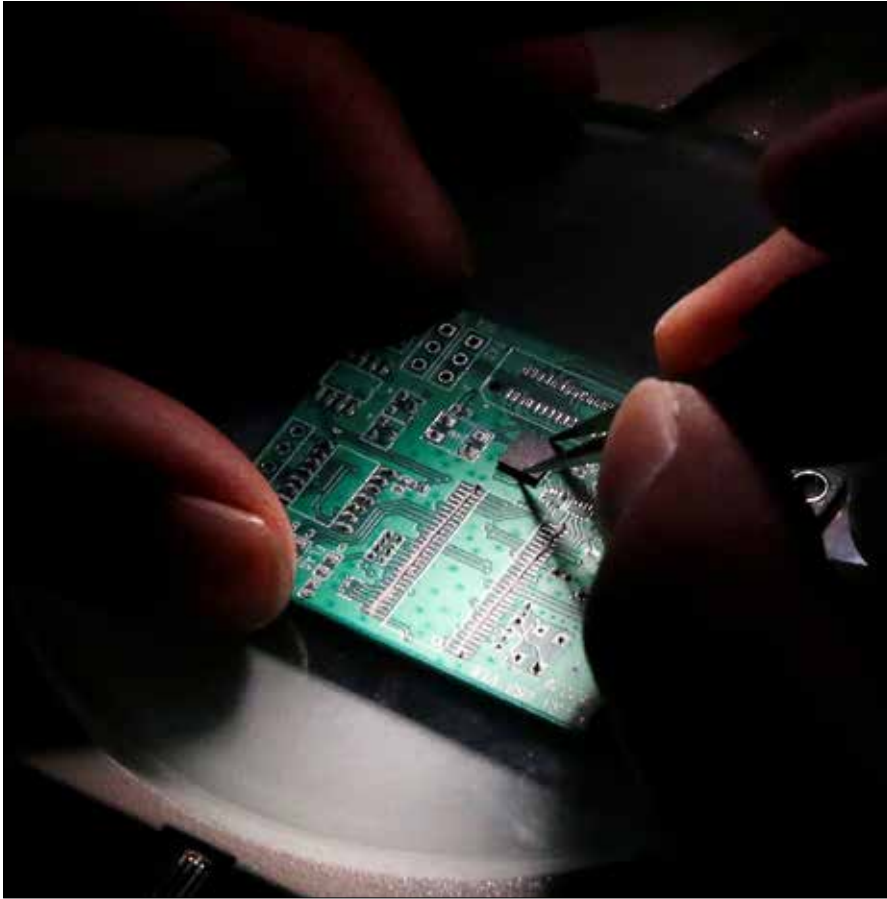
التعرفة الجمركية واستهداف شركات بعينها

وأخيراً، يعتبر فرض التعرفة الجمركية الإجراء الثالث في الحرب التجارية، والذي يستهدف البضائع الوسيطة التكنولوجية الصينية على وجه التحديد. حيث يعتبر فرض تعرفه أعلى على البضائع التكنولوجية الصينية وسيلة لسحب الاستثمارات التكنولوجية الأمريكية من الصين وتوجيهها إلى مراكز أخرى، لأنها أصبحت أعلى تكلفة.

أما مؤخراً، فتسعى الولايات المتحدة لعرقلة استفادة الصين من سبقها التكنولوجي المنجز، ومنعها من تحقيق مكاسب دولية والتوسع في الخارج، وهو ما يظهر في الإجراءات المتخذة ضد شركات رائدة في مجالات تكنولوجيا أساسية، كما يحدث مع هواوي الرائدة في مجال الـ 5G والتي تعتبر جزءاً من تطوير صناعة أشباه الموصلات في الصين، وحالياً التضييق

Foreign Direct Investment In And Out Of China





التكنولوجي ضمن الأقاليم الصينية التي لا زالت تعاني من تفاوت كبير. أي أن الصين حتى في حال نجاح العزل التكنولوجي الذي تحاول الولايات المتحدة فرضه، لا تزال قادرة على تحقيق معدلات نمو هامة من تطبيقات التكنولوجيا داخل البلاد ذات الـ 1.4 مليار نسمة!

ولكن الصين لن تكتفي بذلك، بل تسعى لنشر التكنولوجيا كجزء من مشروع الصين الاستثماري التعاوني «الحزام والطريق»، الذي يأخذ حتى اليوم طابع الاستثمار في البنى التحتية، ولكن أفاقه أبعد من ذلك ويظهر منها اليوم الحديث عن مد شبكات 5g.

التكنولوجيا الصينية وقدرات الاستهلاك المحلية هي طوق نجاة للصين من الأزمة التي تعصف بالاقتصاد العالمي، وتجعلها الطرف الأعلى مرونة في مواجهة الصدمات... وهو ما ظهر حالياً خلال الأشهر الستة الأولى العاصفة من 2020 حيث ظهرت معالم التعافي سريعاً على قطاع الصناعة الصيني، الأمر الذي يشكل خطراً على الغرب الذي تضربه الأزمة بعمق، وقد يؤدي إلى تغير سريع في التوازنات تسعى الولايات المتحدة بالعنف والتوتر إلى مواجهته.

الحرب التكنولوجية والتجارية ستستمر من الولايات المتحدة تجاه الصين، ولكنها ستكون مؤقتة موضوعياً لأنها ستفقد فعاليتها عندما تسد الصين الثغرات التكنولوجية المتبقية، وتفتح حق تعاون تكنولوجي مع أطراف إقليمية ودولية أخرى تحتاج إلى المنجزات الصينية. ولكن الأهم أن دخول الصين إلى عالم الإنتاج التكنولوجي بهذا الاتساع سيغير ملكية التكنولوجيا عبر العالم، ويزيد من تميمها وإتاحتها ويجعلها أقل كلفة على شعوب العالم الأخرى، ليدق بذلك إسفيناً جديداً في هيمنة الغرب الذي لن يستطيع الرد إلا عبر الجنون والعنف الأمريكي ذاك الذي لم يعد من السهل توسيعه لحد مواجهة بين القوى الكبرى في عالم من توازن الردع.

الم المتحدة تحديداً. كما أنها تنصهر في علم المعلومات الكمومية الذي يبشر بعصر جديد في عالم المعلوماتية وتخزين ونقل البيانات... إضافة إلى الريادة التي تحققت في تكنولوجيا الجيل الخامس. اليوم، تستثمر الصين علمياً ومالياً في أشباه الموصلات، ويعتبر استهلاكها أحد جوانب الاستهلاك الوحيدة التي لم تتراجع خلال الربع الأول من عام 2020 حتى ضمن أزمة كورونا، التي كانت الصين أول المتضررين منها... وليس من المستبعد تحقيق هدف الـ 70% بعد خمسة أعوام، وربما تجاوزه مع معدل الإنجاز السابق...

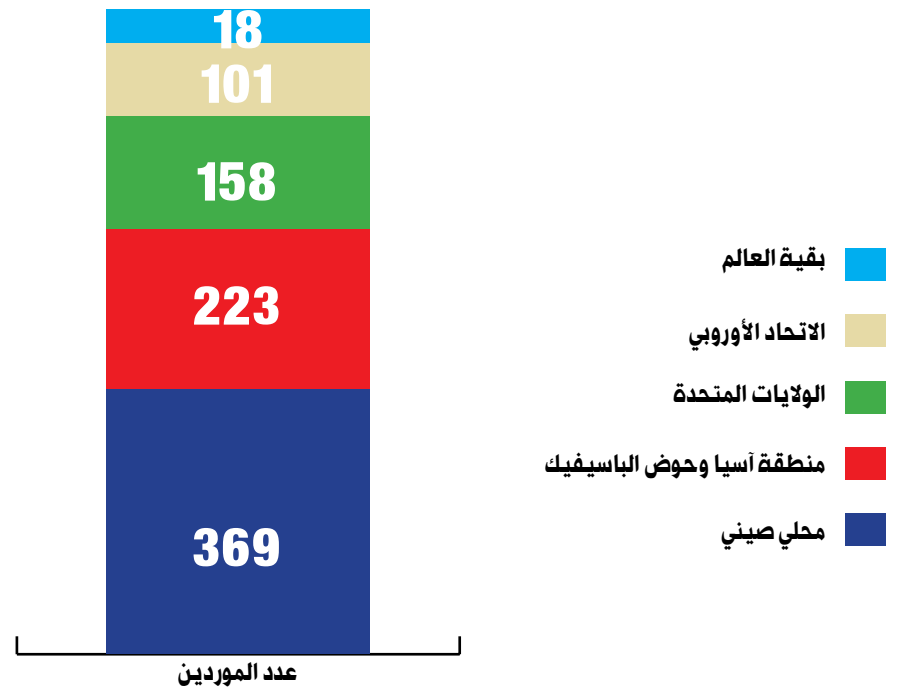
التخوف ليس من الأرقام فقط بل من النموذج!

الولايات المتحدة لا تتخوف فقط من السبق التكنولوجي الصيني المتسارع الذي يقطع أشواطاً سريعة في آجال زمنية قصيرة، بل من النموذج كاملاً. وهو ما يظهر في تركيز الهجوم على الحزب الشيوعي الصيني، وفي هذا أيضاً يحق للولايات المتحدة أن تتخوف... فالصين تضع خططها وإنجازاتها التكنولوجية في سياق نموذجها البديل المسمى: «الاقتصاد السياسي الصيني الراهن.. أو الاشتراكية في مراحلها المبكرة».

إن المبادئ التي وضعتها الخطة الخمسية الصينية لعام 2015 يأتي في مقدمتها: أن التكنولوجيا يجب أن تقود استمرارية النمو، باعتبار أن تطوير القوى المنتجة هو أساس الرفاه والتقدم الاجتماعي، وأن كامل العملية يجب أن تتخلص من العفوية وتنتقل للتحكم والإدارة. والأهم، أن المبدأ الثاني هو توجيه الإنتاج لتطوير مستوى المعيشة والاستهلاك المحلي.

يعتبر البعض أنه لا يزال لدى الصين متسع كبير للنمو الاقتصادي على العكس من دول الغرب، فالتقدم التكنولوجي حتى في حال حصر الصين في إطارها المحلي، يستطيع أن يتغذى بالطلب الناجم عن زيادة إنتاجية الفرد وهي أقل من مثيلتها في الغرب إلى حد بعيد، كما أنه سيتغذى بتوزيع التطور

توزع جنسيات الموردين لشركات تكنولوجية صينية



جزءاً منها... إنها تستهدف تعطيل وتأخير القفزات التكنولوجية الصينية وتحجيمها، ولكن هذا قد لا يكون سهلاً فالخمس سنوات تفعل الكثير في الصين!

التسارع الصيني في الإنجاز

يحقّ للولايات المتحدة التخوف من سرعة الإنجاز الصيني، فالصين حققت أرقاماً مذهلة في عملية تطورها التكنولوجي في زمن قياسي. إن أزمة عام 2008 دفعت الصين إلى عملية إعادة توزيع الموارد، وجزء هام منها بدأ يتمركز استثمارياً في قطاع التكنولوجيا العالية. حيث انتقلت الصين سريعاً من محطة في عمليات إنتاج التكنولوجيا عالمياً، إلى منتج تكنولوجي للسوق المحلية والعالمية.

منذ عام 2014 تقلص إلى حد بعيد اعتماد الصين على مدخلات من الخارج بالقياس إلى مخرجات إنتاجها التكنولوجية، وأصبح الاعتماد على المدخلات التكنولوجية الصلبة «hardware» المستوردة الخارج لا يتعدى 10% من قيم هذه المنتجات. أما في مجمل ناتج قطاعات الكمبيوتر والخدمات المعلوماتية، وقطاع والآلات والمعدات لا تتعدى حصة مدخلات الخارج 5% من قيمة مجمل الإنتاج الصيني.

أتى هذا نتيجة توسع كبير في نمو قطاع التكنولوجيا العالية في الصين، حيث كان ينمو بمعدل أعلى من معدل النمو السنوي الإجمالي منذ عام 2008، وقد ارتفع الفارق بين المعدلين إلى أكثر من 5% في عام 2016... عندما بدأت القفزات التكنولوجية الصينية تظهر بعد أن أقرت الصين خطة «صنع في الصين 2025» وأخذ قطاع خدمات التكنولوجيا والمعلومات ينمو بنسبة 20% وسطياً بين 2015-2017! وتوسع الاستثمار الصيني في رأس المال الثابت قطاع التصنيع التكنولوجي بنسبة 15% سنوياً...

لقد نجم عن هذا زيادة سريعة للصين في أعلى المجالات التكنولوجية، مثل: إنتاج الكمبيوترات فائقة الأداء حيث انتقلت الصين من حصة 5.6% من السوق العالمية في 2015 إلى 46% تقريباً في 2018 في ثلاث سنوات! وقد أخذت هذه الحصة من الولايات

أشباه الموصلات ثغرة ستطلب وقتاً!

الثغرة الأبرز في قطاع التكنولوجيا الصيني، هي الحاجة إلى استيراد كميات كبرى من أشباه الموصلات والدوائر المغلقة، حيث تشكل هذه البضاعة التكنولوجية نسبة 12% من مجمل الاستيراد البضاعي والخدمي الصيني، وهي نسبة ثابتة منذ عام 2006 تقريباً. تعتبر أشباه الموصلات أكبر مكون بضاعي تستورده الصين، وقد شكل في 2018 ضعف قيمة صادرات النفط الخام الصينية! Semiconductor engineering»

ورغم أن الصين تستثمر في هذا القطاع أملاً هائلة إلا أن الإنتاج المحلي يشكل نسبة 15% من الاستهلاك الصيني، وتضع الصين في خطتها لعام 2025 أن تغطي استهلاكها من أشباه الموصلات بنسبة 70% خلال السنوات الخمس القادمة، وتختلف التقديرات فيما إذا كان هذا الهدف سيحقق أم لا.

ولكن بكافة الأحوال، فإن هذه الثغرة تعطي للأمريكيين القدرة على الضغط في هذا المجال باعتبار أن شركاتهم رائدة في هذا المجال، وهي من أكبر المساهمين حتى في الإنتاج الصيني الداخلي.

البعض يشير إلى أن سرعة الاستثمار في هذا القطاع مبشرة في الصين مع كم الأبحاث الصادرة، ولكن العملية معقدة وتحتاج إلى مراحل عديدة ما يجعل لأشباه الموصلات أهمية استراتيجية في هذه المعركة.

مؤخراً، في الشهر الخامس من العام الحالي، أقرت الولايات المتحدة إجراءات عقابية تمنع تزويد هواوي بهذا المكون من المعامل الخارجية عبر العالم وليس الأمريكية فقط، حيث تفرض عقوبات في حال كانت المنشأة تستخدم معدات أو برمجيات أمريكية لصناعة الرقائق الإلكترونية، أو إذا كانت الرقائق المنتجة من تصميم هواوي عبر شركتها hisilicon، أو إذا ما كان صناع الرقائق الخارجيين يعلمون أن هذه المنتجات ستوجه إلى هواوي الصينية! ورغم أن هذه الإجراءات لم تطبق بعد إلا أنها تضيي حالة عدم يقين على توقيع العقود طويلة الأمد، وتجري تغييرات في سلاسل التوريد التي تعتبر هواوي

تريد الولايات المتحدة أن تمنع الصين من سد الفجوات التكنولوجية بين الصين والغرب ومنع «اللاحاق والسبق» الصيني

سياسات باردة تخفي عنف «البقاء للأقوى»



استطاعت الحكومة أن تجمع ما يقارب 465 مليار ليرة من إصدار سندات الخزينة وشهادات الإيداع خلال الأشهر الثمانية من العام الحالي... وهي بمثابة دين عام داخلي أقرضته المصارف العاملة العامة والخاصة وزبائنها للدولة، مقابل معدلات فائدة واستحقاقات بأجال زمنية بين 6 أشهر وستين...

هذا هو الحد المتاح للسياسات النقدية وللحكومة السورية لتقوم بعملية تعبئة الموارد من السوق وتوظيفها في الإنفاق العام! إذ تستدين الحكومة من المصارف العاملة بالدرجة الأولى، وهذا أقصى المستطاع في ظرف طوارئ ويحتاج إغاثة مع تراكم أزمات صحية وغذائية واقتصادية لبلد مضى عليه 10 سنوات أزمة...

465 مليار ليرة تشكل نسبة 11.6% من الموازنة الحكومية المعلنة في عام 2020 والبالغة 4000 مليار ليرة، تم جمعها من السوق لتمويل الإنفاق العام. عبر إصدار لسندات الخزينة تستحق بعد سنتين، والباقي من شهادات الإيداع تستحق بعد 6 أشهر. تعتبر هذه العملية تمويلًا للمال العام من السيولة المتكدسة في السوق، وهي جزء منها سحب لهذه السيولة من التداول، وهو إجراء أفضل من لجوء الحكومة للاستدانة من المصرف المركزي، عبر إصدار النقد لأنه لا يحوي أثراً تضخمياً. تقول الجهات الحكومية، إن مصارف عديدة قامت بالمساهمة والتمويل، وبالأغلب، فإن المصارف العامة هي من دبت الحكومة من الأموال العامة المودعة فيها. فالمصارف الخاصة وقوى السوق الأخرى لن تقدم على تجريد مبالغ بالليرة بمعدلات فائدة 5-7% ولأجل بين سنتين و 6 أشهر، لأن الليرة قد تفقد قيمتها خلال هذه الفترة بما يزيد عن معدل الفائدة! الإجراءات والتصرّيات من الجهات المعنية بإدارة الوضع الاقتصادي

الإجراءات والتصرّيات من الجهات المعنية بإدارة الوضع الاقتصادي في سورية تعيش في عالم مختلف إنها تقوم «بإجراءات باردة» أو ما يمكن تسميتها إجراءات الحد الأدنى

من قرارات الحجز الاحتياطي على أموال وأموال النخب السورية التي لم يكن ممكناً للقانون أن يطولها بسهولة! ولكن النتيجة كانت لا شيء بطبيعة الحال، إن الحملة لم ينتج عنها إلا حملة تهريب أموال واسعة للخارج... ولم تؤدي حتى إلى توفر قدرة إنفاق عامة لتوزع كمادات واقية على الكادر الطبي في معركته مع الوباء، ومع التخلف والإهمال وسرقة الإنفاق الصحي والمال العام...

«البقاء للأقوى» هي مقولة إدارة أزمة الطوارئ التي تعيشها البلاد، إنها سياسة اللا إدارة التي لا تستطيع أن تلمس بأي ركن من أركان القوة الكامنة في رجال المال والنقود، وتترك الضعفاء لمصيرهم.

زيادة إنتاج الغذاء في بلد نصف سكانه لا يحصلون على الغذاء الكافي، وهم دون حد الجوع، وزيادة قدرات دعم القطاعات الإنتاجية المتهاوية، والتي قد تدفع مئات الآلاف للبطالة...

إن الفارق الهائل بين ما تحتاجه البلاد من خطة طوارئ، وبين أداء الحكومة أو بشكل أدق صلاحياتها والخطط الموضوعة لها... هذا الفارق يعبر عن الكثير، إنه بالعمق يعكس مقولة «البقاء للأقوى» فالقادرين على التعبئة ووضع خطة طوارئ غير معنيين بالعصف الذي ينهك ملايين الضعفاء! إنهم معنيون بإدارة أزمات النخب، وتوزيع الموارد فيما بينهم... وهو ما يعكسه ملف محاربة الفساد الاستعراضي، الذي صدرت عنه الكثير

في سورية تعيش في عالم مختلف، إنها تقوم «بإجراءات باردة» أو ما يمكن تسميتها إجراءات الحد الأدنى، وكأننا نعيش في ظروف طبيعية. فتطرح سندات اختيارية تساهم فيها المصارف العامة... كسياسة لتجميع المال وتخصيصه للإنفاق العام. بينما تراكم الأزمات يتطلب اتباع كل الطرق السياسية والاقتصادية لتعبئة الموارد والإسعاف.

المشكلة ليست في إصدار سندات الخزينة وشهادات الإيداع، بل المشكلة في غياب أي إجراء جذبي كما هو مطلوب، حيث تحتاج المالية العامة إلى كل إنفاق عام مجاني لزيادة قدراتها الصحية وإنفاقها وتأمين مستلزمات مواجهة وباء! وزيادة قدراتها على

ناتج الصناعة العامة 225 ملياراً.. قليل ولكن..



إن الصناعة العامة السورية تساهم بنسبة قليلة من الناتج، ولكنها تساهم بنسبة عالية من قيم الإنتاج... أي أنها تنتج بضائع كثيرة، ولكن الفائض المتحقق منها قليل نتيجة ارتفاع التكاليف بشكل كبير. فالصناعة العامة يتم تحميلها مجمل تكاليف الفساد من الأطراف التي تستورد لصالحها، أو تتعاقد معها، كما يتم تحميلها تكاليف الدعم الاقتصادي الذي يفترض أن تتحمله المالية العامة. لأن تسجيله على الصناعات العامة يدفع إلى تصنيفها بالخسارة، بينما يصطف الكثيرون بانتظار خسارة المعامل لتصفيته. ولكن لحسن الحظ لا يوجد اليوم مستثمرون ليقوموا بشراء هذه المعامل التي يتم عرضها للبيع، وإلا لكان وجدنا المعامل الراجعة والخاسرة في خاوة الاستثمار.

إن مخصصات أعلى وموارد استثمارية لهذه المعامل تستطيع أن تضاعف ناتج الصناعة العامة حالياً، وفي اللحظات الحالية التي يتباطأ فيه إنتاج القطاع الخاص الصناعي تحت الضغوط الاقتصادية الكبرى، تزداد الحاجة إلى من يستمر في العمل أي كانت الظروف.

صرّح وزير الصناعة، بأن وزارة الصناعة بشركاتها الإنتاجية قد ساهمت في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأشهر الثمانية من العام الحالي بما يقارب 225 مليار ليرة، وهو مبلغ أصبح يعادل 135 مليون دولار تقريباً وفق أعلى سعر صرف رسمي، وهو مبلغ لا يعادل نسبة 0.7% من القيمة الفعلية للناتج المحلي الإجمالي لعام 2018. ولكن على الرغم من قلة هذه المبالغ بالقيم الفعلية، فإن الصناعة العامة لا تزال بإمكاناتها القليلة كمسعف أساس، رغم كل ما ينقلها من فساد المتنفذين بمستوياتهم المتعددة.

مسحات «بي سي آر» والحلول نصف الذكية



التخبط والارتجال كانا عنوان المرحلة الماضية على مستوى التعامل مع تداعيات جائحة كورونا من قبل وزارة الصحة والحكومة على السواء، وليس أدل على ذلك من القرارات المتتابعة بشأن إجراء اختبار الكشف عن فيروس كورونا «بي سي آر» بداعي السفر.

■ عادل إبراهيم

تمثل بإعلانها أنه يمكن للراغبين إجراء اختبار «بي سي آر» الخاص بالكشف عن فيروس كورونا في المخابر الخاصة في دمشق وهي «القطرني» والخطيب وهدي سبيح ومازن كنج وناجي سابا»، لكن ذلك الإعلان كان على ما يبدو دون التنسيق مع هذه المخابر. فقد ورد عبر أحد المواقع الإعلامية عن رئيس هيئة مخابر التحاليل الطبية في سورية بتاريخ 2020/8/15: «إن المخابر الخاصة التي حددتها وزارة الصحة لإجراء تحليل «PCR» الخاص بتشخيص فيروس كورونا للراغبين بالسفر، لن تكون قادرة على ذلك قبل أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع».

وكان قد سبق ذلك اعتذار من قبل مخبر القطرني للتحاليل الطبية «وذلك لعدم توفر المواد المخبرية اللازمة لإجراء التحليل» بحسب بعض وسائل الإعلام.

هل يحل نصف الذكاء المشكلة

بعد شد وجذب، ومع استمرار المشكلة، كانت الخطوة الوزارية الأخيرة من أجل حل مشكلة الازدحام وتدابيرها عبر استخدام «الذكاء» المرتبط ببعض الأرقام الهاتفية المخصصة لهذه الغاية.

فقد ورد على صفحة الحكومة بتاريخ 2020/8/15: «نود إبلاغ المواطنين الراغبين بإجراء اختبار الكشف عن فيروس كورونا «بي سي آر» بداعي السفر: أن وزارة الصحة خصصت رقماً رباعياً لحجز موعد إجراء مسحة ضمن النقاط الطبية التي اعتمدتها في دمشق اعتباراً من يوم غد الأحد الموافق 16 آب 2020 لتخفيف حالة الازدحام التي شهدتها النقاط في الأيام الماضية. وخصصت الوزارة رقماً رباعياً 9195 لأخذ موعد لإجراء المسحة، حيث يمكن للراغبين الاتصال بين

فبعد أن تم تحديد بعض المراكز الطبية في دمشق لإجراء مسحات الكشف عن فيروس كورونا بالنسبة للراغبين في السفر وبكلفة 100 دولار، أو ما يعادلها بالليرة السورية للسوريين، أعلنت الوزارة أن إجراء هذه المسحات أصبح ضمن مدينتي الجلاء وتشيرين الرياضيتين، بدلاً من المراكز المعتمدة سابقاً، ثم أدخلت أخيراً المخابر الخاصة على هذا الخط».

مشكلة مدورة وحلول ارتجالية

تغيير مراكز إجراء المسحات من قبل الوزارة وتحويلها للمدن الرياضية كان بغاية تخفيف الضغط على هذه المراكز، ولعودتها لممارسة مهامها بتقديم خدماتها الطبية المعتادة للمراجعين، طبعاً بعد حصاد الكثير من المشاكل الناجمة عن الازدحام أمام هذه المراكز خلال الفترة الماضية، وما شاب العملية من أوجه محسوبة وفساد في بعض الأحيان، ناهيك عن هدر الوقت الثمين بالنسبة للراغبين في السفر، بين المصارف وبين المراكز وطوابيرها، وخسارة بعضهم لحجوزاتهم المسبقة بسبب التأخر باستلام نتائج المسحات.

لكن التحويل للمدن الرياضية لم يحل المشكلة، فالازدحام استمر، وكذلك المشاكل الناجمة عنه، بالإضافة طبعاً لعوامل المحسوبية والفساد والوساطات، وقد جرى تداول العديد من الصور التي توثق ذلك، بالإضافة لبعض مقاطع الفيديو أيضاً.

حل غير منسق مع أصحاب الشأن
الإجراء التالي لحل المشكلة من قبل الوزارة

قيمتها بالدولار في المصرف». الحل أعلاه، اعتمد على نصف ذكاء متمثل برسالة نصية فقط، بعد جمع بيانات عبر الاتصال الهاتفي المباشر بغاية استكمال البيانات الشخصية لكل مسافر، وفي الذهن طبعاً أوجه المعاناة مع الاتصال الهاتفي بالجهات الحكومية. ومع تحديد سقف للمسحات اليومية بـ 300 مسحة، نتساءل: هل الرقم الرباعي المخصص لهذه الغاية من قبل الوزارة كاف لاستكمال أخذ بيانات 300 مسافر، وخلال الساعات المحددة بأربع ساعات فقط من التاسعة صباحاً حتى الواحدة ظهراً؟ لن نستبق الأمور، وننتظر ما سيتمخض عنه الارتجال لاحقاً!

الساعة التاسعة صباحاً والواحدة ظهراً خلال أيام الدوام الرسمي، وإعطاء بيانات الاسم ورقم الهاتف وموعد السفر، وبناء عليها ترسل في اليوم ذاته رسالة نصية للمتصل يحدد فيها موعد إجراء المسحة، بما يراعي موعد السفر والعدد المحدد للمسحات يومياً وهو 300 مسحة، ومكانها سواء في مدينة الجلاء الرياضية أو تشيرين الرياضية أو صالة الفحاء الرياضية. ويطلب من المواطنين عند ذهابهم لإجراء المسحة في الموعد المحدد بالرسالة إحضار جواز السفر وتذكرة الطيران وإبراز الرسالة التي وصلتهم، وسيتم دفع قيمة المسحة في المركز دون الحاجة للذهاب إلى أحد فروع المصرف التجاري باستثناء الدبلوماسيين الذين سيدفعون

جيوب منتهكة وفقاً للقوانين المرعية



بوابات جديدة تتعلق بالنقل والمواصلات تنتهك من خلالها جيوب الفقيرين، فقد صدرت التعرّف الجديدة لوسائط النقل الداخلي «باصات- سرافيس» من قبل محافظة دمشق، وصدرت الزيادة على أقساط التأمين الإلزامي للمركبات من قبل السورية للتأمين.

القوانين المرعية

ربما لم تعد هناك مفاجآت بالنسبة للمفقرين بكل ما يصدر من قرارات رسمية تستهدف جيوبهم ومعيشتهم، فكل قرار من هذه القرارات يسبقه عادة تمهيد تسويقي، نفيًا أو إنكاراً في البداية، ثم الوضع في الدراسة والتدقيق، وأخيراً، يصدر مسبوقاً ومشفوعاً بالكثير من التبريرات والمسوغات. وطبعاً، لا يعني مصدرو القرار كل ما سبق أن صرحوا به من نفي أو إنكار، كما لا يعني هؤلاء حكماً ما تعنيه ترجمة هذه القرارات على جيوب المفقرين.

قوانين اللعبة أعلاه وطريقة سيرها أصبحت مكشوفة ولا أسرار فيها، وقرارات المحافظة والسورية للتأمين لم تخرج عن هذه القانونية. ففي بداية شهر حزيران، تم نفي عزم محافظة دمشق رفع تعرفة الباصات والسرافيس العاملة على خطوط النقل داخل المدينة، وفي نهاية حزيران قيل إن محافظة دمشق

تدرس زيادة هذه التعرفة، وفي نهاية شهر تموز صدر قرار المحافظة بزيادة التعرفة رسمياً، لكنه كان مع وقف التنفيذ على ما يبدو بدليل عدم تسريب القرار.. ثم جرى تسريب صورة عن قرار المحافظة، مع التأكيد على وضعها بالتنفيذ في اليوم التالي، وهو ما جرى عملياً. وكذلك كان الحال مع قرار السورية للتأمين، حيث جرى الحديث بداية عن رفع التعويضات دون الحديث عن تفاصيل رفع بدل التأمين، ثم جرت التوضيحات بشأن هذه التفاصيل بعد وضعها في التنفيذ. ومؤخراً، «كشف عضو المكتب التنفيذي المختص في ريف دمشق عن تعديل التعرفة على خطوط المحافظة بداية الأسبوع القادم، وأن اللجنة المختصة بهذا الأمر قد اجتمعت بالفعل، وأن ما أحرّ إصدار التعرفة الجديدة هو النقاش حول جزئيات التعرفة «الفرطة» التي لم يعد مقبولاً أن تظهر في التعرفة الجديدة»، وذلك بحسب بعض

وسائل الإعلام. والنتيجة، أن الانتهاك طال الجيوب المستنزفة للمفقرين دون سواهم.

التمهيد لرفع سعر الوقود

إذا كانت التعرفة الجديدة واضحة بنسبتها التي بدأ اقتطاعها من الجيوب بمقدار الضعف مباشرة، فإن رفع بدل التأمين لم تظهر نتائجه بعد على مستوى الاقتطاعات اللاحقة من هذه الجيوب بعد احتسابها من قبل أصحاب وسائط النقل المختلفة وخاصة التاكسي. لكن ما يفق العين هو ما تضمنه قرار رفع التعرفة الصادر عن محافظة دمشق، والذي ورد فيه، أن هذه التعرفة تبقى سارية المفعول حتى في حال ارتفاع قيمة الوقود لغاية 10%، وهو ما يخشى من كونه تمهيداً لزيادة أسعار المحروقات لاحقاً وفقاً للقانونية المرعية في اتخاذ القرارات التي تم شرحها أعلاه!

■ نوار الدمشقي

ومع مطلع الأسبوع الحالي سيجري رفع تعرفة وسائط النقل في محافظة ريف دمشق أيضاً، ولم لا ؟ في ظل التسابق على

قصة بيلاروسية مختصرة

يبدو أن سيناريو أمريكياً جديداً لـ «بناء الديمقراطية» بات واحداً ومعمماً على كل الأهداف الأمريكية، لدرجة أن تكراره بات مفصوحاً وجلياً حد السذاجة، فعلى غرار بوليفيا / أنيز وفنزويلا / غوايدو وأوكرانيا / زيلينسكي، أصبح لدينا الآن بيلاروس / تيخانوفسكايا وبذات الأسلوب الذي يستهدف فترة الانتخابات الرئاسية.

يزن بوظو

إلا أن الحالة في بيلاروس الحدودية مع روسيا، تطلبت خطوة خاصة كانت غايتها صنع أزمة سياسية مفاجئة بين البلدين، عبر لعبة استخباراتية قادتها أوكرانيا، تمثلت بدفع السلطات البيلاروسية إلى اعتقال 33 مواطناً روسياً بتهم مختلفة، لكن ما لبثت أن كشفت خطواتها الاستخباراتية الروسية، وتمكنت السلطات في موسكو ومينسك من التعامل بأعلى درجات البراغماتية الممكنة تجاه المازق وصولاً إلى حله.

التمهيد

بتاريخ 17 تموز وأثناء لقائه مع رئيس الوزراء الروسي ميخائيل ميشوستين، صرح الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو، بأن هناك «أحداثاً غريبة جداً» ترافق الحملة الانتخابية في بيلاروس، علماً بأن السلطات البيلاروسية سجلت 6 مرشحين، من بينهم لوكاشينكو الذي يتنافس في البلاد منذ استقلالها في 1994 وترشح لولاية سادسة، وسفيتلانا تيخانوفسكايا. وقد سجن المعارضين فيكتور باباريكو وفاليري تسيبكالو بتهم فساد وتهرب ضريبي وتمويل غير شرعي، ومنعاً من تسجيل اسميهما بقائمة المرشحين، إثر ذلك خرجت أولى حركات الاحتجاج في البلاد بشكل محدود.

في 27 تموز اعتقلت السلطات البيلاروسية 33 مواطناً روسياً بتهم محاولة زعزعة الاستقرار داخل البلاد قبيل الانتخابات، والإرهاب، وزعمت السلطات البيلاروسية بأن هؤلاء هم مجموعة من أصل 200 روسي متواجدين في البلاد، وتابعين لـ «شركة فاغنر العسكرية الروسية الخاصة»، وبعضاً منهم كان في أوكرانيا يقاتل في مقاطعة لوغانسك، لتنشأ إثر ذلك حالة توتر سياسي بين البلدين، وليفصح الكرملين بأن هذه الاتهامات «هراء واقتراء» وأن لا وجود لما يسمى بشركات «عسكرية خاصة» في روسيا، في المقابل صعدت كيف لتطالب بتسليمها 28 روسياً من 33 إلى بلادها.

في 5 آب، وبعد تحقيقات استخباراتية بالتعاون بين الجانبين الروسي والبيلاروسي، نشرت صحيفة «كومسومولسكايا برافدا» الروسية تحقيقاً صحفياً يفيد بتورط الاستخبارات الأوكرانية واستفزازها للسلطات البيلاروسية باعتقال الروس السابقين: حيث أجرت اتصالات مع المواطنين الروس التابعين لشركة «أمنية» خاصة بأرقام وأسماء وهمية من دول أخرى، بغاية حماية «منشآت نفطية» في فنزويلا، وتستدرجهم إلى مينسك كنقطة عبور، ثم تؤجل تاريخ

خروجهم منها الذي كان مقرراً في 24 تموز إلى 29 تموز بشكل مفاجئ، طالبة منهم بأن يتلقوا التذاكر السابقة، ثم تبليغ السلطات البيلاروسية بتواجد هذه المجموعة على أراضيها وليجري الاعتقال في 27 تموز.

وقد تبنت السلطات الروسية نتائج هذا التحقيق سياسياً، لتعلن المتحدة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا في 8 آب بأن اعتقال المواطنين الروس كان «استفزاز دبرته دولة ثالثة، كما ينكشف حالياً بناء على الحقائق».

وفي 5 آب أعلنت لجنة الانتخابات المركزية في روسيا بأنها لن ترافق الانتخابات الرئاسية في بيلاروس، لأنها لم تتلق دعوة من الجانب البيلاروسي كالعادة من جهة، وبسبب الوباء الفيروسي من جهة ثانية، وبنفس اليوم أعلن نائب الممثل الرسمي للأمين العام للأمم المتحدة، فرحان حق، عدم مشاركة الأمم المتحدة في مراقبة هذه الانتخابات دون تبرير واضح.

يوم الانتخابات

مع الوصول إلى يوم الانتخابات في 9 آب، لم يتبق سوى متنافسين هما لوكاشينكو وتيخانوفسكايا، ولتصدر النتائج بفوز لوكاشينكو بنسبة 82% من الأصوات، إثر ذلك انفجرت موجة احتجاجات داعمة لتيخانوفسكايا بشكل أكبر داخل البلاد، ولتغادر الأخيرة إلى ليتوانيا وتمارس أنشطتها من هناك مشككة بالعملية الانتخابية ونتائجها، ولتسمي نفسها الفائزة بها، وفي اليوم التالي، صرح وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو بأن الانتخابات في بيلاروس «لم تكن حرة ولا نزيهة»، ويعلن جو بايدن مساندته للمشاركين في الاحتجاجات.

بالنسبة لموسكو لا مصلحة لها بالتدخل في الشؤون البيلاروسية طالما أن أراضيها لا تعد امتداداً غربياً ولا تؤثر على أمنها القومي الإستراتيجي

التصعيد

في 11 تموز بدأ يدور حديث في الأوساط الأوروبية عن تدابير يمكن اتخاذها ضد السلطات البيلاروسية، وليهدد المفوض الأعلى للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية، جوزيب بوريل، بفرض عقوبات على بيلاروس.

فيتحول المشهد بعد ذلك إلى حملة دولية موحدة مناهضة للسلطة البيلاروسية من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وليتوانيا وبولندا وأوكرانيا والأمم المتحدة، بمقابل دعمهم لتيخانوفسكايا، وفي 13 تموز صرح مايك بومبيو بأن الولايات المتحدة تدرس فرض عقوبات على بيلاروس، وتعلن «جبهة الإنقاذ الوطنية» البيلاروسية المعارضة أنها بدأت إجراءات رفع دعوى قضائية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي ضد لوكاشينكو، ثم في اليوم التالي تبدأ نغمة «الرئيس غير الشرعي» بالصدور من رئيس ليتوانيا غيتاناس ناوسيدا.

أوهام لوكاشينكو تحطم

كان يُخيل للسلطة البيلاروسية بقيادة لوكاشينكو أنه بإمكانها المناورة بين النموذجين الدوليين شرقاً وغرباً بالمعنى الجيوسياسي على طول الخط، دون احتسابها حليفاً خالصاً لإحداهما، بل «صديقاً للجميع»، ويمكن تكثيف هذه الرؤية بتصريح من لوكاشينكو بتاريخ 4 آب، حيث قال بأن البلاد «دولة مانهة لاستقرار (...)» ومنزل به نوافذ على الشرق والغرب، فعلى سبيل المثال عمدت السلطة البيلاروسية - وفقاً لهذه الرؤية - على إقامة علاقات «ودية» مع واشنطن عبر شرائها النفط الخام

الأمريكي عوضاً عن الروسي، وكان مقرراً أن تصل الشحنة الثانية منها بحجم 80 ألف طن إلى بيلاروس في أواخر هذا الشهر، وبنفس الوقت فإن بيلاروس أحد الأعضاء الخمسة لدول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي المستقل.

بالنسبة لموسكو لا مصلحة لها بالتدخل في الشؤون البيلاروسية طالما أن أراضيها لا تعد امتداداً غربياً ولا تؤثر على أمنها القومي أو مصالحها الإستراتيجية، وبقيت على هذا النحو رغم جميع الأحداث، مطالبة الآخرين بعدم التدخل بشؤون مينسك الداخلية أيضاً، على العكس من واشنطن التي لم يعد يتوافق معها وجود هكذا نموذج «يدعي الحياد» في خضم الصراع الدولي الجاري بينها وبين موسكو، وباعتبارها نقطة حدودية فإن توترها عشية الانتخابات الجارية، وبذريعتها، فرصة لا يمكن تأجيلها للانتخابات القادمة خاصة مع تراجعها دولياً، فما يمكن أن تحاول فعله اليوم، سيكون أكثر صعوبة بعد 4 سنين.

بوصول هذا الصراع الجيوسياسي الدولي إلى الأراضي البيلاروسية سقطت أوهام لوكاشينكو تماماً، وأمام السلوك والتدخل الغربي الفاضح بالمقارنة مع السلوك الروسي، فقد فرض عليه اتخاذ موقف حاسم تجاه أحد الأطراف، وعليه فقد جرى يوم الجمعة تسليم موسكو المواطنين الروس جميعهم، وأقام في يوم السبت اتصالاً مع الرئيس الروسي بوتين لبحث تطورات الوضع في البلاد، وليؤكد الطرفان عبر بيان صادر عن الكرملين بأن «جميع المشاكل القائمة في بيلاروس ستتم تسويتها قريباً».

هذا التطبيع الذي انتظرتموه طويلاً فماذا بعد؟



لم يكن الإعلان عن تطبيع العلاقات بين دولة الإمارات والكيان الصهيوني مفاجئاً، وخصوصاً أن أحداً لم ير موقفاً خليجياً يدعم حقاً القضية الفلسطينية، أو سلوكاً يقف في وجه المشاريع الأمريكية في المنطقة، لكن كون الحدث متوقعاً لا يعني أنه عادي ويجب أن يمر دون موقف منه، أو محاولة لفهم هذه الخطوة وتوقيتها.

بها بالتنسيق مع الإدارة الأمريكية فقط»، ليفهم من حديثه بأنه كان مضطراً «لتأخيرها» قليلاً تحت الضغط الأمريكي، وإن كانت الأكاذيب عن تراجع الكيان عن خطة الضم لم تنطل على أحد فقد كان - على سبيل المثال - د. مصطفى البرغوثي الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية قد أكد: أن إصرار الكيان على هذه الخطوة مضيئاً في موقفه الراض للتطبيع بأن «كل أكاذيب العالم لا تستطيع تجميل الوجه القبيح للتطبيع مع الاحتلال والاستعمار الاستيطاني».

على الرغم من أن رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي أعلن إصراره على ضم الضفة، إلا أن البعض لا يجد تبريراً آخر للقبول بالتطبيع فيتمسكون بهذه الكتابة علناً تقيهم الجحيم الذي فتحوه على أنفسهم بخنوعهم هذا، وعدم قدرة نتنياهو لتأخير إعلانته يؤشر لقضيتين الأولى: أن الأرض التي يقف عليها نتنياهو في الداخل تهتز تحتها، فهو يحاول تأخير انفجار الأزمة الداخلية بأي شيء، ومن جانب آخر يؤشر ذلك أن الكيان لا يرى في التطبيع معه تنازلاً يجب أن يقابله بالمثل، بل يرى فيه تصرفاً طبيعاً ينتظره من كل الأنظمة العربية، ولا يدرك أن معظم هذه الأنظمة تجد نفسها مضطرة اليوم لرفض المشاريع الصهيونية على أمل أن تقبلها شعوبها أكثر، فما يجري لن يكون مخرجاً لأحد، بل يثبت أن الأزمات القائمة، ويدفعها إلى السطح، فالجميع يجد نفسه مضطراً لإعلان موقف من التطبيع والقضية الفلسطينية وعلى أساس هذا الموقف يتحدد الكثير.

التطبيع مع الكيان الصهيوني ويرون فيه عدواً، فهذه الخطوة تشكل دعوة لرص الصفوف، وتستثير الهمم لأرب الصعد الحاصل في صفوف المقاومة الفلسطينية، ومن جهة أخرى تضع دول الخليج في موقع ضمن نزاع إقليمي لن يكونوا قادرين على تحمل تبعاته، فلم تلق محاولات الولايات المتحدة التصعيد ضد إيران - والتي أرادت تحميل تبعاته للخليج - الرخم المطلوب، فدول الخليج لا تستطيع ولا ترغب أن تذهب إلى مواجهة مفتوحة مع إيران، فماذا ستكسب إذا من إعلان التطبيع هذا؟ وما الموقف المتوقع من إيران التي تشترك بحدود مع دولة الإمارات، التي باتت تعلن أنها تستضيف مسؤولين أمنيين لدولة الكيان الصهيوني على أراضيها؟ هذا سيكون مبرراً لأن تحصن إيران جبهتها أكثر، وسيضع دول الخليج بموقع المتحدي لإيران، وهو دور لا يستطيعون تحمل تبعاته.

ماذا عن خطة الضم؟

حاولات الإمارات تبرير هذه الخطوة بأنها «خطوة باتجاه السلام» وبأن الكيان الصهيوني سيتراجع عن مخططات ضم الضفة الغربية التي كان أعلن عنها سابقاً، ولاقت هذه التصريحات ترحيباً على المستوى العالمي بعد الرفض الذي حصده الإعلان «الإسرائيلي» عن الضم، لكن رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو لم يستطع السكوت طويلاً حتى صرخ بأنه لم يتنازل ولن يتنازل عن خطة الضم، وقال: «أنا من وضع قضية الضم على الطاولة، وملتزم

اعطى الإعلان الأمريكي سبباً لتسريع الوحدة الفلسطينية وإعادة توحيد شاملة لحركة التحرر الوطني التي استفاد الكيان الصهيوني من بعثرتها وشفاف صقوفها

فرصة أن تثمر أي شيء... وكل يوم يمر يزيد من صعوبة تحريك الفكرة... ومن شبه المؤكد، أن أحداً لن يأخذها على محمل الجد». كلام بولتن هذا جاء في مصارحة قدمها للصهاينة حول مستقبلهم الأسود في المنطقة، وأن التراجع الأمريكي المتسارع سيتركهم وحيداً في الظلام، يلاقون مصيرهم في نقطة جغرافية لم يستطعوا التلون بألوانها بعد. ما سبق يمهّد لفهم الخطوة الأمريكية هذه كإعلان جديد عن بديل، رغم أنه لا يلبّي الحاجة «الإسرائيلية» الملحة، إلا أنه صدقة من فقير عاجز لفقير عاجزٍ آخر.

الخطة الاحتياطية

القول بأن الولايات المتحدة انتقلت لتطبيق خطة بديلة، يعني أنها أعلنت ضمناً فشل خطتها الأولى «صفقة القرن» وهذا ما لن تعلنه رسمياً بالطبع، فما هي ملامح هذه الخطة البديلة؟ يبدو أنها الإعلان عما كان يجري تحت الطاولة لا أكثر، فحتى وسائل إعلام الكيان الصهيوني نقلت متبججة تصريحات لرئيس الموساد السابق أفرايم هليفي، قال فيها إن هذه العلاقات قديمة وتعود إلى 50 سنة إلى الوراء، لا بل أكد هليفي أنه نفسه زار الخليج وذهب إلى البحرين قبل 20 عاماً والتقى حاكمها، فما الذي يمكن أن تقدمه هذه الخطوة للكيان الصهيوني؟ وإن كُنّا جادين في الإجابة عن هذا السؤال، نبدأ من الفكرة الأساس التي تقول: إن أية خطوة تصعيدية تجري تفرض خطوة من الطرف المقابل، ونقصد هنا الشعب الفلسطيني وكل المناصرين لقضيته، والذين يرفضون

يُروّج البعض، أن تطبيع علاقات الإمارات مع العدو الصهيوني ما هو إلا خطوة ضمن ما عرف بـ «صفقة القرن»، لكن هؤلاء يتجاهلون فكرة أن هذه «الصفقة» لم تر النور أبداً، فقد جرى استبعادها فور طرحها، فهي لم تلق دعماً أو موافقة إلا من الكيان الصهيوني، ولاقت رفضاً من المجتمع الدولي، لا من منطق دعم الجميع لقضية الفلسطينيين العادلة، فهذا لا يشمل الجميع، ولا يعتبر سبب رفضهم، فالخطة الأمريكية رفضت لأنها تعدّ خروجاً صارخاً عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وهذا ما كان يفرض على المجتمع الدولي - حتى الجزء المنحاز منه للكيان الصهيوني - النظر بعين الريبة لهذه «الصفقة» ورفضها، كونها تعيد جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى نقطة تحت الصفر! والأخطر من ذلك، أن هذه «الصفقة» شكلت دافعاً جديداً للكفاح في سبيل القضية من قبل أصحابها الأصليين، الشعب الفلسطيني، الذي كانت عوامل وحدته تنضج منذ مدة، وأعطى الإعلان الأمريكي هذا سبباً لتسريع هذه العملية، وإعادة توحيد شاملة لحركة التحرر الوطني الفلسطيني، التي استفاد الكيان الصهيوني من بعثرتها وشق صفوفها. حتى في الولايات المتحدة الأمريكية لم تعش الصفقة كثيراً، فقد ناعها مستشار الأمن القومي السابق جون بولتون، الذي قال في تصريح صحفي: «لا اعتقد أن صفقة القرن سوف تؤدي إلى أي مكان، لقد كانت محاولة جديدة لحل الصراع وخطة منطقية، لكن الخطة تأجلت لفترة طويلة، لدرجة أنها فقدت

رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو لم يستطع السكوت طويلاً حتى صرخ بأنه لم يتنازل ولن يتنازل عن خطة الضم!

الصورة عالمياً

أمريكا «تشد ظهرها» بالحليف الدومينيكانى!



لم يكن مستغرباً أن تفشل الولايات المتحدة في تمديد قرار حظر توريد السلاح إلى إيران، فالموقف من إيران اختلف كثيراً منذ بدأت الأمم المتحدة فرض العقوبات عام 2006، لكن ما جرى في مجلس الأمن لا يعكس فقط تبدل الموقف من إيران، بل يعكس أولاً رغبة المجتمع الدولي بتنفيذ اتفاق إيران النووي في لوزان 2015، ويعكس قبل كل شيء وزناً أمريكياً منخفضاً وعزلة لم تشهد من قبل.

الدولية التي يفترض أن تضمن مصالح الجميع بشكل متوازن.

قال الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية عباس موسوي في تغريدة على تويتر: إن الولايات المتحدة «لم تشهد عزلة كما هي عليه الآن منذ 75 عاماً من تاريخ الأمم المتحدة»، وهذا صحيح، لكن هذه العزلة لن تكون في الملف الإيراني فحسب، بل تتجه لتشمل قضايا أخرى لا تقل أهمية عنه، وستكون القضية الفلسطينية على رأس هذه القضايا، فقد بات من الصعب احتواء السلوك الأمريكي في الكثير من الملفات، ولم يعد بإمكان الولايات المتحدة صياغة القرارات الدولية التي تثبت رغبتها، ولا تستطيع بعد أن تترك أن هذا أصبح واقعاً، وأنها بسلوكها هذا ستزيد من عزلتها. ولعل تصريحات وزير الخارجية الأمريكية مايك بومبيو تعد مثلاً صارخاً على ذلك، فلم يجد «الدبلوماسي» الأمريكي شيئاً يهدد به من سيصوت ضد القرار الأمريكي إلا القول بأن بلاده لا تزال «شريكاً» في خطة العمل الشاملة المشتركة التي انسحبت منها! وأنها ستفرض العقوبات مجدداً على إيران وبالقوة، إن لم يصوت مجلس الأمن لصالح القرار، إن شعر القارئ بأن التصريح الأمريكي يفتقد إلى المنطق فهذا صحيح، لأن الولايات المتحدة لن تستطيع العمل خارج الشرعية الدولية بهذا الشكل لذلك يصر الرئيس الروسي لدعوة الدول الخمس دائمة العضوية، بالإضافة إلى ألمانيا وإيران لعقد اجتماع يهدف في العمق لتثبيت جوهر الاتفاق النووي الإيراني، وإعادة الولايات المتحدة إلى سكة الصحيحة، علّه ينجح بذلك ويجنب المجتمع الدولي الكثير من المتاعب.

وما رافقه يعطي صورة عن حجم التغير الذي جرى في العالم خلال هذه الفترة القصيرة نسبياً، هذا التغير الذي جعل من الدول التي قدمت القرار في مجلس الأمن منذ 13 عام، ترفض التصويت على تمديده إلى أجل غير مسمى، ويعكس ذلك لا رفضهم للقرار فحسب بل استعدادهم لإعلان موقف صريح في وجه الولايات المتحدة، التي ظهرت بموقع مخجل على المستوى العالمي، فقد حرمت حتى من مسرحية متواضعة يقبل البعض فيه القرار بينما يرفضه البعض الآخر لتظهر الضفة الأمريكية اليوم فارغة موحشة.

القرار ليس يتيماً

تتجاهل بعض وسائل الإعلام، أن تمديد حظر الأسلحة الذي رغبت به الولايات المتحدة الأمريكية يعد مخالفة لقرار مجلس الأمن 2231 للعام 2015 والذي تبنى فيه المجلس ما توصلت إليه المباحثات في لوزان حول البرنامج النووي الإيراني، وهذا ما يقضي رفعاً للعقوبات عن إيران مقابل التزامها بسلامية برنامجها النووي. أي أن السلوك الأمريكي منذ إعلان الانسحاب من هذا الاتفاق كان يمثل تحدياً للشرعية الدولية، ويمثل تحدياً للمصالح الأوروبية التي رأت في الاتفاق النووي الإيراني ما يخدم مصالحها، فراهنت أمريكا منذ إعلان انسحابها من الاتفاق أن تتخلى أوروبا عن مصالحها كرمي لمصالح الولايات المتحدة! والمضحك أن أوروبا كانت تتحرك ببطء شديد يكاد يكون غير ملحوظ في بعض الأحيان للدفاع عن نفسها في وجه السلوك الأمريكي هذا، كما لو أنها خاضعة تماماً ولا قدرة لها أن تدافع عن مصالحها، أو عن الشرعية

عقد مجلس الأمن منذ أيام في 4 آب جلسة التصويت على مشروع قرار أمريكي لتمديد حظر الأسلحة الدولي المفروض على إيران، وكانت الأجواء توحى بأن القرار لا يحظى بالدعم الكافي، لكن الولايات المتحدة طرحت للتصويت لـ 11 دولة عن التصويت من بينها: فرنسا وبريطانيا وألمانيا، وصوتت ضد القرار كل من روسيا والصين، فيما لم يلق دعماً إلا من الولايات المتحدة الأمريكية وحليفها المخلص جمهورية الدومينيكان، ليطوى بذلك القرار، ويطوي معه حظر الأسلحة الذي فرض على إيران منذ 13 عاماً.

العالم و«القرار 1747»

يعد القرار 1747 مفصلاً من مفصل ملف البرنامج النووي الإيراني، فقد قدم لمجلس الأمن في العام 2007 من قبل فرنسا وألمانيا وبريطانيا، وجرى إقراره بإجماع أعضاء مجلس الأمن، وفرض هذا القرار حزمة من العقوبات على إيران كان من ضمنها حظراً شاملاً على توريد السلاح، وتحديد كل ما من شأنه تبديل الموازين العسكرية لصالح إيران، ومنعها القرار من شراء الطائرات والدبابات والغواصات وغيرها من الأسلحة النووية، وعلى الرغم من أن هذا القرار دفع إيران لتطوير برامج تسليح ذاتي، كان أبرزه ما وصلت إليه من قدرات صاروخية متطورة، إلا أن حظر توريد الأسلحة كبل إيران وفرض عليها المواجهة ضمن شروط صعبة، لكن وعلى الرغم من أن عدم اعتماد القرار في مجلس الأمن سيشكل حدثاً داخل الجمهورية الإيرانية، إلا أنه يحمل معنى أشمل من ذلك، فما جرى في المجلس

• نقلت صحيفة

The New

Indian

«Express»

الهندية عن

مصدر عسكري

قوله إن روسيا

أرسلت إلى الهند

دعوة للمشاركة في مناورات عسكرية

متعددة الأطراف، وبمشاركة كل من الصين

وباكستان، وأن الهند قبلت الدعوة.

• قال تشونغ

نانشان

كبير علماء

الفيروسات

في الصين

إن بلاده

تخطط بالتعاون

مع روسيا، لإجراء

اختبارات مشتركة للقاحات ضد عدوى

فيروس كورونا المستجد، وأضاف، أن

تطوير اللقاحات في روسيا يسير بوتيرة

مرتفعة للغاية.

• قال نائب وزير

الخارجية

الروسي

سيرغي

ريابوكوف إن

موسكو لا تتوقع

حدوث فقرة في الجولة المقبلة من

المفاوضات الروسية-الأمريكية بشأن

الاستقرار الاستراتيجي، وأن نظام المراقبة

والحد من التسلح يمر بأزمة عميقة ويجب

إنقاذه.

• قال مارشال

بيلينجسلي،

المبعوث

الخاص للرئيس

الأمريكي لشؤون

الحد من التسلح إن

بلايه تدرس إمكانية نشر صواريخ متوسطة

المدى في منطقة آسيا بما في ذلك اليابان،

في المستقبل.

• أعلن الرئيس

الأمريكي دونالد

ترامب، أنه

يدرس حظر

شركة «علي بابا»

الصينية العملاقة

للتسوق الإلكتروني في

الولايات المتحدة، وقد أعلن في وقت سابق عن

حجب تطبيقتي Tik Tok وWeChat.

• أفاد مصدر أممي

عراقي يوم

السبت، بأن

رتلين تابعين

للتحالف الدولي

يواصلان دعماً

لوجسائياً لقوات

التحالف بين محافظتي ذي قار والبصرة

جنوبي العراق قد استهدفا بعبوتين

ناسفيتين.



السلوك

الأمريكي منذ

إعلان الانسحاب

من الاتفاق

النووي الإيراني

كان يمثل

تحدياً للشرعية

الدولية ويمثل

تحدياً للمصالح

الأوروبية

الديون الاستغلالية «البغيضة»



الإعمار، والمجموعات الكبرى غير الرسمية: العشرين الكبار، ونادي باريس، والمؤسسة الدولية للتمويل، جميعها ودون أي استثناء مهيم عليها من قبل القوى الإمبريالية. هذه القوى الإمبريالية هي من تصوغ برامج التنمية التي تقرها هذه المؤسسات، وتفرض خطط تعديل هيكلية وإجراءات نيوليبرالية باسم تسديد مدفوعات الديون. يمثل هذا الأمر النظام العالمي الذي ينفع الـ 1% على حساب البقية، وضمن هذه المواجهة التي يدافع فيها هؤلاء القلة الناهية عن مصالحهم بكل السبل الممكنة السياسية والاقتصادية والعسكرية، فالعامل المحدد بالنسبة للغالبية من البشر هو في مقدار ما يمكنهم تلقيه من أرباح القلة. هؤلاء القلة بدورهم يعملون كجهات فاعلة عن عمد لتأجيج التفاوتات العالمية، وهم في واقع الحال الجناة الرئيسيون وراء مستويات التنمية المتخلفة والمديونية العالية في بلدان الجنوب العالمي.

بين ادعاءات ماكرون وإبقاء الجنوب العالمي تحت السيطرة

قد يسأل المرء: ما دخل هذا بإعلان الرئيس ماكرون عن الإلغاء الكامل لديون الدول الإفريقية؟ الجواب المختصر هو أنه يندرج بشكل كلي في هذا النظام. الدولة الفرنسية تحب أن تذكر نفسها «أو تقنع نفسها» بأنها لا تزال تحتل وضع قوة كبرى في هذا العالم. قد يصح الأمر في بعض النواحي، فلهذا تأثير سياسي هام على المؤسسات والمجموعات غير الرسمية التي ذكرناها من قبل. لكنّ وزنها الاقتصادي في تراجع مستمر، ويشمل ذلك وزنها في «مراعيها» التقليدية، وتحديداً البلدان التي استعمرتها، وأولها وأهمها في إفريقيا. وتذكر فرنسا ذلك أكثر من أي أحد آخر.

فإلى جانب منافسيها التقليديين: البرازيل وروسيا والهند ودول الخليج العربي، فقد

سلسلة من العناصر الخارجية: بدءاً من نهاية مرحلة مستويات الأسعار المرتفعة منذ عام 2013، وهي المرحلة التي عرفت باسم «الدورة الخارقة» وسقوطها باستمرار منذ ذلك الوقت. وكذلك خفض قيمة العملات أمام الدولار، العملة الرئيسية للتبادل. وإعادة إصدار السندات الائتمانية. وأخيراً الاحتراز التالي للأزمة المالية 2007-2008 التي كان لها تأثير مزدوج يتمثل في إبطاء التنمية الاقتصادية، وتغذية شهية البنوك والمستثمرين من القطاع الخاص، الذي اجتذبت احتمالات استثمار السيولة الكبيرة في أسواق الديون السيادية لبلدان الجنوب العالمي. ويزيد من خطورته وربحيته - في أن معاً - احتضار الأسواق المالية في الشمال العالمي، بل وتنحيها حتى بشكل كلي. في واقع الحال ومنذ عام 2010 زاد إجمالي نصيب بلدان الجنوب العالمي من مدفوعات الديون الخارجية العامة بنسبة 85%، وبلغت ذروتها عند مستوى متوسط قدره 12.2% من العائدات الحكومية، وهو المستوى الأعلى منذ عام 2004.

وبالنسبة لمن ينكر ما قلناه، ويرجع السبب في مشكلة ديون دول الجنوب العالمي إلى الفساد والمركزية والمضاربة على الديون العامة والاختلاس... إلخ. أولاً: الاختلالات واحتكار الموارد العامة من قبل الطبقات المهيمنة ليست حكرًا على دول الجنوب العالمي، وهي تعكس جوهر طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الذي نعيشه. ثانياً: الضعف في اقتصادات دول الجنوب العالمي لا يعزى لعدم كفاءة هذه المجتمعات بطبيعتها، بل إلى قيام ما يدعى بالقوى الكبرى العالمية وصانعي النقود الكبار ببناء منهجي وتاريخي لآليات تمكنها من الهيمنة على غالبية سكان العالم. أخيراً: المؤسسات المالية الدولية الرئيسية: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبنك التسويات الدولية، والبنك الأوروبي لإعادة

الضعف في اقتصادات دول الجنوب العالمي يعزى إلى قيام الكبرى العالمية وصانعي النقود الكبار ببناء منهجي وتاريخي لآليات تمكنها من الهيمنة على غالبية سكان العالم

في 13 و15 نيسان 2020، أثار الرئيس الفرنسي مانويل ماكرون انتباه العالم بدعوته «لإلغاء الكامل» لديون إفريقيا. بعد عدة ساعات من الإعلان، تنصّلت مجموعة العشرين الكبار من الأمر، من خلال إصدار أمر بتعليق مدفوعات الديون الخارجية العامة وإعادة هيكلتها للدول الأكثر فقراً. ليس «إخفاق» موقف ماكرون الواهم بالأمر المفاجئ. فهدفه الحقيقي من الإعلان أن يعيد «نادي باريس» إلى مركز الحديث عن الديون من خلال الضغط على الصين للانضمام إليه، وتأطير عملها بشروطه. فرنسا بلا وزن حقيقي اقتصادي ولا سياسي لتفعل شيئاً، وسيكون على دول الجنوب العالمي بعد رفض الدائنين مساعدتها كما هو متوقع، أن تعلن عن تضامنها من أجل مواجهة الأزمات الاقتصادية والصحية العالمية، وأن تعتمد في التعامل مع هذه الديون غير الشرعية على أصحاب القوة الحقيقية: شعوبها.

■ ميلان ريفيه تعريب وإعداد: عروة درويش

لمحة عن التحدي المزدوج لدول الجنوب العالمي

يشكل كوفيد-19 تحدياً مزدوجاً لبلدان الجنوب العالمي. فكما في كل مكان حول العالم، سيكون من الضروري أن تكون قادرة على الاستجابة بسرعة وفعالية للأزمة الصحية والأزمة الاقتصادية. لكن وخلافاً لمعظم الدول الصناعية، فغالبيتها دول الجنوب العالمي لا تملك أنظمة رعاية صحية مرنة يمكن الاعتماد عليها - ولا ما يلزم لها من بنية لوجستية «معدات ومباني» أو بشرية «طواقم طبية» أو مالية أو اجتماعية «ضمان اجتماعي وأنظمة رعاية» - يجعل هذا شعوبها غير قادرة على الحصول على الرعاية المستعجلة، وعدم القدرة على الخلاص من المرض على المدى المتوسط والطويل.

ويطبق الأمر ذاته على المجال الاقتصادي. بلدان الجنوب عرضة لعوامل خارجية، فمعظمها منخرط في «نموذج» تصديري استخراجي مدمر ومنخفض الأجور. علاوة على ذلك، أثر الانخفاض الهائل في أسعار السلع على عائدات هذه البلدان، وحرمانها من العملة الأجنبية، مما أدى بها إلى استنزاف

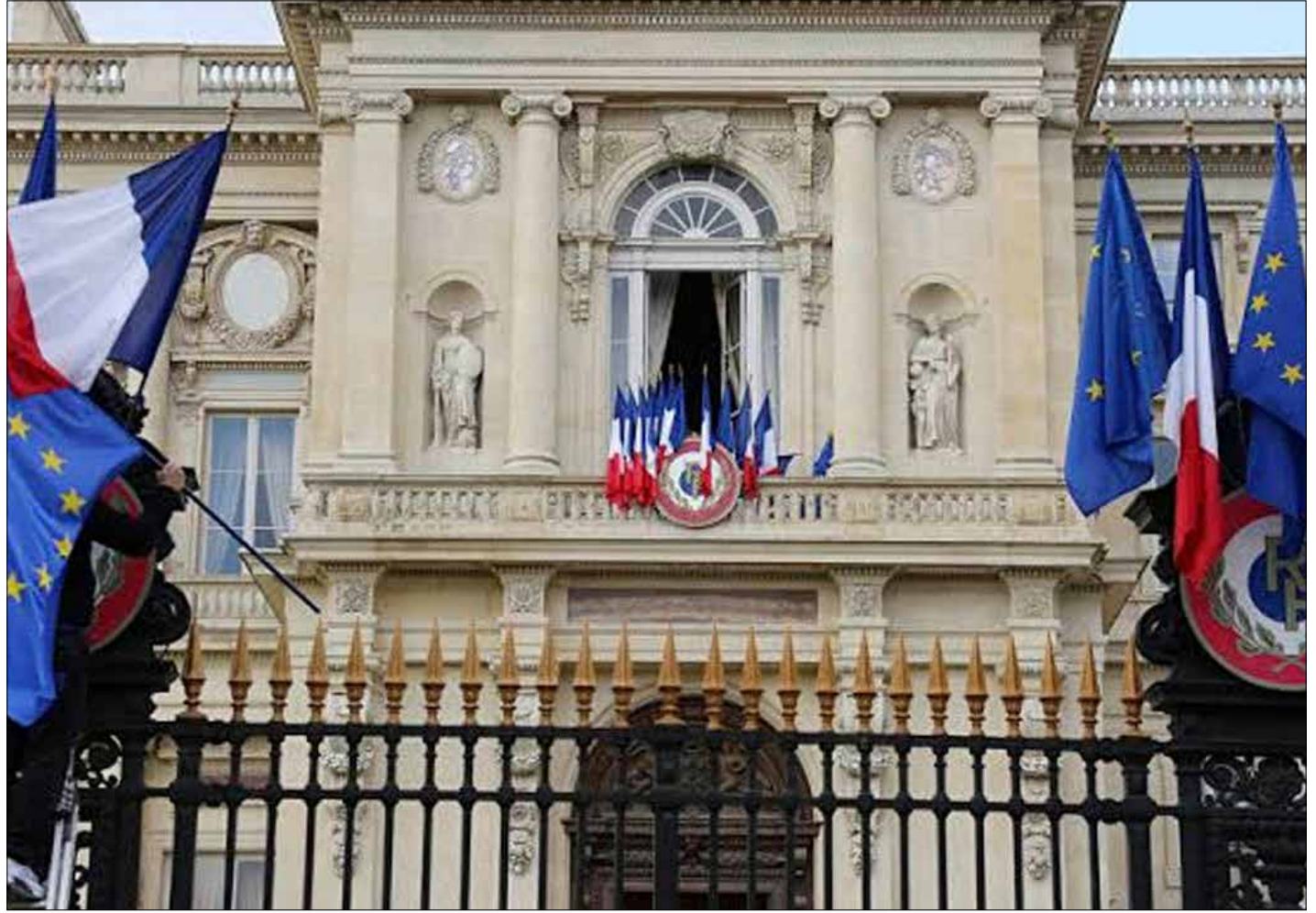
احتياطياتها من العملات الأجنبية اللازمة لدفع ديونها العامة الخارجية، ولاستيراد المنتجات وعلى رأسها الطعام. توفّر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD انخفاضاً في الاستثمارات الأجنبية في هذه الدول بنسبة 40%. فرأسمال الشركات يهرب إلى بلاده الأساسية في الشمال بتسارع، والعائدات من السياحة انخفضت بشكل حاد أو توقفت بشكل نهائي، وفوائد القروض السيادية هي بالفعل مرتفعة جداً وتستمر في ارتفاعها، والتحويلات من مواطني دول الجنوب المغتربين، وهي الأعلى بكثير من المساعدات التنموية الرسمية، في انخفاض.

الديون التي يدفعها الفقراء

من بين عدة مجالات التي تحتاج إلى تدخل، فإن التدخل بالديون أمر رئيسي. نظراً لاستخدام الديون كأداة للهيمنة ونقل الثروة من الطبقة العاملة في الدول الطرفية إلى بلدان المركز والنخب المهيمنة فيها، فالتوقف عن دفعها سيعطل هذه العملية، وبالتالي، هذا قادر بشكل فوري على تحرير موارد دول الجنوب التي لا غنى عنها لخروجها من الأزمة.

بين عامي 2010 و 2018، تضاعفت الديون الخارجية لبلدان الجنوب العالمي بسبب

وفرنسا بلا وزن حقيقي لتلغيها



سياسية ابتزازية، وهو ما يهتم به الدائنون. ولهذا من غير المفاجئ اهتمام مؤسسات التمويل الدولية وممثليها وحلفائها بإعادة الهيكلة وليس بالإلغاء. فرغم الوضع الحرج، منذ نهاية آذار 2020، دعا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى عمليات تخفيف الديون، دون ذكر أو الضغط أو حتى الحديث عن عملية إلغاء للديون. والأسوأ من ذلك، أنه وبرغم حالة طوارئ التمويل، فغالبية الديون الخاصة مقترنة بعمليات الخصخصة وغيرها من الإجراءات النيوليبرالية. لم يلتزم الدائنون، ولن يلتزموا، بعمليات إلغاء ديون طوعية. وبالنسبة للديون القائمة على أساسات ثنائية، فقد أعلنت مجموعة العشرين تأجيل الديون المستحقة ما بين أيار وكانون الأول 2020، إلى ذات الفترة من عام 2022. وأخيراً، تُعنى هذه الإجراءات بمجرّد 77 دولة، أي ما يمثل 8% فقط من الديون الخارجية العامة لدول الجنوب العالمي. في واقع الحال، لم يجر سوى تأجيل تسديد 3.6% من ديون الدول المعنية. ولهذا ليس هناك أيّة إيجابيات يمكن توقعها من هؤلاء. فهم مستثمرون، وسيستثمرون طالما أمكنهم ذلك من اعتماد هذه المبادئ.

جنوب عالمي متحد ضد سداد الدَّين

إنّ دول الجنوب العالمي في موقف يسمح لها بتعليق وحتى الامتناع عن سداد هذه الديون. لدينا الكثير من الأمثلة التاريخية على ذلك، ولا ينقصها أيّ حجاج لتبريره. يقرّ القانون الدولي بحالات الضرورة والقوة القاهرة، وهذه الحالات منطبقة بكامل شروطها على الأوضاع الحالية. كما أنّ هذه الديون في واقع الحال غير شرعية وبغضّة «odious» = وهي الديون التي سجّلت في الأصل بناء على اختلاس قادة وحكومات فاسدة للأموال المقترضة دون أن يكون هدف هذه الديون، أو تطبيقها، بما يخدم شعوب دول هذه الحكومات. جميع هذه الديون مورثة من الأزمات الاستعمارية والأنظمة الدكتاتورية وعبر عقود مبهمة غامضة ودون موافقة الأطراف المعنية وبشروط استغلالية. وإثبات عدم شرعية هذه القروض وإلغائها ليس بالأمر الصعب.

وفي سبيل تجنّب التهريب والانتقام والخروج من نظام الديون الرأسمالي، يجب الامتناع عن سداد هذه الديون كشرط حتمي لتعطيل آليات الهيمنة. وبدلاً عنها اعتماد سياسات داخلية تحترم الكوكب وتسمح للناس بأن يقرروا بأنفسهم. لقد حان الوقت لدول الجنوب أن تتوحد ضدّ سداد الديون. في عام 1985 و1987 دعا فيديل كاسترو من كوبا وتوماس سانكارا من بوركينا فاسو الدول والشعوب في «العالم الثالث» للاتحاد. ونحن اليوم في حقبة الأزمات الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية والمناخية متعددة الأوجه، أمام دول الجنوب العالمي الفرصة للتصرف وعكس توازن القوى القائم لصالح شعوب العالم.

ولضمان عودة هذه التنبهات بالنفع على الشعوب، فمن الضروري تخويل المواطنين فحص وتدقيق الدَّين العام. ومن أجل هذه الغاية، من الجوهري أن يكون هناك تضامن بين الشعوب، وذلك من خلال تحرك دولي تدفعه الشعوب في دول الجنوب العالمي، وتبقي الضغط على قادتها بشكل مستمر لفعل ذلك.

باريس، ليتم تأطير أيّ عمل تقوم به ضمن الهيكلية التي يعتمدها النادي. يريد ماكرون من ذلك أن يعيد فرنسا ونادي باريس إلى مركز التفاوض على الديون السيادية، مع كل ما يحقّقه ذلك من مصالح اقتصادية وسياسية للنخب الفرنسية. لكنّه فشل بذلك بشكل واضح.

إلغاء الديون ولكن بطريقة صحيحة

إذا ما اقتصرنا على ديون الدول منخفضة الدخل، فإنّ 46 دولة اليوم تنفق في إعادة تسديد الديون أكثر ممّا تسمح به مواردها. فهي تنفق 7.8% من ناتجها القومي الإجمالي على سداد الديون، بالمقارنة مع 1.8% من ناتجها على الصحة. هذه هي النسبة التي ستحرر بها هذه الدول في حال إلغاء ديونها، مع تأثيراته على دول وشعوب الجنوب العالمي. لكن هذا بلا معنى في الحقيقة، فمانويل ماكرون ليس الوحيد الذي استخدم كلمة الإلغاء بمهارة. فصندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين ورؤساء الدول جميعهم تحالوا في خطبهم العامة على إلغاء الديون. فالغاء الديون يعني أخذ كامل كتلة الديون، ومن ضمنها الفوائد والمدفوعات الرئيسية، لتصبح صفراً، وهذا لا يثير الدائنين كثيراً. الدائنون يعتمدون - كي يحصلوا على الأرباح - على معدلات الفائدة، والإلغاء الكلي يعني «تدمير» رأسمالهم، ومعه قدرتهم على التأثير. أمّا إعادة هيكلة الديون والتخفيف منها فأمر مختلف كلياً. يمكنهم عبر ذلك إلغاء قسم ضئيل جداً من الديون وإعادة جدولة المتبقي. يمكن التفاوض على المدد والمهل، بل وحتى إعادة التمويل مقابل تحقيق مزايا استثمارية، يمكن من خلالها للدائنين استثمار أموالهم في قطاعات متنوعة وبأشكال مختلفة. فعند الحديث عن إعادة الهيكلة فنحن نتناول هنا معاهدات تجارية واستثمارات محددة وخصخصة واحتكارات وفرض إجراءات



**اليوم في حقبة
الازمات الاقتصادية
والمالية والسياسية
والاجتماعية
والمناخية متعددة
الأوجه أمام دول
الجنوب العالمي
الفرصة للتصرف
وعكس توازن
القوى القائم لصالح
شعوب العالم**

الاجتماع الشرير مسؤولاً عن القرارات المنحازة وتطبيق الإجراءات النيوليبرالية، وخطط التعديل الهيكلي منذ الثمانينات وحتى وقتنا الحالي. والانتقادات الكثيرة التي وجهت إليه: اللاشرعية والتعقيم والتخيز وعدم الكفاءة، لم تساهم في تحسين سمعته، ما جعل بلدان الجنوب العالمي تبتعد عنه بشكل تدريجي لتخلّص نفسها من برائته. في عام 2007 كان نادي باريس يحتل المرتبة الأولى بين الدائنين بامتلاكه 50% من ديون الدول ذات المداخل المنخفضة. وبحلول عام 2018 ارتفعت هذه النسبة إلى 10% في الوقت الذي زادت فيه حصة الصين من الديون بنسبة 2-3% لتصل إلى ما يزيد عن 25%. والأمر الذي يقلق النادي وأعضاءه، أنّ الصين ليست عضواً فيه للتحكّم بما تفعله في ديونها. وحتى لو كانت لدى فرنسا نيّة إطلاق مبادرة «لإلغاء» الديون الإفريقية أو أكثر، فليست لديها القاعدة اللازمة لذلك على المستوى الثنائي، فطالما أنّ الديون هي اليوم في يد القطاع الخاص، فليس لديها أيّ وزن بالمطالبة بإجراء مثل هذه العملية. وفي هذا الإطار ليست مصادفة دعوة UNCTAD من جديد لإنشاء آلية جديدة لإعادة هيكلة الديون السيادية. وأعضاء نادي باريس، بما يحظون به من دعم من صندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين والمؤسسة الدولية للتمويل، يدركون مدى السطوة التي يحظون بها، وهم يعارضون بشدّة أيّ عمل من هذا النوع.

يجب وضع تصريحات ماكرون ضمن هذا السياق. فمن خلال إعلانه إلغاء الديون الإفريقية بالكامل، أراد في حقيقة الأمر أن يحقق إصابتين، الأولى، وضع الصين في موقف حرج فيما يخص إلغاء ديونها بالتنسيق مع بقية الدائنين. الثانية، تعتمد على الأولى في جعل الصين مجبرة على التحالف والتنسيق مع بقية أعضاء نادي

عطل صعود الصين مصالح النخب الفرنسية داخل حدود فرنسا وخارجها. فرنسا اليوم تقبع في المركز الخامس كأكبر الشركاء المتاجرين مع قارة إفريقيا، بينما تحتل الصين المركز الأول.

على جبهة الديون، تملك فرنسا ديوناً بقيمة 14 مليار يورو على 41 دولة إفريقية، وهي أقلّ من 3% من كامل ديون القارة، في الوقت الذي تقدّر فيه قيمة الديون التي تملكها الصين بنسبة 20%. حتى لو ألغت الحكومة الفرنسية ديونها بالكامل «وهو ما لا تملك فعله»، فلن يكون للأمر أكثر من تأثير هامشي جداً على ديون قارة إفريقيا. فتصريح الرئيس الفرنسي لم يكن ذا قيمة إلاّ للذين قالوه، تبعاً لأنّ فرنسا في الوقت الحاضر لن تلغي الديون بشكل أحادي.

إنّ فرنسا كانت من القوى الرئيسية في إنشاء مؤسسات بريتون وودز، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المؤسسات اللتان تلعبان دوراً محورياً في إدارة الديون السيادية. كما كانت فرنسا وراء إنشاء نادي باريس عام 1956، والذي جمع مؤخراً 22 دولة، واستضافته وزارة المالية الفرنسية. تعامل نادي باريس خلال 46 عام من إنشائه مع 434 عملية إعادة هيكلة ديون سيادية في 90 دولة. المشكلة هنا أنّه على الرغم من دوره البارز، فلا شرعية له. ويأتي على رأس ذلك تعريفه لنفسه بأنه ليس مؤسسة ولا معاهدة ولا ميثاق ولا أي شيء قانوني، وبأنّ من مبادئه «القرارات التضامنية». باختصار، لا يمكن لأية دولة من دول نادي باريس أن تقوم بشكل أحادي بعملية تهدف لتخفيف عبء الديون عن دولة تطلب ذلك.

اعتاد تكتّل الدائنين هذا على اتخاذ القرارات بشأن ديون ما يسمّى بالبلدان النامية بشكل متناغم مع صندوق النقد الدولي، وهو أحد الأعضاء الأقوياء في النادي، ما يجعل هذا

ميسلون الدور الوطني والاستمرارية التاريخية



منهم في معارك الدفاع عن بورسعيد وغيرها من المدن المصرية. كما نسفت سورية أنابيب النفط التي تعبر سورية والمملوكة لشركة نفط العراق الاستعمارية، لقطع الإمدادات عن المعتدين، وشهدت سورية الإضرابات والمسيرات التضامنية مع مصر. ولعل أبرز مشاركة سورية كانت مشاركة الضابط الفدائي السوري جول جمال في الدفاع عن مصر، وتفجيره للبارجة الفرنسية جان دارك بزورقه الصغير قبالة شواطئ بورسعيد. ودعم السوريون هبة الشعب الأردني سنوات 1956-1957. وكانت سورية من أوائل البلدان التي تضامنت مع نضال شعوب المستعمرات من أجل تحريرها في تونس والجزائر وإندونيسيا وفيتنام وغيرها.

المقاومة الفلسطينية

شارك آلاف السوريين بالقتال ضد الاحتلال الصهيوني في فلسطين المحتلة وفي الجولان المحتل. واستشهد المئات منهم في تلك السنوات وهم يقاتلون الاحتلال. ومن معارك سنوات 1948-1951-1955، إلى التطوع في صفوف المقاومة الفلسطينية في أثناء معارك الأغوار الأردنية بين عامي 1968-1970، والمشاركة في التصدي للغزو الصهيوني على لبنان والدفاع عن بيروت عام 1982. وفي كل تلك المحطات الوطنية التاريخية، وضع السوريون بصماتهم في هذا الطريق، ولم يكتب هذا التاريخ كما يجب حتى اليوم، رغم أن القضية الفلسطينية كانت القضية الوطنية الأولى في وجدان السوريين.

20 تشرين الثاني 1935. وكان الشيخ القسام قد قاتل في صفوف الثورة الليبية ضد الاستعمار الإيطالي عام 1911 إلى جانب عمر المختار، ثم رجع إلى سورية وحرص الفلاحين للثورة ضد الإقطاع. وقاد إحدى فصائل الثوار ضد الاستعمار الفرنسي في نواحي جبلة والحفة بين عامي 1919-1920. استشهد القائد سعيد العاص «من حماة» في معركة الخضر 1936 في فلسطين، وشارك سابقاً في القتال إلى جانب الشيخ صالح العلي وإبراهيم هنانو في الساحل السوري ونواحي حلب، إضافة إلى القتال في صفوف الثورة السورية الكبرى في الغوطة وجبل العرب.

وعبرت مجموعات السوريين إلى فلسطين للمشاركة في ثورة 1936، مثل: الضابط فوزي الفاوقجي «من حماة» الذي عبر على رأس مجموعة كبيرة من المتطوعين السوريين. إضافة إلى مجموعات الشيخ محمد الأشمر من دمشق ومحيطها، والذي قاد مجموعات الثوار في نواحي نابلس وطولكرم وخاض معارك بلعا الثانية وجبع وبيت جبرين، ويذكر أن الشيخ الأشمر قد خاض معركة ميسلون وثورة حوران، وهو من قادة الثورة السورية الكبرى وأول رئيس لحركة أنصار السلم في سورية. كما دعم السوريون هذه الثورة بالمال والسلاح والتبرعات.

دفاعاً عن الشعوب العربية

سنة 1956، وأثناء العدوان الثلاثي على مصر بعد تأميم قناة السويس، تطوع العديد من السوريين للقتال في صفوف المقاومة الشعبية، وشارك العديد

الكبرى، أنه «يقدر عدد الذين ماتوا أو قتلوا أثناء الثورة، أو بسبب أعمال الحريق والتدمير، من النساء والأطفال والشيخوخ والرجال بخمسة عشر ألفاً، يُضاف إليهم مثلهم استشهدوا في الحروب والمعارك التي دارت مع الجيش الفرنسي». وقدر الصحفي اللبناني أمين الأعرور شهداء سورية من معركة ميسلون وحتى يوم الجلاء بحوالي 100 ألف شهيد.

وهكذا طبعت بلادنا بطابع معركة ميسلون منذ 100 عام حتى اليوم، وسيعيش السوريون الـ 100 عاماً القادمة، وهم ورثة حقيقيون لتراث وزير الحربية السوري. تماماً كما عاشوا خلال قرن كامل مضى في محطات تاريخية كبرى تبقى رأس شعبنا مرفوعاً حتى اليوم. ونستطيع ذكر بعض الأمثلة من محطات التاريخ حول استمرارية التاريخ الوطني منذ ميسلون، مثل: ثورة فلسطين 1936، ودعم وتأييد نضال الشعوب العربية والمقاومة الفلسطينية ونضال شعوب المستعمرات.

ثورة فلسطين

اندلعت ثورة كبرى في فلسطين ضد الاستعمار البريطاني والصهيونية بين عامي 1936-1939. وفي تلك الثورة الفلسطينية، قاتل واستشهد المتطوعون السوريون. كانت إضرابات الطبقة العاملة الفلسطينية بين عامي 1933-1934 مقدمة للثورة الفلسطينية، بينما كانت انتفاضة الشيخ عز الدين القسام في حيفا وجنين عام 1935 الشرارة الأولى للثورة. استشهد الشيخ في معركة يعبد مع الاستعمار الإنكليزي بتاريخ

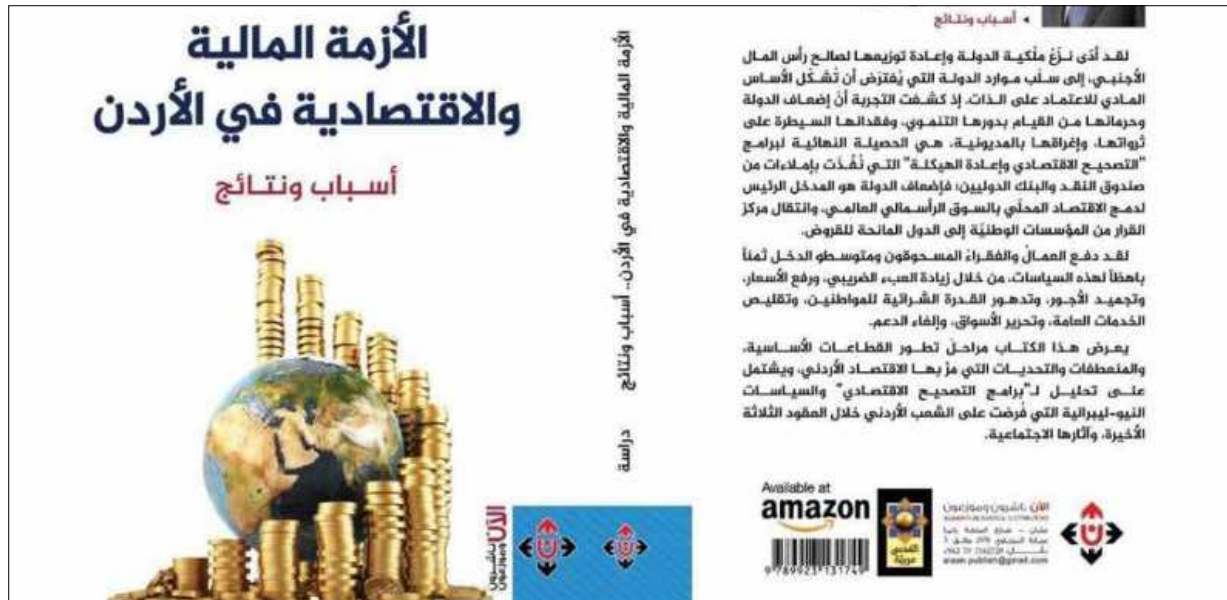
مثلت معركة ميسلون محطة لتاريخ وطني طويل صنعته السوريون منذ يوم الرابع والعشرين من تموز 1920، إذ لم تنته القصة هناك قرب خان ميسلون قبل 100 عام، بل امتدت من ذلك الموقع الجغرافي الصغير إلى العديد من بقاع المنطقة خلال العقود الطويلة التي تلت حدوث المعركة. وتعتبر القضية الفلسطينية من أهم محطات هذا التاريخ الوطني الطويل الذي بدأت معركة ميسلون، واطلقت استمراريته أيضاً خلال عقود.

■ عمر حيواني

دور مستمر

يقول الدكتور أحمد قدري في شهادته عن ميسلون: «لم يعد للسوريين نجاة إلا بالتراجع، لكن العظمة أبقى إلا أن يثبت للمقاومة، واقفاً بشرف على العمليات العسكرية، ويبيده منظاره، إلى أن استشهد، وتراجعت عندئذ القوات السورية، بعد أن صمدت نحو ثلاث ساعات». وقد ألقى الكثيرون باللائمة على الحكومة لإسراعها بتسريح الجيش، تنفيذاً لمطالب الجنرال غورو. انتصر يوسف العظمة لاحقاً في الثورة السورية الكبرى وانتفاضة الجلاء، إذ لم تهدأ الثورات السورية ضد الاستعمار منذ معركة ميسلون حتى عام 1927، حيث استشهد آلاف السوريين في ساحات المعارك والمظاهرات والإضرابات والإعدامات بلا محاكمة والاعتقالات وإطلاق الرصاص على الفلاحين، وقصف خيم البدو والقصف العنيف للمدن بالمدفعية والطيران إضافة إلى شهداء التعذيب في السجون والمنافي وشهداء الجوع والمجاعات. ويذكر أمين سعيد عن الثورة السورية

الأزمة المالية والاقتصادية في الأردن



«إلى الذين كرسوا حياتهم دفاعاً عن العدالة، إلى ضحايا الليبرالية، أقدم كتابي». بهذه الكلمات، ختم الباحث الاقتصادي فهمي الكتوت إهداء كتابه «الأزمة المالية والاقتصادية في الأردن، أسباب ونتائج»، الكتاب الصادر حديثاً في آب 2020 في عمان عن دار «الآن ناشرون وموزعون».

■ آلان كرد

يتحدث الكتاب عن موازنات الحكومة الأردنية بين عامي 1970-2018، وتطور قطاعات الاقتصاد الأردني، والسياسات المالية والاقتصادية والمديونية والسياسات الضريبية، التي فاقت الأزمة إلى صدور قانون الدخل رقم 38 لعام 2018 وسبل الخروج من الأزمة.

صور الكتاب المشهد السياسي بعد العدوان الصهيوني عام 1967 وسقوط الضفة الغربية في قبضة الاحتلال، ومراحل تطور الاقتصاد الأردني وبرامج التصحيح الاقتصادي والسياسات النيولبرالية، مثل إعادة الهيكلة والتكيف وسياسة الخصخصة ونتائجها على الأردن. كما تحدث عن دور الزراعة والصناعة في التنمية الاقتصادية. وفي فصول الدراسة، يكشف لنا الباحث عن التشوهات الهيكلية للاقتصاد الأردني، وهيمنة النمط الاستهلاكي على البلاد، وحرمانها من استثمار ثرواتها، وتخريب الإنتاج الزراعي،

الغلاء، ما يعكس ضعف الاقتصاد وهشاشته، وعدم قدرته على التكيف مع المستجدات، ليس هذا فحسب، بل انسداد الأفق بسبب استمرار النهج السائد في البلاد. ومن خلال الكتاب الجديد، يصل بنا الباحث إلى أسباب القلق الذي يسود المجتمع بسبب تفاقم الأزمة المالية والاقتصادية، مثل: خضوع الاقتصاد الأردني للاحتكارات الرأسمالية، وبروز طبقة من السماسرة والفئات

واخضاع الأردن لشروط صندوق النقد والبنك الدوليين، وهيمنة الطبقات الطفيلية و«رأس المال المالي» على الاقتصاد الوطني، وإغراق البلاد في المديونية التي تتفاقم كل عام، واستمرار حالة التبعية للمراكز الرأسمالية، وما يترتب على ذلك من ثمن كبير دفعه الشعب الأردني، مثل ارتفاع معدلات البطالة وتحويل نصف الأردنيين إلى فقراء، وتراجع النمو الاقتصادي إلى ما دون معدل النمو السكاني واستمرار

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



كان أهل الجزيرة يقولون في حال أقسموا على قضية: «لن أفعل ذلك ولو نشف الخابور». في الصورة: نهر الخابور قرب قرية سبع سكور شرق الحسكة عام 1932، وتبدو كثافة الأشجار على سربير النهر وغزارة المياه، ويبدو أيضاً أحد السدود الفارسية السبعة القديمة «السكور»، أما اليوم، فحال النهر يرثى له، أصابه الجفاف، وقلت غزارة المياه شتاءً، واقتلعت الأشجار، وتسممت المياه في سربيره الجنوبي وسده الجنوبي، واختفت البيئة الحيوية الطبيعية، وجف النهر الذي لم يتخيل القدماء جفافه.



مسح الجامعات الصينية

ذكرت صحيفة «تشاينا يوث ديلي»، أن نحو 48,6 بالمئة من الصينيين الذين شاركوا في مسح أجري مؤخراً يعتقدون أن تعيين الكلية يحدد نقطة البداية لتطورهم المستقبلي. وبحسب نتائج المسح، يرى نحو 34 بالمئة من بين 18 ألف مستجيب، أن أسلوب حياتهم الجامعية خلال سنواتهم الدراسية سيكون له تأثير كبير على مستقبلهم. ونقلت الصحيفة بعض اللقاءات في المسح وقالوا: إن السيرة الذاتية المقدمة بعد التخرج تعتمد على ما قاموا به خلال أربع سنوات من الدراسة الجامعية، وقال باحثون في الأكاديمية الوطنية للعلوم التربوية: بعد دخول الجامعة، يجب على الطلاب وضع خطط جديدة تعتمد على نقاط ميّزاتهم الخاصة.



100 عام من العملة السورية

أهدت طالبة دكتوراه- تخرجت حديثاً من كلية الاقتصاد في جامعة حلب «نور الحميدي»- كليتها لوحة مصورة احتوت على كم كبير من العملات السورية التي صدرت خلال 100 عام، وجرى تصوير كل قطعة ورقية ونقدية بالكاميرا، ثم تنظيفها من الشوائب والخطوط والكتابات والتلف بواسطة برنامج الفوتوشوب، وجمعها في لوحة أبعادها 2 متر بـ 1,5 متر واستغرق هذا العمل عاماً كاملاً من حيث توثيق العملة وإصداراتها وإخراجها بالشكل النهائي. وتتألف اللوحة من إصدارات متنوعة في أعوام مختلفة مرتبة تصاعدياً من عام 1919 إلى 2019 للنقود السورية الورقية والمعدنية، لتغدو بمثابة وثيقة تاريخية تسلط الضوء على تاريخ العملة الوطنية.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدا لله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبو حامضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2020/04/21» «فاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

فاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

من الشيخ إمام حتى بو ناصر طفّار:

الأغنية السياسية من السخرية حتى الغضب



في عام 1977 خرج الشيخ إمام وأحمد فؤاد نجم بأغنية جديدة أضحت الشارع المصري، وأدخلت كاتبها سجن السادات.

■ نور ابوضراج

حملت الأغنية اسم «عن موضوع الفول واللحمة» وجاءت بمثابة تعليق ساخر على تصريحات كان يروج لها في الشارع المصري، حول فوائد الفول الصحية كمصدر للبروتين بالنسبة للطبقات الفقيرة، مقابل مضار اللحمة الدسمة والثقيلة على معدة الإنسان. يقول إمام في المقطع الأول من الأغنية: «إن الشعب المصري عموماً من مصلحتو يقرقش فول»، في حين أن «اللحمة دي سم أكيد، بتزود أوجاع المعدة وتعود على طولة الإيد». تنسب الأغنية كل تلك التصريحات إلى شخصية مسؤولة اسمها «الدكتور محسن» الذي يظهر كنموذج لمثقي السلطة، الذين يحاولون استغواء الناس. يستخدم هؤلاء اللغة والأدلة العلمية لإضفاء طابع الموثوقية على خرافات تتركس هيمنة الطبقة المسيطرة اقتصادياً، وتضمن تهذئة النفوس وامتصاص غضب الناس عبر إقناعهم بأنهم لا يفوتون على أنفسهم الشيء الكثير، وأن الفقر في المحصلة يصب في مصلحتهم.

تستمر الأغنية في ذكر مناقب الفول، والتأكيد على كلام السيد محسن قبل أن تنتفض عليه في نهايتها بأسلوب لا يقل احتيلاً عن تصريحاته فتقول: «ما

رأي جنابك وجنهم في واحد مجنون بيقول، نحنا سبونا نموت في اللحمة وأنتوا تعيشوا وتاكلوا الفول؟». بعد 42 عاماً على إصدار هذه الأغنية الشهيرة خرج مغني الراب اللبناني بو ناصر طفّار بأغنية مختلفة، قد تبدو في الظاهر بأنها لا تمت بصلة لأغنية إمام ونجم، تحمل اسم «ولا لا؟!».

عبر إيقاع سريع لا يترك مجالاً للإلتقاط الأنفاس، يستنكر الطفّار في أغنيته تفاصيل مرتبطة بحياة الفقراء، لا يمكن أن تكون في حال من الأحوال ضمن تفضيلاتهم وخياراتهم. يتساءل: إن كانت الموضة أن تخرج أصابع القدم من جوارب مثقوبة مهترئة، أو يكون ديكور غرفة الجلوس متضمناً براداً وسريراً بسبب ضيق المكان. يتحدث عن اضطراب النساء الفقيرات لارتداء الثياب ذاتها في العزاء والفرح. ويقول: أن كل ذلك ليس خيارهم.

في هذه الأغنية، يصرخ الطفّار بلكنته البعلبكية المعروفة: «قناعتنا كنزهن هني.. لما تقلي المال زبالة وأنت حاشي تمك فيه، من زلعومك رح اسحبو، ولا لا؟» ويضيف في مقطع آخر: «مين قلق أنو نحنا منهوى البؤس؟ شو إلي بيتعب من الشغل بيكره يتعب من الرقص؟». ويستنتج الطفّار في أغنيته أن هذا النوع من الخطاب صادر عن فئتين محتملتين حينما يقول: «يلي بينصك بالصبر غني أو جبان فقير والتنتين خافو يخسرو.. ولا لا؟!».

قد يبدو للقارئ الآن بأن هناك خيطاً واحداً يجمع بين الأغنيتين، بالرغم من فارق الزمن واللهجة والظرف التاريخي والنوع الموسيقي. فالأغنيتان تحاولان

«إن الشعب المصري عموماً من مصلحتو يقرقش فول» و«اللحمة دي سم أكيد بتزود أوجاع المعدة وتعود على طولة الإيد»

أغنية نجم على كلمات ساخرة، مثل «مزلقط» و«يقرقش» التي تؤكد خفة الدم المصرية المعهودة، وتعبر عن مقدرة هذه اللهجة وطواعيتها، نجد أمراً مشابهاً في أغنية بو ناصر يتعلق باختيار مفردات معينة باللهجة المحكية البعلبكية، تشبه إلى درجة كبيرة كلام الناس الدارج، وإن كانت أغنية بو ناصر أكثر مباشرة وصراحة.

وفي الحقيقة، ومقارنة بمغني راب آخرين موجودين حالياً في مشهد الراب العربي، تمتاز أغاني الطفّار بالحضور الواضح للقضايا السياسية. بالنسبة للبعض يشكل ذلك نقطة قوة في هذا المشروع الفني، مقارنة بتيار آخر من المستمعين الشباب الذين يفضلون أن تكون أغاني الراب مفصولة عن السياسة، وخالية من مضامين مرتبطة بها، فهؤلاء يريدون الاستماع إلى الموسيقى بدون «وجع راس».

تشكل الأغنيتان - وإحداهما ساخرة والأخرى غاضبة - نماذج مختلفة من الأغنية السياسية، وكل منهما تحاول أداء وظيفة مختلفة. ففي حين تستهدف أغنية «موضوع الفول واللحمة» السخرية من الخطاب المضاد للطبقة الاقتصادية المسيطرة، وإظهار تفاهمه واستخفافه بقول الناس، تحاول أغنية «ولا لا؟!» شحن الناس إلى أكبر درجة ممكنة وتركهم مستفزين وغاضبين تمهيداً لقيامهم بخطوة فعلية. لكن يبقى الأمر المثير للسخرية، أن الخطاب السائد ذاته لم يتغير خلال أربعين عاماً، وما زال يحاول إقناع الناس بأنهم يجب أن يصبروا ويقنعوا ويكتفوا بأكل الفول، إن توفر.

الرد والسخرية من الخطاب الذي يغري الفقراء بالقناعة والرضا بحقيقة كونهم فقراء. لكن في الوقت الذي يستخدم فيه نجم وإمام أسلوب السخرية المبطنة والضحك والتحايل على هذا الخطاب، يبدو الطفّار غاضباً وعنيفاً كما لو أن صبره قد نفذ. فهو وعلى الرغم من أنه يسخر من هذا الخطاب، لكنه لا يتظاهر حتى بمسايرته، بل يستخدم مفردات فجة وعنيفة توحى بالعنف.

هذا ويبدو أن الطفّار قد بدأ بصياغة الأفكار التي تضمناها الأغنية في كتابه الأول الحرايق (2016)، وهو بمثابة سيرة روائية ذاتية، يستعرض فيها بعضاً من أفكاره ومشاعره تجاه تناقضات يعيشها ضمن مجتمعه. ففي أحد المقاطع يسرد الطفّار تفاصيل من يوميات الفقراء وفئات مضطهدة أخرى ليقول مرة أخرى بأن حياة الفقر لا يمكن أن تكون مرغوبة أو مُحْتَارة بمحض إرادة الإنسان، فيكتب بهذا الخصوص: «أليس غباءً ووقاحة أن تعتقدوا أن أي إنسان في العالم كان يحلم أن يكون ناطقاً بلسان المحرومين، كارهاً لنصف الناس ومكروها من نصفهم الآخر؟».

لكن وكما يبدو أن الأفكار الأولية التي صاغها الكاتب في نصه السردية امتلكت قوة وكثافة بعد تحويلها إلى أغنية. ذلك يحيلنا مرة أخرى للحديث عن أمر آخر مشترك فيما يتعلق بالأغنيتين مكان التحليل، ف «موضوع الفول واللحمة» و «ولا لا؟!» تشتركان في كونهما وظيفتين مرونة وخصوصية اللهجات المحكية في المجتمعات التي خرجت منها. ففي حين نقع في